جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤)

رسالة قدمها

إبراهيم خليل سلطان القصير

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور: سالم عبد الحسن رسن

١٤٣٨هـ ـــــــــــــــــــــــــــــــ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآَخِرَةَ وَلَا تَنْسَ

نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ

إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ

إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ "

صدق الله العلي العظيم

سورة القصص :- الآية (٧٧)

(الإهـداء)

الى شهدائنا الابـرار

..... الذيـن هـم اكـرم منا جميعاً

إلى والـدي المعطاء

..... الذي علمني الطموح

والكبرياء

إلى والدتي العزيـزة

..... منبع الطيب والحنان والوفاء

إلى أخوتي وأخواتي وزوجتي واولادي

..... الذين أشعلوا في دربي الضياء

إلى كل من دعمني

.....في مسيرتي هـذه

أهـدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

الشكـر والتقديــر

بسـم الله، وبسـمه المبتـدأ، رب الآخـرة والأولـى ولا غايـة لـه ولا منتهـى، لـه مـا فـي السـموات ومـا فـي الأرض ومـا بينهمـا ومـا تحـت الثـرى، وأن تجهـر بـالقول فأنـه يعلـم السـر ومـا اخفـى ، والحمـد لله الـذي أنعـم فـزاد الـنعم.. وأكـرم ففـاض فـي الكـرم.. وعلـم الإنسـان مـا لـم يعلـم ، وأشـرف الصـلاة وأتـم التسـليم علـى خيـر خلقـه محمـد وآلـه الطيبيـن الطاهريـن .

بعـد الحمـد والشـكر لله ولنبيـه المصـطفى (ص) وآل بيتـه الأطهـار أتوجـه بفـائق الشـكر والأحتـرام والتقـدير إلـى المشـرف الفاضـل صـاحب الخلـق الرفيـع الأسـتاذ الـدكتور سالـم عبـد الحسـن رسـن الكرعـاوي علـى سـعة صـدره و نصـائحه الـوفيرة ورعايتـه الكريمـة وتوجيهاتـه السـديدة والقيمـة التـي أسـفر عنهـا إظهـار الرسـالة بالمسـتوى الـذي هـي عليـه الآن داعياً المولى "عزّ وجلّ " ان يمنّ عليه بالصحة والسلامة والتألق الدائم .

واتوجـه بالشـكر الجزيـل الـى الاسـاتذة الأفاضـل رئـيس لجنـة المناقشـة وأعضـائها لتفضـلهم بقبـول مناقشـة هـذه الرسـالة ، كمـا وأتوجـه بالشـكر الجزيـل والإعتـزاز والإمتنـان الـى الأسـتاذ الـدكتور عبـد العظـيم عبـد الواحـد الشـكري لجهـوده الطيبـة فـي بدايـة الشـروع بالكتابـة و أسـجل شـكري العميـق إلـى المـدرس المسـاعد منـاف مـرزة لمـا أبـداه مـن مسـاعدة أقـدرها عاليـاً خـلال انجـاز البحـث وملاحظاتـه القيمـة خـلال مـدة الكتابـة ، كمـا وأقـدم فـائق الشكر والإمتنان إلى كل أساتذتي في قسم الاقتصاد.

ويقتضـي الواجـب منـي أن اتقـدم بـوافر الشـكر والثنـاء والتقـدير إلـى الاسـتاذ الـدكتور الفاضـل حسـن لطيـف الزبيـدي علـى الجهـود النبيلـة التـي بـذلها معـي مـن ملاحظـات وافكـار علميـة، وأشـكر جميـع مـوظفي كليـة الادارة والاقتصـاد/ جامعـة القادسـية وخصوصـاً الـزملاء فـي قسـم الاقتصـاد لمـا ابـدوه مـن مسـاعدة طيبـة وكـل مـن أمـدني بالمصـادر العلميـة التـي أغنـت الرسـالة بالمعلومـات، والـى كـل مـن لـم يـرد أسـمه وكـان لـه موقـف إيجـابي ولـو بكلمة واحدة فله شكري وتقديري .

وامتنـان وعرفـان منـي بـأن اقـدم شـكري إلـى افـراد أسـرتي الغاليـة الـذين قـدموا لـي العـون والمسـاعدة لإتمـام أنجـاز هـذا الرسـالة، فجـزاهم الله عنـي خيـر الجـزاء ولهـم منـي جزيـل الشكر وفائق التقديـر..

ووفـق الله الجميع لما يحبه ويرضاه .

الباحث

إقرار المشرف

أشـهد أن إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـ ((**الفسـاد المـالي والاداري وأثـره علـى مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤)**)) والتـي تقدم بها الطالـب (**ابراهيم خليل سلطان القصير**) ، قـد جرت تحت إشرافـي في قسم الاقتصـاد- كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية، وهي جـزء من متطلبات نيـل درجة الماجستير في علـوم الاقتصـاد، ومن اجله وقعت .

المشرف

أ.د . سالم عبد الحسن رسن

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

توصية لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الأستاذ الدكتور

سالم عبد الحسن رسن

رئيس لجنة الدراسات العليا / قسم الاقتصاد

الاستاذ المساعد الدكتور

امـل اسمر زبـون

رئيـس قســم الاقتــصاد

/ / ٢٠١٦ / / ٢٠١٦

إقرار الخبير اللغوي

اشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ ((**الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤)**)) التي قدمها طالب الماجستير (**ابراهيم خليل سلطان القصير**) في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية ، قد جرت مراجعتها لغوياً ، وقد أصبحت سليمة من الناحية اللغوية والنحوية ، ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : م.د جعفر طالب كريم

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية

الملخص

يعد الفساد ظاهرة واسعة الانتشار وسلوكاً مخالفاً لجميع الانظمة والقوانين، ومنافياً لقيم ومبادئ الشريعة الاسلامية، و شكلاً من اشكال انهيار الدول وضياع حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية، فضلاً عن انه يمثل احد عوائق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص من خلال اثره على المؤشرات الرئيسة للتنمية البشرية (التعليم ، الصحة ، الدخل). وهذا ما يبدو واضحاً في العراق من خلال اثره المباشر على هذه المؤشرات وما تركه من اثر سلبي ادى الى تفاوت الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة وانتشار ظاهرة الامية وتدني معدل الالمام في القراءة والكتابة وانهيار القطاع الصحي مما يستدعي مكافحتها وتضافر جهود مؤسسات الدولة الواحدة وضرورة تعاون الدول فيما بينها للحد منها، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة، وتكون واضحة بصورة كبيرة في المجتمعات النامية وخاصة في المؤسسات الحكومية، كما أن لهذه الظاهرة انواعاً ومظاهر متعددة تظهر نتيجة أسباب عدة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في اقتصاديات الدول ولاسيما الدول النامية واستند البحث على فرضية مفادها ان للفساد المالي والإداري يؤثر في التنمية البشرية نتيجة فقدان الموارد المتاحة لإحداث التنمية وتوجيهها بعيداً عن تحقيق اهدافها، وبينت اهمية البحث ان الفساد المالي والإداري قضية ذات تأثير اقتصادي واجتماعي تتمثل باستشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق وأثره في إعاقة عملية التنمية البشرية وما ينتج عنها من ضرر وفقدان الثقة بالدولة وعدم احترام القوانين .

الباحث

((المحتويـات))

ت	الموضـوع	رقم الصفحة
١	المحتويات	أ – ب
٢	قائمة الجداول	ت – ث
٣	قائمة الإشكال	ج
٤	المقدمة	١ – ٣
٥	**الفصل الأول// الفساد المالي والإداري والتنمية البشرية– أطار مفاهيمي .**	٤–٤١
٦	تمهيد	٤
٧	**المبحث الأول / الفساد المالي والإداري – مفاهيم نظرية .**	٥–٢٣
٨	أولاً : مفهوم الفساد	٥
٩	ثانياً: الفساد المالي والإداري – المظاهر والأسباب	١٢
١٠	ثالثاً: مؤشرات قياس الفساد المالي والإداري	١٧
١١	رابعاً: التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد	٢٢
١٢	**المبحث الثاني / التنمية البشرية وآثار الفساد المالي والإداري – اطار مفاهيمي**	٢٤–٤١
١٣	أولاً : مفهوم التنمية البشرية	٢٤
١٤	ثانياً: أبعاد التنمية البشرية	٢٩
١٥	ثالثاً: مؤشرات التنمية البشرية	٣٢
١٦	رابعاً: معايير قياس التنمية البشرية	٣٦
١٧	خامساً : الآثار المحتملة للفساد المالي والإداري على التنمية	٣٩
١٨	**الفصل الثاني// واقع الفساد المالي والإداري والتنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤– ٢٠١٤) .**	٤٢–٨٧
١٩	تمهيد	٤٢

٢٠	**المبحث الأول/ الفساد المالي والإداري في العراق – المظاهر والاسباب**	٦٤-٤٣
٢١	أولاً: الجذور التاريخية للفساد المالي والإداري في العراق	٤٣
٢٢	ثانياً: مظاهر الفساد المالي والإداري في العراق	٥٠
٢٣	ثالثاً: أسباب الفساد المالي والإداري في العراق	٥٥
٢٤	**المبحث الثاني / واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق**	٨٤-٦٥
٢٥	أولاً : تطور التنمية البشرية في ضوء دليل التنمية البشرية	٦٥
٢٦	ثانياً : مؤشر التعليم في العراق	٦٨
٢٧	ثالثاً : مؤشر الصحة في العراق	٧٥
٢٨	رابعاً : مؤشر الدخل في العراق	٨١
٢٩	**الفصل الثالث // أثار الفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية البشرية في العراق وسبل معالجتها .**	128-٨٥
٣٠	تمهيد	٨٥
٣١	**المبحث الاول / آثار الفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية البشرية في العراق**	١٠٥-٨٦
٣٢	أولاً: آثار الفساد على التعليم في العراق	٨٧
٣٣	ثانياً: آثار الفساد على الصحة في العراق	٩٣
٣٤	ثالثاً: آثار الفساد على الدخل ومستوى المعيشة	١٠٠
٣٥	**المبحث الثاني / معالجة الفساد المالي والإداري وتعزيز التنمية البشرية رؤية مستقبلية**	١٢٥-١٠٦
٣٦	أولاً: تعزيز الحكم الصالح في مواجهة الفساد المالي والإداري (الحوكمة)	١٠٦
٣٧	ثانياً: تفعيل دور المؤسسات الرقابية المحلية لمكافحة الفساد المالي والإداري	١١١
٣٨	ثالثاً: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري	١٢٠
٣٩	رابعاً: تفعيل إدارة الخدمات	١٢٢
٤٠	خامساً: الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة	١٢٣
٤١	سادساً: التخطيط أساس التنمية البشرية	١٢٤
٤٢	الاستنتاجات والتوصيات	١٢٩-١٢٦

٤٣	المصادر	١٣٠-١٤٠
٤٤	Abstract	A-B

((قائمة الجداول))

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لبلدان مختارة لعام ٢٠٠٤	١٨
٢	يوضح تطور وضع الفساد بين عام ٢٠٠٥ و٢٠١٠	١٩
٣	يوضح درجات المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية	٢٠
٤	مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٤/٢٠١٤)	٤٧
٥	اعداد أوامر القبض الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٤)	٥٢
٦	اعداد المتهمين المشمولين بقانون العفو وقيم مبلغ الفساد فيها ومنذ صدور القانون للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤)	٥٤
٧	اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع جريمة الفساد مصنفة حسب المحافظات للعام ٢٠١٤	٥٦
٨	مقدار الأموال المهدورة بسبب الفساد المالي حسب الوزارة أو الهيئة للمدة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)	٦٠
٩	قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤)	٦٧
١٠	يوضح تطور معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٧٠
١١	معدل الالمام بالقراءة والكتابة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٧٣

١٢	مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد للإناث والذكور في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٧٧
١٣	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) لكل ١٠٠٠ ولادة حية	٧٩
١٤	معدل انتشار الامراض الثلاثة في العراق (الايدز، الملاريا، التدرن) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٨١
١٥	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة(١٩٨٨-١٠٠) ومتوسط نصيب الفرد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٨٣
١٦	يبين واقع حال المتهمين في وزارتي التربية والتعليم العالي المحالين الى محكمة الموضوع للعامين (٢٠١١ و٢٠١٤) مصنفاً حسب نوع جريمة الفساد	٨٨
١٧	نسبة الإنفاق على التعليم من اجمالي إجمالي الناتج الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) (مليون دينار)	٩٢
١٨	يبين واقع حال المتهمين في وزارة الصحة المحالين الى محكمة الموضوع للعامين ٢٠١١ و٢٠١٤ مصنفاً حسب نوع جريمة الفساد	٩٨
١٩	الأنفاق الحكومي على الصحة في العراق من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤	٩٩
٢٠	النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني في العراق حسب المحافظة لسنة ٢٠١٢	١٠٢
٢١	يوضح المشاريع الكلية المخططة للوزارات (التربية ، التعليم العالي، الصحة) ونسب انجازها للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤)	١٠٤
٢٢	المتهمون المضبوطون في جرائم الفساد المشهودة لعام ٢٠١٤ مصنفاً وفقاً لنوع الجريمة وقيمة المضبوطات	١١٤
٢٣	المبالغ المستردة او قيد الاسترداد الى الخزينة العامة للدولة	١١٧

((قائمة الأشكال))

رقم الشكل	اسـم الشكل	الصفحة
١.	يوضح تصنيفات الفساد	١٢
٢.	يوضح مظاهر الفساد المالي والإداري	١٤
٣.	يوضح ابعاد التنمية	٣٢
٤.	الفساد في العراق حسب مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٤٨
٥.	توزيع الرشاوي حسب البيئة في العراق عام ٢٠١١	٥٨
٦.	يوضح قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٤)	٦٨
٧.	يوضح تطور معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم للمدة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٣/٢٠١٤)	٧١
٨.	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤)	٨٤
٩.	يوضح الموظفون في وزارة التربية العراقية المعينون بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفون الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)	٨٩
١٠.	يوضح الموظفون في وزارة التعليم العالي العراقية المعينون بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفون الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)	٩٠
١١.	يوضح الموظفون في وزارة الصحة العراقية المعينون بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفون الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)	٩٧
١٢.	يوضح النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني حسب المحافظة لسنة ٢٠١٢	١٠٣

المقدمة

اخذت دراسات الفساد المالي والاداري جهوداً كبيرة من لدن الكثير من الباحثين نظراً لآثاره المدمرة للتنمية البشرية ، بوصفها العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول النامية في العالم، إذ تعد الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل العديد من هذه الدول تسعى جاهدة لتحقيق التنمية وأستغلال مواردها المتاحة لتحسين مستوى معيشة سكانها، والنهوض بالقطاعات الانتاجية المختلفة ، حيث يعمل العالم على تحقيق تنمية بشرية ناجحة أو تقدم اقتصادي سريع ومضطرد، إلا أن هناك عائقاً يحد من سرعة تحقيق هذه الاهداف الا وهو الفساد والذي اصبح هاجس العالم بأسره .

ويعد العراق من الدول التي استشرى فيها الفساد في الاعوام المنصرمة، واصبح من التحديات الكبرى التي تواجه بناء الدولة والنهوض بالواقع الاقتصادي ، فقد ابتلى العراق بآفة هدر وتبذير المال العام وشاعت قيم المحسوبية والمنسوبية وتفشي الرشوة والسرقة ، فقد استفحلت ظاهرة الفساد الى درجة كبيرة لم يعد بالإمكان إخفاؤها، واصبح الفساد وباء ينخر في الميادين كافة وبخاصة الاقتصادي منها الذي أعاق عملية التنمية البشرية ، ويقف وراء الفساد العديد من الاسباب والتي قد تكون سياسية واقتصادية واجتماعية ، مما يترك تأثيرات عميقة في البنية الاقتصادية للبلاد.

ولذلك من الضرورة التصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها وخصوصاً في المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها العراق الى بناء اقتصاده المدمر وتطوير التنمية البشرية ، وهذا لا يتم إلا بتوافر الإرادة السياسية الصادقة التي تتبنى معالجات تستهدف انتشال البلد من الفساد والمفسدين .

أهميـة البحث :-

تكمـن أهـمية الدراسـة بأنهـا تتنـاول قضـية مهمـة ومعاصـرة ذات تـأثير اقتصـادي واجتمـاعي تتمثـل بأستشـراء ظاهـرة الفسـاد المـالي والاداري فـي العـراق وأثـره فـي إعاقـة عمليـة التنميـة البشـرية ومـا ينـتج عنهـا مـن ضـرر وفقـدان الثقـة بالدولـة وعـدم احتـرام القوانيـن .

مشكلة البحث :-

تتمثـل مشـكلة البحـث حـول اثـر ظـاهرة الفسـاد المـالي والاداري على مؤشـرات التنميـة البشـرية فـي العـراق، ومـا لهـا مـن اثـر سـلبي واضـح فـي إعاقـة عمليـة التنميـة البشـرية، بـل وعلى مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فرضيـة البحث :-

ينطلـق البحـث مـن فرضـية مفادهـا ان الفسـاد المـالي والاداري يـؤثر فـي التنميـة البشـرية نتيجـة فقـدان المـوارد المتاحـة لإحـداث التنميـة وتوجيههـا بعيـداً عـن تحقيـق اهدافها.

هـدف البحث :-

البحـث فـي ظاهـرة خطيـرة سـادت الاقتصـاد العراقـي تمثلـت فـي الفسـاد المـالي والاداري وتشـخيص آثـاره الاقتصـادية والاجتماعيـة لكونـه أستشـرى ونمـا بخطـوات سـريعة وأصـبح عقبـة تقـف أمـام النهـوض بعمليـة التنميـة البشـرية فـي الـبلاد مـع وضـع الحلـول المناسبة للقضاء عليها وتلافي تكرارهـا .

منهجية البحث :-

اعتمـدت الدراسـة علـى المـنهج الوصـفي والتحليـل المقـارن باستخـدام وسـائل التحليـل المناسـبة لـه، وهـو المـنهج الاسـتقرائي الـذي يقـوم علـى قـراءة وتحليـل البيانـات والمعلومـات المتاحـة ، وعلـى المـنهج الاسـتنتاجي الـذي يقـوم علـى اسـتنباط المفـاهيم والاحكام من خلال المقارنة والتجريد النظري .

هيكلية البحث :-

تم تقسيم الدراسة على ثلاثة فصول يتكون كل فصل من مبحثين . إذ تناول الفصل الأول ، الفساد المالي والإداري والتنمية البشرية- اطاراً مفاهيمياً ، يناقش مبحثه الأول الفساد المالي والإداري..ابعاد نظرية ، في حين يناقش المبحث الثاني التنمية البشرية وآثار الفساد المالي - إطاراً مفاهيمياً . بينما تناول الفصل الثاني ، واقع الفساد المالي والتنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤) ، إذ تمحور المبحث الأول والإداري الفساد المالي في العراق - المظاهر والأسباب ، في حين يبين المبحث الثاني ، واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق . أما الفصل الثالث ، فقد تناول أثار الفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية البشرية في العراق وسبل معالجتها ، إذ ركز المبحث الاول ، على آثار الفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية البشرية ، اما المبحث الثاني ، فبين سبل معالجة الفساد المالي والإداري وتعزيز التنمية البشرية رؤيا مستقبلية . واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات واهم التوصيات بناءً على نتائج البحث .

تمهيد :

يعد الفساد آفة مجتمعية فتاكة واسعة الانتشار وسلوكاً مخالفاً لجميع الانظمة والقوانين، ومنافياً لقيم ومبادئ الشريعة الاسلامية، وتشكل هذه الظاهرة شكلاً من اشكال انهيار الدول وضياعاً لحقوق الاجيال الحالية والمستقبلية، فضلاً عن أن لهذه الظاهرة انواعاً ومظاهر متعددة تظهر نتيجة أسباب عدة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في اقتصاديات الدول ولاسيما الدول النامية، ولها التأثير السلبي المباشر في تنمية المجتمعات الغنية والفقيرة، القوية والضعيفة، والحد من تطورها كما انها اصبحت ظاهرة ذات جوانب متعددة لا يتطلب مكافحتها تضافر جهود مؤسسات الدولة الواحدة فحسب بل لابد من ضرورة تعاون الدول فيما بينها للحد منها، فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في المجتمعات النامية وخاصة في المؤسسات الحكومية، إذ انها السبب الرئيس للمشكلات الاقتصادية والتخلف عن مسيرة التقدم، وقد جاهدت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من هذه الآفة المجتمعية ومكافحتها بمختلف الوسائل، لأنها تقف عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات، بما فيها من تطور وازدهار للتنمية البشرية بكل مؤشراتها باعتبارها قاعدة اساسية لتطور اقتصاد أي بلد من البلدان .

وللإحاطة بجوهر الفساد المالي والإداري والتنمية البشرية وأبعادها ومؤشراتها، فقد جرى تقسيم الفصل على النحو الآتي :-

المبحث الاول : الفساد المالي والإداري- مفاهيم نظرية .

المبحث الثاني : التنمية البشرية وآثار الفساد المالي والإداري – اطاراً مفاهيمياً.

المبحث الأول

الفساد المالـي والاداري - مفاهيم نظريـة

أولاً : مفهوم الفسـاد .

أ. الفساد لغةً واصطلاحاً .

الفساد لغةً: لعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد في تفسير الفساد والذي يعني(أخذ المال ظلماً) أو (التلف والعطب) أو (الجدب والقحط) أو (القتل واغتصاب المال)[١]، وليس بمعزل عن تفسيره بأنه العصيان لطاعة الله طبقاً لتفسير الآية ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس﴾[٢]، والفساد نقيض الصلاح حيث يعرف الشيء بضده مصداقاً لقوله تعالى ﴿ ولاتفسدوا في الأرض بعد أصلاحها ﴾[٣]، ومعظم هذه الآيات أشارت الى جملة من المفاسد بعينها كالشرك وأتلاف الفروع والثمار وأهلاك النسل والتدابر وقطع الأرحام[٤]، وتفاسد القوم ، تدابروا وقطعوا الأرحام[٥]. ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله ، ويفسُد بالضم (فساداً) فهو فاسد ولانقول أنفسد والمفسدة ضد المصلحة[٦]، وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الأصلاح جانب الخير[٧]. أما اشهر المعاجم الأجنبية فقد تناولت الكلمة بما يقابلها في اللغة الإنكليزية، ومن اشهر تلك المعاجم معجم مريام ويبستر، الذي يفسر كلمة الفساد بالشكل الآتي[٨]:-

١- ضعف النزاهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الاخلاقي .

٢- الحث على الخطأ من غير ربح أو رشوة .

٣- الانحلال والتحلل .

٤- الخروج عن الأصل أو الخروج عما هو صحيح .

---

[١] عماد الشيخ داود ، الشفافية ومراقبة الفساد ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط١ ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ٢٠٠٤) ،ص١٣٦ .

[٢] القرآن الكريم ، سورة الروم ، الآية ٤١ .

[٣] القرآن الكريم ، سورة الأعراف ، الآية ٥٦ .

[٤] فادية جاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم- الآثار وسبل المعالجة ، ط١ ،(بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٣) ، ص٢٣٣.

[٥] أبو منصور محمد أبن أحمد الأزهري ، تهذيب اللغة ، الجزء الثامن عشر ، (بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤) ، ص٣٦٩ .

[٦] جاسم محمد الذهبي، التطور الإداري مفاهيم ونظريات - عمليات واستراتيجيات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١) ، ص٢٤٢ .

[٧] عياد محمد علي باش، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية، دليل الموظف النزيه نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري، ط٢، (بابل، مركز عشتار، ٢٠٠٧)، ص٤٢ .

[8] Merriam Webster, Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, P 294 .

ويلاحظ أن معنى الفساد في اللغة وفق ماطرح هو التلف والظلم وخروج الشيء عن دائرة الانتفاع، وانه نقيض الصلاح، وهذا يعني ان هناك نظام صالح والانحراف عنه يعني نظام فاسد.

أما **الفساد أصطلاحاً**: فأنه على الرغم من اتفاق الجميع على ارتباط معنى الفساد بكل ما هو سيء وتعددت تعاريفه بتعدد أنواعه ومن هنا سيتم استعراض العديد من وجهات النظر المختلفة لإيضاح مفهوم الفساد .

فقد عرفه تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة[٩]، وحسب ما ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأنهُ استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ويشمل ذلك جميع انواع الرشاوى للمسؤولين المحليين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث ما بين القطاع الخاص[١٠]، ومع ذلك يرى آخرون في الفساد أنهُ (تصرف غير مقبول يقوم به شخص ما بقصد بهدف الحصول على بعض المنافع لهُ ولأقاربه)، فالشخص الفاسد يبحث دائماً عن المال، ومن ثم يفضل بعضهم كسب الأموال والثروات بطرق غير مشروعة[١١]، في حين عرفته المفوضية الأوربية للنزاهة على انه التغير في مسار السلطة من أجل المصلحة الخاصة سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم قضائية أم إدارية أم اقتصادية، بمعنى آخر تتخذ القرارات بالشأن العام تبعاً للمصلحة الخاصة دون النظر للمصلحة العامة[١٢].

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد (بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته)[١٣]، وهناك من عبر عنه بأنهُ (إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة الى شخص ما بهدف تحقيق مكاسب شخصية)[١٤].

أما "بان كي مون"* فقد عبر عن الفساد وذلك عند أطلاق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة عام ٢٠٠٧ (بأنه يقوض الديمقراطية وحكم القانون، ويؤدي الى انتهاك حقوق الأنسان، ويزعزع ثقة الشعب بالحكومة، بل أن الفساد قد يقتل، عندما يسمح الموظفون الفاسدون بالتلاعب في

---

(1) World Bank (1997), World development report , Washington D.C. Oxford University P:102 .

(١٠) حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون، الفساد وجذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسات أقتصادية العدد"١٨"، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٦)، ص٢٧ .

(١١) هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط١ ،(عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص٢١ .

(١٢) نادر فرجاني، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، (بيروت، المركز البناني للدراسات، ٢٠٠٥)، ص٢٣ .

(5) Transparency International Organization , Transparency International Corruption Perceptions Index 2002 , Press officer Jana , Berlin, 2002, P6 . Web site: www.transparency.org

(١٤) سالم عبد الحسن رسن ، الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاديات السوق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد "١ " ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٧ .

* الأمين العام للأمم المتحدة .

الأدوية مثلاً، أو عندما يقبلون رشوة تؤدي الى وقوع أعمال أرهابية)[١٥]، وكذلك الاقتصادي جونستن* فأنه يرى بأن الفساد هو إساءة استخدام الأدوار العامة والموارد العامة لغرض المنفعة الخاصة دون مراعاة المنفعة العامة[١٦]، وتقول الباحثة أكرمان (كلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الفساد تتولد)[١٧]. كما وعرف بأنه التصرفات التي يترتب عليها تحقيق منافع ومصالح وامتيازات خاصة على حساب المصالح العامة أو مصالح الآخرين أو مصالح الجهات التي يعمل بها هؤلاء الأفراد المستفيدون من هذه التصرفات[١٨].

ويتبين من ذلك ان تحقيق المنافع والامتيازات الخاصة هو الدافع الرئيس وراء الفساد، ويمكن ان يحدث الفساد ايضاً عن طريق الاخلال بشرف المهنة والوظيفة والقيم والعادات والسلوك التي تسود المجتمع سواء بالقطاعين (العام والخاص)، ويعود هذا المعيار الى غياب وضعف المؤسسات الرقابية في البلاد. وعلى الرغم من اختلاف التعابير ما بين تلك التعاريف الا أنه توجد قواسم مشتركة بينها وهي[١٩]:-

١- الفساد هو تحقيق منافع شخصية .
٢- الفساد عمل مخالف للقانون وغير منسجم مع القيم الأخلاقية .
٣- الفساد سلوك ذاتي سيء ينتج عنه الحاق الضرر بالمصلحة العامة .
٤- يتطلب الفساد طرفين على الاقل هما (القطاع العام) صاحب السلطة، و(القطاع الخاص) مقدمو الحوافز غير المشروعة .

ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف الفساد بأنه (ذلك الانحراف في الافعال التي تحدث خلاف التصرف الانساني والاخلاقي وخارج ما تسمح به قوانين الدولة لتحقيق منفعة خاصة دون النظر الى الضرر الذي يلحق بعامة المجتمع).

---

[١٥] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدخل الى موضوع الفساد والتنمية، نيويورك، ٢٠٠٨، ص٤ .
* استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة جنيف .
[١٦] محمد كريم عبد الله، الفساد الاقتصادي الأسباب والمعالجات، مجلة الملتقى(العدد الرابع)،مؤسسة افاق للدراسات والأبحاث العراقية، ٢٠٠٥، ص٩٣ .
[١٧] منير الحمش، الاقتصاد السياسي "الفساد- الاصلاح- التنمية "،(دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،٢٠٠٦)،ص١٥.
[١٨] محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "النظريات- الاستراتيجيات- التمويل"، (الإسكندرية، مطبعة الدار الجامعية، ٢٠٠٧)، ص٦١ .
[١٩] محمد جاسم عواد، الفساد الاقتصادي في دول مختارة مع التركيز على العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير،(كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص١٧ .

ب- مفهوم الفساد المالي والاداري :

تعددت التعريفات التي اطلقت لتوضيح مفهوم الفساد المالي والاداري ويعزى سبب ذلك الى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولته وتوجهات وثقافات رواد تلك المدارس من الكتاب والعلماء والمنظرين، فقد عرف بأنه سلوك منحرف سواء كان فردياً او جماعياً بالوظيفة العامة عن أهدافها المرسومة وواجباتها لأعتبارات شخصية وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وبدون وجهة حق وفي ظل مخالفة القوانين والمعايير الاخلاقية السامية للمجتمع[٢٠]، وكذلك يتمثل بمجموع المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند انجاز المعاملات المالية سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة ام بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمات العامة وتتمثل بالأشكال الآتية[٢١]:-

١- مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها من قبل الأدارة المركزية في الموازنات العامة او التعليمات المالية المعمول بها .

٢- الأهمال والتقصير الذي يترتب عليه حق مالي اثناء تأدية الموظف العام لواجباته الوظيفية .

٣- مخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش والمكلفة قانوناً بمتابعة تنفيذ الاعمال المالية للمنظمة العامة .

وقد أعطيت للفساد تعريفات عدة تختلف في نظرتها وفلسفتها فمنها ما يربط مضمونه بالبعد الحضاري، وما فيه من قيم وتقاليد ونظم عقائدية وسياسية وبيئية، وتعريفات أخرى أحادية النظرة والتي تجعل الفساد ناتجاً عن التسيب الإداري والفوضى أو لإشباع حاجة أو العوامل النفسية أو الاجتماعية[٢٢].

يبدو أن للفساد المالي والاداري مفهوماً عالمياً يعكس واجهة غير حضارية وفيه انتهاك لمبادئ عديدة أهمها النزاهة والإصلاح، كما له اوجه عديدة لارتباطه بمجالات الحياة المختلفة وتختلف ظاهرة الفساد باختلاف الزمان والمكان لكنها دائماً ما تؤثر سلبياً على رفاهية المجتمعات .

---

[٢٠] سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد المالي والاداري- دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية،(بغداد، دار الدكتور للعلوم، ٢٠٠٨)، ص١٩ .

[٢١] سعد علي حمود العنزي، فضيلة سلمان داود، الرقابة الاستراتيجية ودورها في الحد من الفساد الاداري، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الأدرة والاقتصاد/جامعة البصرة،٢٠١٣، ص٦٤-٦٥ .

[٢٢] قيصر علي عبيد الفتلي، سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير،(كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، ٢٠١١)، ص١٣ .

حتى انه أخذ ابعاداً واسعة وكبيرة تخطت النطاق المحلي ليصل الى النطاق العالمي ضمن نطاق الاقتصاد الحر من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية والدولية في الدولة والقيادات السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة من الصعب الفصل فيما بينها لذلك يعد من أخطر أنماط الفساد ويكون واسع الأنتشار.

ويحدث الفساد المالي والاداري لعدة دوافع أهمها[٢٣]:

١- وضع مبررات قد تبدو منطقية لارتكاب الفساد المالي .

٢- وجود فرصة لارتكاب الفساد المالي، مثل غياب الضوابط الرقابية والمساءلة، أو عدم فعالية مثل هذه الضوابط، أو قدرة الإدارة على ابطالها .

٣- وجود حافز دافع لارتكاب الفساد المالي مثل ضخامة المبالغ المدفوعة كرشوة .

وتشكل هذه الدوافع ابرز الأركان الرئيسة الفساد، الذي يتخذ عدة وجوه المتمثلة بالرشوة والتهرب الضريبي والتهرب الكمركي، بحيث تمتد هذه الظاهرة الخطيرة بدرجة تهدد الأموال وخطط التنمية والعدالة والمساواة وتشوه القرار السياسي وتسلب الوظيفة العامة هيبتها وتقضي على انجازات الأجهزة الإدارية التي ينشدها عامة المجتمع، وقد يؤثر الفساد بدرجة كبيرة على كفاءة أنشطة الدولة وإنصافها وشرعيتها وتبين بعض الحالات وأن تكن غير قاسية مخاطر التسامح مع قدر متواضع من الفساد[٢٤]، ولايختلف أحد على انهُ ليس هناك مجتمع خالٍ من الفساد ولا توجد حكومة نظيفة من الفساد في كل المجتمعات لكن الاختلاف يتجلى في مستوى الفساد من مجتمع لآخر، ويمكن حصر أهم اشكال الفساد المالي والاداري في الوطن العربي بالآتي[٢٥]:-

١- تخصيص الأراضي : وذلك من خلال قرارات ادارية عليا تأخذ شكل عطايا لتستخدم فيما بعد في المضاربة العقارية وتكوين الثروات .

٢- إعادة تدوير اموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة : تشير بعض التقديرات الى أن اكثر من ٣٠% منها لا تدخل خزينة الدولة وتذهب الى جيوب مسؤولين أو رجال أعمال كبار .

٣- قروض المجاملة : وهي التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ .

٤- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح .

---

[٢٣] أيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير،(كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، ٢٠٠٩)، ص١٧ .

[٢٤] كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد جمال امام، ط١، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠)، ص٥١ .

[٢٥] محمود عبد الفضيل ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط١ ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ٢٠٠٤)، ص٨١-٨٢ .

٥- العمولات والأتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الإتجار بالوظيفة العامة (ريع المنصب) .

واليوم ينتشر الفساد في جميع أنحاء العالم فهو موجود في الدول ذات النظم الديمقراطية وكذلك في الدكتاتوريات العسكرية والأنظمة الشمولية، كما يتواجد الفساد في جميع المستويات وفي جميع انواع الأنظمة الاقتصادية، من الاقتصادات الرأسمالية (المفتوحة) كالولايات المتحدة الأمريكية الى دول الاقتصاد المخطط مركزياً كالصين وكوريا الشمالية، وبعد انتهاء الحرب الباردة تعاظم نشاط الشركات متعددة الجنسية، وتصاعد نشاط المافيا والانشطة غير القانونية الاخرى، وبرز ايضاً على نحو اكثر إلحاحاً " الفساد " كقضية عالمية، فانتقل بذلك من مجرد هاجس وطني داخلي الى احدى القضايا الأقتصادية. وفي عام (١٩٩٢) تبنت أغلب المنظمات الحكومية وغير الحكومية هذه المسالة واصبحت تبذل بهذا الشأن جهود مكثفة لمعالجتها[٢٦]. وتعددت أشكال الفساد المالي تبعاً للزاوية التي ينظر منها اليه، ورغم الاتفاق على مضمون الفساد المالي وكنهه وماهيته، إلا انه يمكن الاشارة الى بعض من تصنيفات الفساد وكما يأتي:-

أ- تصنيف الفساد من حيث الحجم[٢٧]:

١- الفساد الصغير: ويطلق عليه إيضاً اسم الفساد "البيروقراطي" في المجالات التي تتولى تنظيمها السياسات العامة، ويحدث في ابسط مستويات التعامل بين المواطنين والشركات والموظفين العموميين .

٢- الفساد الكبير: ان هذا النوع من الفساد ينشأ اثناء الأزمات وعند غياب الرقابة المركزية، ويتضمن الرشوة أو اختلاس مبالغ مالية كبيرة من قبل شخصيات في أعلى مستويات الهرم الحكومي .

ب- تصنيف الفساد من حيث الجغرافية[٢٨]:

١- الفساد المحلي: هو ذلك الفساد الذي ينتشر في البلد من قبل صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع ممن لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية لدولة أخرى .

٢- الفساد الدولي: ويأخذ هذا النوع من الفساد ابعاداً ومحتوى أكبر ليصل الى نطاق العالم وذلك ضمن نطاق الاقتصاد الحر، وترتبط به شركات محلية ودولية مرتبطة بالدول

---

[٢٦] منير الحمش ، مصدر سابق، ص١٢.

[٢٧] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، مدخل الى موضوع الفساد والتنمية، مصدر سابق، ص٨ .

[٢٨] نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد- دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، ط١،(الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر، ٢٠١٣)، ص١٨ .

والقيادة السياسية بشكل منافع اقتصادية ذاتية متبادلة يصعب التفريق بينها، ويعتبر من أخطر أنواع الفساد لأنه كبير ومنظم .

ج- تصنيف الفساد وفقاً لطبيعته[٢٩]:

١- الفساد التواطؤي: وهو الذي يتضمن الفساد المخطط والمقصود من أجل أخذ العطاء كما في قيام الموظف الفاسد بالتواطؤ مع الآخرين، وذلك لتسهيل ارتكابهم للممارسات غير المشروعة .

٢- الفساد الابتزازي: ويقوم على الانتزاع الإجباري للرشاوى أو المزايا الأخرى من الآخرين المتضررين .

٣- الفساد التوقعي: ويتضمن المزايا أو الهدايا المقدمة لتوقع أعمال أو قرارات محابية من قبل الموظف .

د- تصنيف الفساد وفقاً نوعه [٣٠]:-

١- الفساد المالي والأداري: ويعتبر من اكثر انواع الفساد شيوعاً، وهو استخدام سيء لسلطة أؤتمن عليها موظف سواء كان يعمل في مؤسسة عامة او خاصة، لضعف او خلل في نظامه القيمي بهدف تحقيق منافع غير مشروعة تعود عليه او لطرف او أطراف اخرى، والذين قد يكونون أفراداً عاديين أو اعتباريين عبر لقاء مباشر او غير مباشر .

٢- الفساد الاقتصادي: يعتبر الفساد الاقتصادي واحداً من اهم وجوه الفساد، ويشمل صفقات شراء الأسلحة وعمليات تهريب النفط واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح فردية وحزبية .

٣- الفساد الاجتماعي: ويمكن ان نسميه الفساد الأخلاقي، ويتمثل في فضائح المسؤولين الأخلاقية وبروز شركات الرقيق الأبيض، وكذلك مافيات استغلال الأفراد بصورة مخالفة للقانون .

٤- الفساد الاخلاقي: يتمثل بمجمل الانحرافات الاخلاقية المتعلقة بالسلوك داخل منظومة التعاملات اليومية وانتهاكه للقوانين الشرعية والاخلاقية التي يدين بها مجتمعه المنتمي

---

[٢٩] هديل كاظم سعيد، تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري بالعراق دراسة اختبارية في وزارات عراقية مختارة، أطروحة دكتوراه،(كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد، ٢٠٠٧)، ص٢٠ .

[٣٠] زهرة حسن عليوي العامري، أثر الفساد المالي والإداري في الموازنة العامة، وقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، ٢٠١٢، ص١٦٧ .

اليه، متمثلة بالقيام بأعمال مخلة بالحياء أو التعرض للحريات العامة، وكثيراً ما ينتشر في الدول التي تعاني من ضعف الثقافة الدينية على الساحتين السياسية والاجتماعية[٣١].

٥- الفساد القضائي أو القانوني: ويتمثل ذلك في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعاً لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملة والمحسوبية لصالح ذوي الجاه على حساب الضعفاء، والممارسات غير القانونية من قبل بعض رجال القانون، وهذا يجعل السلطات القضائية تتسم بالضعف والقصور في قيامها بدورها الدستوري كمؤسسة تختص بتفسير القوانين والفصل في النازعات خاصة عندما تكون سيطرة السلطة التنفيذية عليها نافذة وقوية[٣٢].

الشكل (١)

يوضح تصنيفات الفساد

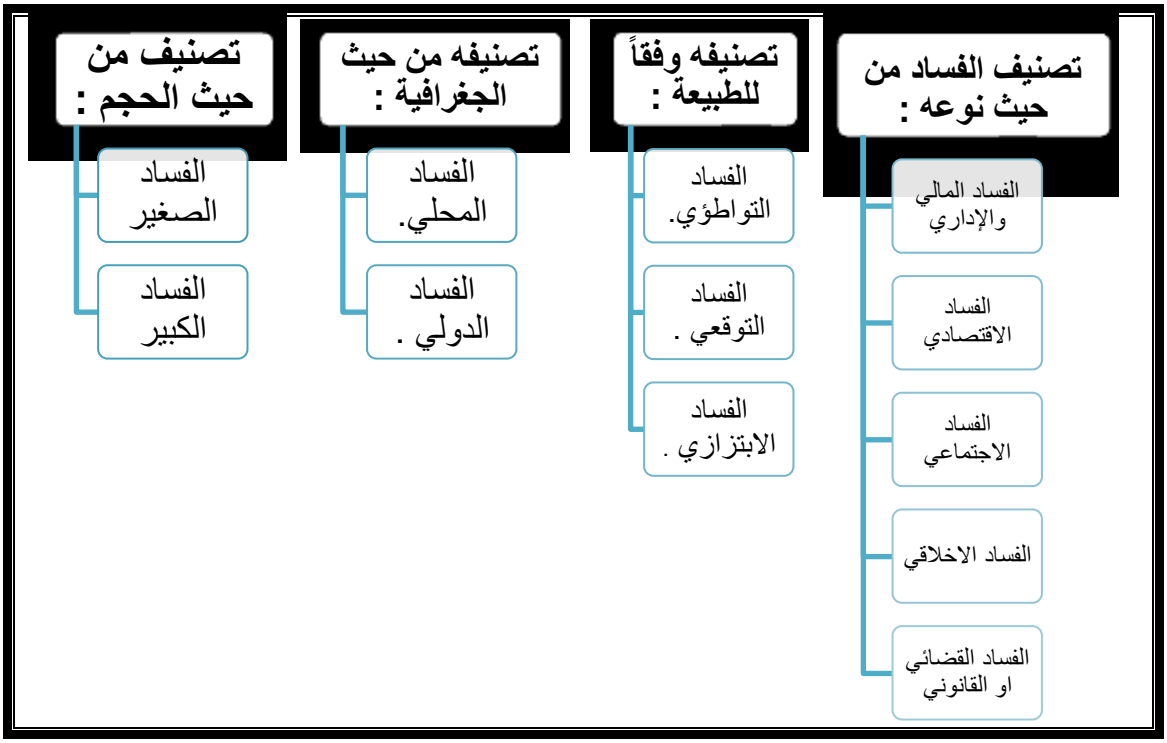

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التصنيف السابق.

ثانياً// الفساد المالي والاداري- المظاهر والأسباب .

[٣١] عدنان الصالحي، الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية، مقال منشور في شبكة الأنترنيت، متاح على الموقع : www.balagh.com

[٣٢] سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، الفساد المالي والاداري في العراق" مظاهره، أسابه، وسائل علاجه"،(بغداد، هيئة التعليم التقني، معهد الادارة/ الرصافة، ٢٠٠٨)، ص١٣ .

مظاهر الفساد المالي والاداري :

تتعدد الصور والاشكال التي يظهر فيها الفساد في المجتمعات، إذ يختلف باختلاف الجهة التي تمارسها وباختلاف المصلحة المتحققة من الفساد، ولذلك يصعب حصرها بشكل دقيق، وان المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها الشخص هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الافعال، والتي قد تأخذ واحدة أو اكثر من المظاهر الأتية :-

١- **الرشوة** : وهي ظاهرة توجد على مختلف المستويات والمؤسسات الحكومية. وتتمثل بصورة واضحة من خلال استغلال الموظف العام لوظيفته من أجل الحصول على منافع خاصة نظير قيامه بإداء أو الامتناع عن عمل يكون ضمن اختصاصه الوظيفي أو الاخلال بواجبات الوظيفة على نحو يضر المصلحة العامة مما يؤدي الى الاخلال بهيبة الوظيفة، وخص المشرع العراقي جريمة الرشوة في المواد (٣٠٧-٣١٤) من قانون العقوبات المرقم (١١١) لسنة (١٩٦٩)، واعتبرها من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة[٣٣].

٢- **المحاباة** : وهذا المظهر من الفساد شائع في الدول النامية بالذات وقد يكون هذا النفوذ مستمداً من الصلاحيات الممنوحة للشخص بحكم وظيفته، فيصبح قادراً على التساهل مع اقاربه او معارفه على حساب الانظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله او ان يعطيهم الاولوية في انهاء معاملاتهم والاستفادة من خدمات دائرته قبل غيرهم، وهذا النمط من الفساد يعد خطيراً بسبب تبريره الذي يلاقي قبولاً في ثقافات معينة ويمارس من قبل الكثير وعلى مختلف المستويات بناءً على قناعتهم[٣٤].

٣- **الاختلاس:** ويعرف بأنه قيام الموظف او من في حكمه بأخذ اشياء مملوكة للدولة او للأفراد وموجودة تحت حيازته، استغلالاً منه لوظيفته او بحكم صفته القانونية بقصد استيلائه عليها او تسهيل ذلك لغيره، وتغطية ذلك التصرف عن طريق التحريف في الدفاتر والسجلات المحاسبية[٣٥].

٤- **الابتزاز:** هو اجبار الأشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد او العنف أو الترهيب، كإجبار الموظف المسؤول على استلام مواد متعاقد على توريدها الى دائرة المقاول المورد

---

[٣٣] عادل جابر هاشم الجوفي، الفساد الاداري وتطبيقاته في العراق- دراسة مقارنة، ط٢،(العراق، دار الفكر للنشر، ٢٠٠٩)، ص٤٤ .

[٣٤] غسان فيصل عبد، فاتن سعد نعمان، الفساد الاداري "اسبابه- آثاره- سبل معالجته" ،(مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد"١"، العدد"١"، ٢٠١١)، ص٦٨-٦٩ .

[٣٥] جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية،(بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥)، ص٤٢٦.

على دفع مبلغ يفرضه وإلا اعدها غير مطابقة للمواصفات، وإجبار المقاولين العاملين في مناطق نفوذها على دفع مبالغ أو فرض العمال عليه وإلا منعوه من تنفيذ المقاولة[٣٦].

٥- **التهرب الضريبي والكمركي:** ويعني تهرب الافراد والمؤسسات من دفع اقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح (التي عادةً ما تنجز عن النشاطات الغير مصرح بها)، أو التصريح الكاذب(وهو المظهر الأكثر شيوعاً لدى القطاع الخاص) الى جانب التهرب الضريبي وآثاره على الاستقرار الضريبي، هناك **التهرب الكمركي** وسيطرة كبار المسؤولين على الكمارك، وتضع وثائق البنك الدولي مؤسسات الكمارك وإدارة الجباية والضريبة على رأس دوائر الفساد لما لها من انعكاسات على مستوى الأسعار ومداخيل الدولة وعلى المنافسة الشريفة[٣٧].

٦- **غسيل الأموال:** وهي ظاهرة تتمثل بعمليات تنظيف الأموال أَو تبييض الأموال، وهي واحدة من الظواهر الدولية للفساد التي ترتبط بانتشار الجرائم المنظمة، وتظهر إيضاً من خلال اعادة تدوير الاموال غير شرعية في مجالات وقنوات شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال لتبدوا كما لو كانت تولدت من مصدر مشروع[٣٨].

٧- **مظاهر أخرى** تتمثل في قيام بعض اصحاب النفوذ في بلدان معينة بتحويل جزء لا يستهان به من المعونات والمساعدات والقروض التي تقدمها الدول المانحة للمعونات الاقتصادية بهدف تمويل عملية التنمية الى حسابات مصرفية خارجية بدلاً من ادخالها للبلد وغالباً ماتكون هذه الحسابات بأسماء مقربين لأصحاب السلطة والقرار وهذا من أسوء مظاهر الفساد لأن ضرره ينعكس على اقتصاد البلد بشكل مباشر[٣٩].

الشكل (٢)

يوضح مظاهر الفساد المالي والاداري

---

[٣٦] شاكر عبد الهادي، الفساد الإداري والمالي في العراق وآثاه الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص٢٨٨ .

[٣٧] أسماعيل ياسين، أثر الفساد الاقتصادي في السلوك المهني والنمو الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، (كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، المجلد الثامن، العدد الاول، ٢٠٠٦)، ص٤٨ .

[٣٨] هديل مهدي كاظم الشكري، الإطار التشريعي لجرائم الفساد- دراسة مقارنة لبعض قوانين الدول العربية، وقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية،(بغداد، جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠١٢)، ص٣٤١ .

[٣٩] سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، مصدر سابق، ص٧ .

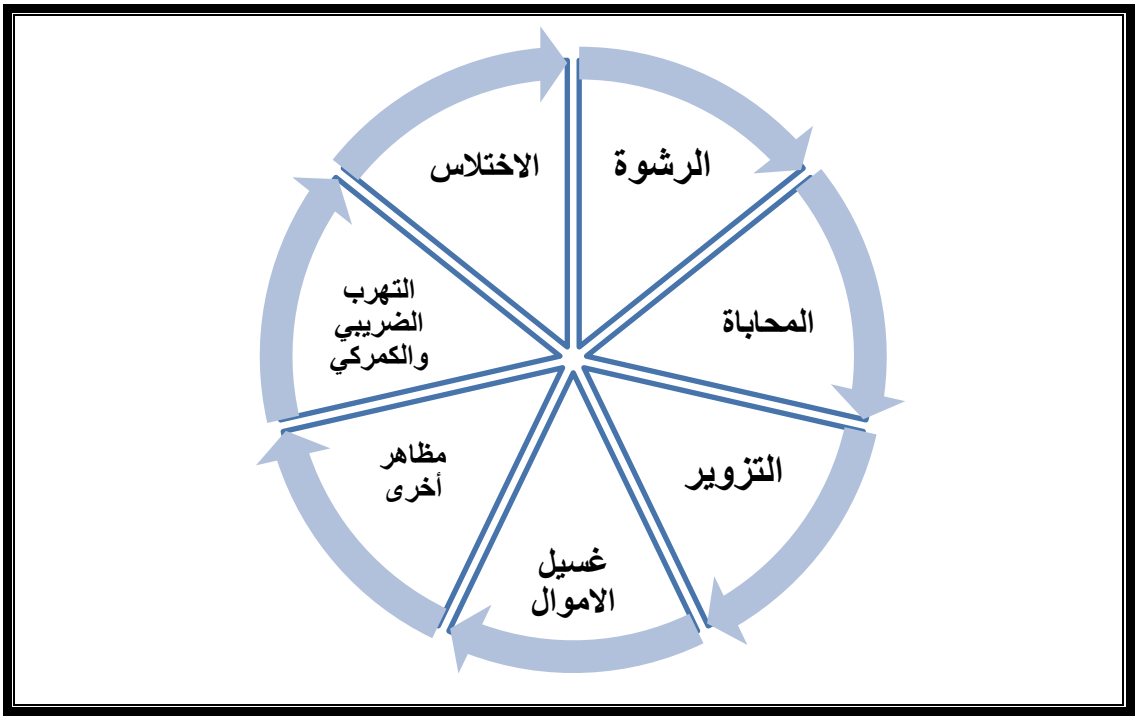

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النقاط السابقة .

وبشكل عام فإن مظاهر الفساد تزدهر وتزيد عندما تتوفر بيئة تتشكل من مجموعة من العوامل أبرزها:[٤٠]

- انتشار الفقر ونقص المعرفة بالحقوق الفردية .
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان وتوغل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والرقابة المتبادلة بينها.
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة.
- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في مختلف قطاعات العمل.
- غياب حرية الأعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة.
- ضعف دور أجهزة الرقابة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي.
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.

---

[٤٠] دليل البرلماني في مواجهة الفساد ٢٠٠٦، ص٤ .

أسباب الفساد المالي والاداري :

تختلف اسباب الفساد المالي والاداري وتتعدد بحسب اخلاقيات المجتمع وطبيعة، وبحسب الالتزام بالقوانين ومدى قوة وفعالية الأجهزة الرقابية وتفعيل التشريعات، وبحسب مستويات المعيشة في المجتمع، وقد يكون لبعض الاسباب تأثير اقوى من اسباب أخرى في ظهور الفساد وانتشاره، والأسباب التي ادت الى شيوع هذه الظاهرة تتلخص فيما يأتي[٤١]:-

١- ضعف السلطة القضائية وسيادة قانون الدولة فيما يتعلق بالجانب المالي واستغلال المال العام .

٢- تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة مما يحثهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى او هدر المال العام والإسراف وغيرها .

٣- الافتقار الى حوكمة الشركات وتدني فعاليات مؤسسات الدولة .

٤- احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية وإضفاء المشروعية على سلطتها لتلك الثروات حتى وأن كانت تعود لقطاع خاص، مما يعطي فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الثروات والاموال العامة والخاصة.

٥- ضعف اداء اجهزة الرقابة المالية المركزية وقلة خبرتها في متابعة وتطوير الاداء المالي .

٦- انحيازية وضعف هيئات النزاهة العامة وقصورها في تبني طرق واساليب مستحدثة لكشف حالات الفساد أو اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق المفسدين للمال العام .

٧- بروز علاقات اجتماعية على أساس المصالح الخاصة المتبادلة بين أفراد وجماعات داخل وخارج الوحدة الإدارية الحكومية من شأنها إفساح المجال أمام احتمالات تطور هذه العلاقات إلى ممارسات تنضوي تحت مفهوم الفساد المالي.

وعموماً فان الفساد المالي والاداري على وجه التحديد يعود إلى أسباب من أبرزها[٤٢]:-

أ. **السياسية** : أي فساد النظام السياسي والنخب الحاكمة فيه، إذ إن طبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها النظام السياسي ونوع السياسات التي يطرحها والطبقات

---

[٤١] عدنان سالم الاعرجي وآخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق/ دراسة تطبيقية على جامعة الموصل،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد"٤"، العدد"٨"، ٢٠١٢، ص٣٢١ .

[٤٢] زكي جبار كاظم الغزاوي، دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليتهُ في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية(تحليل في أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة المالية والهيئة العامة للضرائب)، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية،(بغداد، ٢٠٠٨)، ص٣٥ .

المستفيدة منها تؤثر في النخبة الحاكمة وأصولها الاجتماعية من ناحية وعلى الموظفين ونظرهم إلى المال العام ومقدار ارتباطهم بمؤسسات وأهداف النظام من ناحيةٍ أخرى.

ب. **الاقتصادية:** تتعلق بفشل السياسات التنموية والتبعية واللامساواة والتفاوت الواسع في توزيع الدخل والثروات، وإن كانت هناك تنمية تنتفع بها أقلية غنية تستغل الموارد الوطنية لصالحها والفشل الذي أصاب برامج التكيف والإصلاح الهيكلي.

ج. **الاجتماعية:** تتمثل بالانحلال القيمي والأخلاقي والابتعاد عن القيم السماوية أو أرجحية الولاء العائلي على الولاء الوطني أي ضعف الوعي الاجتماعي لدى اغلب من أفراد المجتمع وتدني مستواهم التعليمي.

وعليه نرى بعد هذا الاستعراض أن أسباب الفساد المالي والاداري هي أسباب متعددة ومختلفة من شخص إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى تحددها الظروف والعوامل التي تساعد على ظهور الفساد، بالإضافة إلى انه ممكن ان تكون خليطاً مكوناً من كل الأسباب المذكورة سابقاً .

ثالثاً// مؤشرات قياس الفساد المالي والاداري :

هناك اشكاليات وصعوبات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتقويم آثاره وتحليل عوامله، ولا يوجد مقياس مباشر ومحدد للفساد، ومن الصعوبة قياس اوجه الفساد من حيث العدد والكم، أي عدد الاشخاص الراشين والمرتشين، وكميات الصفقات الملوثة بالفساد. وعلى الرغم من عدم وجود مقياس مباشر للفساد، فأنه عادةً ما يتم اللجوء الى الطرق غير المباشرة لقياسه [٤٣].

وهناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في اغلبها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع ممارسة العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، وفيما يأتي عينة مختارة من المقاييس العالمية للفساد والتي تستند الى منهجية وجهود بحثية مكثفة، وهي على النحو الآتي[٤٤]:-

أ- مؤشر مدركات الفساد :

وهو من المؤشرات المهمة الذي قررته منظمة الشفافية الدولية وذلك منذ عام ١٩٩٥، يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين السياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب

---

[٤٣] حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون، مصدر سابق، ص٣٢ .

[٤٤] علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الاداري، المعهد العربي للتخطيط في الكويت،(العدد السبعون، السنة السابعة، ٢٠٠٨)، ص٣ .

يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. هذا ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه (بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة). وتطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد[٤٥]، والمؤشر متكون من(١٠) نقاط، يشكل فيه(الصفر) اعلى مستويات الفساد، وكلما اقتربت الدولة من الرقم(١٠) تعتبر الأقل فساداً، واعتبرت الدول التي تسجل اقل من(٥) نقاط تواجه مشكلة فساد حقيقية[٤٦]، ففي عام ٢٠٠٤ جاء ترتيب الدول وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية كما يظهر في الجدول (١).

جدول (١)

ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لبلدان مختارة لعام ٢٠٠٤

البلد	الدرجة حسب مؤشر مدركات الفساد	ترتيب البلد دولياً
فنلندا	٩,٧	١
الدانمارك	٩,٥	٤
سنغافورة	٩,٣	٥
سويسرا	٩,١	٧
المملكة المتحدة	٨,٦	١٣
ألمانيا	٨,٢	١٦
الولايات المتحدة	٧,٥	١٨
فرنسا	٧,١	٢٢
اليابان	٦,٩	٣٣
إسرائيل	٦,٤	٣٤
عمان	٦,١	٣٦
البحرين	٥,٨	٣٩

[٤٥] قيصر علي عبيد الفتلي، مصدر سابق، ص٢٨ .
[٤٦] المنظمة العربية للتنمية الادارية، مكافحة الفساد في الوطن العربي، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص٣٥٢ .

الأردن	٥,٣	٤٠
قطر	٥,٢	٤٣
ماليزيا	٥	٤٤
كوريا الجنوبية	٤,٥	٤٦
البرازيل	٣,٩	٧٠
السعودية	٣,٤	٧٧
تركيا	٣,٢	٧٧
الهند	٢,٨	٩٠
لبنان	٢,٧	٩٧

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٤. متاح على الموقع:

www.transparency.com

وبعد ذلك تطور وضع الفساد ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ عما هو عليه في عام ٢٠٠٤ كما صوره الجدول (١)، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تقييم مجهود الدول والمجموعات الدولية في مواجهة الفساد، والصور تتضح اكثر من خلال استطلاع الجدول الآتي:

جدول (٢)

يوضح تطور وضع الفساد بين عام ٢٠٠٥ و٢٠١٠

المجموعة	عدد الدول في المجموعة	متوسط المؤشر CPI في المجموعة لعام ٢٠٠٥	عدد الدول التي انخفض فيها الفساد عام ٢٠١٠ نسبة الى عام ٢٠٠٥	عدد الدول التي ازداد فيها الفساد عام ٢٠١٠ نسبة الى عام ٢٠٠٥	عدد الدول التي لم يتغير فيها الفساد عام ٢٠١٠ نسبة الى عام ٢٠٠٥
الدول العربية	١٩	٣,٩	٦	١٣	صفر
الدول الآسيوية	٢٨	٣,٩	١٤	١٣	١
روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقاً	١٥	٢,٩	٧	٨	صفر
الدول المستقلة حديثاً	٦	٤,١	٥	١	صفر
الدول الأوربية	٢٥	٦,٩	٦	١٧	٢
الدول الأمريكية	٢٩	٤,١	١٤	١٢	٣
الدول الأفريقية	٣٥	٢,٧	١٧	١٤	٤
المجموع	**١٥٧**	**٤,١**	**٦٩**	**٧٨**	**١٠**

المصدر: طلال محمود كداوي، الخريطة العالمية للفساد والآثار الاقتصادية المتوقعة له، ضمن وقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية الاتحادية، العراق، ٢٠١٢. متاح على الموقع: www.d-raqaba-m.iq

يلاحظ من الجدول (٢) ان مستوى الفساد في العالم لم يتغير خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، لكن ظهر ان هناك ثلاث مجموعات دولية (افريقيا، امريكا، والمستقلة حديثاً) حققت تقدماً في مجال الحد من الفساد، حيث ارتفع مؤشر مدركات الفساد اكثر من (٥٠%) في دولها، بينما ازداد وضع الفساد سوءً كذلك في ثلاث مجموعات دولية (العربية، روسيا والجمهوريات، والأوربية) أذ انخفض مؤشر مدركات الفساد في اكثر من نصف دولها، وبقى وضع الفساد ثابتاً في المجموعة الأسيوية فقط .

ب- المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية :

بدأ اصدار هذا المؤشر عام ١٩٨٥ بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية*، وفي عام ١٩٩٢ انضم مبتدعوا المؤشر الى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي عام ٢٠٠١ بدأ ادراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات[٤٧]، ويغطي المؤشر (١٤٠) دولة منها(١٨) دولة عربية، وهو يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي:-[٤٨]

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكّل نسبة ٥٠ % من المؤشر).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكّل ٢٥% من المؤشر).
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكّل ٢٥ % من المؤشر).

ويقسم المؤشر تلك الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة بحيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على اساس نقاط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة، وتشير القيم المتدنية للنقاط الى وجود مخاطر مرتفعة للغاية، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمؤشرات الثلاث، بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين(صفر) للمخاطر المرتفعة للغاية و(١٠٠) نقطة للمخاطر

---

* نشرة التقارير الدولية: وهي نشرة اسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم .

[٤٧] علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص٣ .

[٤٨] البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، ضمن مشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات : الآفاق و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٢، ص٥ .

المتدنيــة للغايــة، وكلمــا ارتفعــت درجــة المؤشــر انخفضــت درجــة المخــاطرة، وكمــا موضــح في الجدول(٣).

جدول (٣)

يوضح درجات المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولـي للمخاطر القطرية

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
من صفر إلى ٤٩,٥	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
من ٥٠ إلى ٥٩,٥	درجة مخاطرة مرتفعة
من ٦٠ إلى ٦٩,٥	درجة مخاطرة معتدلة
من ٧٠ إلى ٧٩,٥	درجة مخاطرة منخفضة
من ٨٠ إلى ١٠٠	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠١، الكويت، ص ١٢٧

.

ت- المـؤشـر المركـب للحاكميـة :

بدأ تطوير المؤشر المركب للحاكمية بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام ١٩٩٩، وذلك علـى اسـاس سـتة جوانـب للحاكميـة تتمثـل في(التعبيـر والمسـائلة، الاسـتقرار السياسـي، كفـاءة الحكومـة، نوعيـة التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد)، ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعيـة لكل جانـب من جوانـب الحاكميـة علـى عدد كبير من المتغيرات تم استنباطها من ٣٧ قاعدة للمعلومات تم انشاؤها بواسطة(٣١) مؤسسة متخصصة، باستخدام منهجية احصائية تم التمكن من استغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات وذلك بتنميط مؤشرات الحاكمية، بحيث يتبع كل منها التوزيع الطبيعي على مستوى العالم بمتوسط للمؤشر يبلغ(صفراً) وبانحراف معياري يبلـغ (واحداً) وبحيث تتراوح قيمة المؤشر من (سالب٢,٥) الى (موجب٢,٥)، أذ تعني القيم المرتفعة مستوى أعلى من الحاكمية، وفي اطار الحاكمية تم تفسير الفساد على انه(ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي عملية الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية)[٤٩].

[٤٩] علي عبد القادر علي، مصدر سابق، ص٧-٨ .

ث- مؤشر دافعي الرشوة :

يمثل مؤشر دافعي الرشوة مقياساً للتعرف الى مدركات المديرين حول الرشاوى التي تدفعها الشركات الاجنبية في البلدان المختارة ضمن المسح، ويبلغ عدد هذه البلدان (٣٧) بلداً، كما يبلغ عدد البلدان التي تأتي منها الشركات الأجنبية التي تدفع الرشاوى (٢٢) بلداً وفق المؤشر الصادر مؤخراً ٢٠٠٨، وتتمثل الرشاوى المدفوعة في البلدان المستقبلة للشركات والاستثمارات الأجنبية في الرشاوى المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية، والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفين في الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات، واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية[٥٠].

ج-البارومتر العالمي للفساد :

فهو مقياس قامت بإعداده منظمة الشفافية الدولية، وقد أطلق المقياس منذ عام ٢٠٠٣، ويشير تقرير منظمة الشفافية للعام ٢٠١٠ إلى تطبيق بارومتر الفساد ، الذي شمل مقابلة أكثر من ٩١٥٠٠ شخص في (٨٦) بلداً، إذ تقوم مؤسسات ومراكز بحثية في هذه الدول بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية لتطبيق المقياس، وأن الطريقة المعتمدة في ملء الاستبانات هي طريقة المقابلة المباشرة مع المستجيبين وطرح الأسئلة عليهم، وذلك لغرض توضيح الأفكار والحصول على إجابات أكثر دقة ومصداقية، وقد أظهرت النتائج أن (٦) من كل (١٠) دول أظهرت زيادة في مستويات الفساد، وأن أكبر زيادة هي تلك التي حصلت في أمريكا الشمالية ولأتحاد الأوربي، وقد أشار ٨ من كل عشرة مستجيبين الى أن الأحزاب السياسية عادةً ما تكون فاسدة أو فاسدة جداً، وتليها الخدمة المدنية، والسلطة القضائية والبرلمان والشرطة[٥١].

رابعاً// التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد :

حددت الجهات الآتية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد على نطاق عالمي وهي كالآتي:[٥٢]

١- **منظمة الأمم المتحدة:** اصدرت الامم المتحدة عدداً من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وأمن المجتمعات، ومن

---

[٥٠] مؤشر الفساد في الاقطار العربية- إشكالية القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية،ط١،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)،ص٦٢-٦٣.

[٥١] حسن فارس عبود طبرة، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، ٢٠١٤، ص١٧٢ .

[٥٢] نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري- دراسة محاسبية تحليلية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس، ص٩٣-٩٤ .

منطلق مبدأ تطوير التعاون الدولي في مجالات مكافحة مختلف انواع الفساد، اصدرت ايضاً اتفاقية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٤ وقد انضم إليها الكثير من دول العالم .

٢- **صندوق النقد الدولي:** وهي مؤسسة وضعت مجموعة من الاجراءات للحد من الفساد، وذلك من خلال تعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقاً في عملية التنمية الاقتصادية.

٣- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تهدف المنظمة الى مساعدة جهود الحكومات والأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة لتقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات فيها وتقويم المشورة والاقتراحات للبورصة والمستثمرين والشركات والاطراف الاخرى التي تشترك في عملية وضع قواعد جيدة لإدارة الشركات وذلك لمنع حالات الفساد .

٤- **منظمة الشفافية الدولية :** تأسست منظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٣ ويقع مقرها في برلين، وهي منظمة دولية غير حكومية، وتتمثل رسالتها في دعم انظمة النزاهة على المستويين المحلي والدولي، وقد حددت المنظمة اهدافها باختراق جدار الصمت الذي يحيط بالفساد الحديث وادراك واقع الفساد ادراكاً مشتركاً وتعريفه وتشكيل ائتلافات ضد الفساد ولفت انظار وسائل الأعلام الى اخطار الفساد[٥٣].

٥- **البنك الدولي:** يعد البنك الدولي من المؤسسات الدولية التي تقوم بدور فاعل في محاربة الفساد، فقد وضع البنك مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، وفي عام ١٩٩٦ اعلن البنك عن التنقيحات التي ادخلها على مبادئه التوجيهية بهدف التحوط من الفساد في التوريدات المقدمة للمشاريع التي يمولها[٥٤].

٦- **المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد:** تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا في اكتوبر ٢٠٠٢، وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المسائلة والعدالة والنزاهة والشفافية وقد توسعت هذه المنظمة لتضم اكثر من(٢٥٠) برلمانياً من(٧٢) بلداً، وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي في حين تعمل الشبكات الإقليمية على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد[٥٥].

---

[٥٣] زينب محمود محمد البعاج، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣وموقف التشريع العراقي منها- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير،(كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الكوفة، ٢٠١١)، ص٢٩ .

[٥٤] كيمبرلي آن اليوت ، مصدر سابق، ص١٣ .

[٥٥] نادية شاكر حسين ، مصدر سابق، ص٩٤ .

المبحث الثاني

التنمية البشرية وآثار الفساد المالي والاداري – اطاراً مفاهيمياً

أولاً: مفهوم التنمية البشرية :

ان تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي بالتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس لها شكل من اشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية ومحاولة لبلورة نظرية للتنمية تتلاءم مع خصائص وواقع الحياة في البلدان النامية، لأن الفكر والمفهوم يجب ان يكون انسانياً ولكي يكون انسانياً يجب أن يفي بحاجات الأنسان[٥٦]. وقد تجاوزت التنمية البشرية مفهوم النمو الاقتصادي او التنمية الاقتصادية عن طريق ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عنصراً من عناصر التنمية بل ايضاً باعتبارهم غاية التنمية ويكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الأنسان[٥٧]، ووفقاً لهذا المنظور تصبح التنمية البشرية ليست مجرد موارد بشرية أو حتى تنمية بشرية ، إنما نهج أصيل للإنسانية في التنمية التامة والشاملة .

ولهذا ذهب بعض الباحثين الى ان عصر مابعد القرون الوسطى هو عصر التنوير، ومنه اشتعلت الشرارة الاولى لبداية تفاعل فكري اتجه صوب كثير من المفاهيم الاصطلاحية ومنها مفهوم التنمية البشرية، أذ ظهر ابتداءً كمفهوم غير متكامل وبتعابير شتى يبحث عن حاضنة ليجد فيها ذاته الذي بات يتطور من عقد لآخر، متذبذباً من حيث البعد والقرب من المعنى الذي ندرسه، لأنه مر بمراحل مختلفة الى ان تبلور ليأخذ ملامح شكله الحالي، حيث نجده في كل حقبة قد عبر عنه بعدة تعابير للدلالة عليه على امل استقراره[٥٨] .

اما الفكر الأقتصادي الكلاسيكي وعلى يد اهم رواده وهو آدم سمث فقد اكد على اهمية العنصر البشري والذي اعطى اهمية لرأس المال البشري بتأكيده على أهمية التخصص وتقسيم العمل وأثرهما في زيادة انتاجية العمل من خلال اكتساب المهارة[٥٩] .

كما ورد ضمن اسهامات مفكرين مثل ارسطو وابن خلدون وغيرهم ولكن تحت تسميات وصيغ مختلفة. وخلال القرن العشرين مر هذا المفهوم بمراحل من التطور والتغيير، ففي العقود الاولى من القرن العشرين اهتم الاقتصاديون بمجالات المعيشة المتعلقة بالاستهلاك من السلع والخدمات

---

[٥٦] أمال شلاش، التنمية البشرية المستدامة ، المنظور العام ومنظور الخصوصية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(بغداد ، منشورات دار الحكمة، ٢٠٠١)، ص٢٢ .

[٥٧] سحر عبدالرؤوف سليم، عبير شعبان عبده ، قضاية معاصرة في التنمية الاقتصادية ، ط١ ،(الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ٢٠١٤)، ص٨٧ .

[٥٨] طلال فائق مجبل الكمالي ، التنمية البشرية في القرآن الكريم(دراسة موضوعية) ، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الشريعة والعلوم الاسلامية ، مجلس كلية الفقه/جامعة الكوفة ، ٢٠١٣، ص٣٨ .

[٥٩] فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ،(بغداد، مطبعة الامة، ، ١٩٩٠)، ص٩٥ .

من خلال مفهوم "مستوى المعيشة" وهو يقاس عادة عن طريق مؤشر نقدي واحد هو اما الدخل او الانفاق الاستهلاكي، ثم توسعت اهتمامات الاقتصاديين الى جوانب اخرى بجانب الاستهلاك مثل ظروف العمل والحرية بانواعها المختلفة وغيرها[٦٠]، الى أن بدأ هذا المفهوم يحل محل مفاهيم أخرى مثل (تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري، التنمية الاجتماعية)[٦١]، ويكتسب مفهوم التنمية البشرية خصائص واحتياجات كل مرحلة.

فخلال الخمسينيات ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم على اشباع الحاجات الأساسية، ليقدم أخيراً برنامج الأمم المتحدة الانمائي مضمون " تشكيل القدرات البشرية " وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة" في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان، فقد كان النمو المتحقق منذ الحرب العالمية الثانية والذي زاد من اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، يحتم ظهور معايير جديدة للنمو الاقتصادي، لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتماماً بمسائل العدالة في توزيع الدخل وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والتركيز على تراكم رأس المال البشري[٦٢] . ففي تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي حدد ثلاثة اوجه رئيسة لتنمية الموارد البشرية هي :-[٦٣]

١- استخدام افضل للقوى العاملة من خلال توفير مستويات اعلى من التشغيل المنتج .

٢- تحسين نوعية القوى العاملة من خلال التعليم المهني والتدريب .

٣- تحفيز الدعم الشعبي لجهود التنمية الوطنية وإشراك أوسع الفئات الاجتماعية .

وفي سبعينات القرن الفائت حصل تحول حاد، اذ عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين:- [٦٤]

الأولى: تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر بعد أن كان التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي هدفاً للنمو الاقتصادي .

الثانية: ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسية للمجتمع كافة.

---

[٦٠] لورنس يحيى صالح الكبيسي ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، ٢٠٠٥، ص٦٧.

[٦١] جورج القصيفي، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون - التنمية البشرية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص٢٢ .

[٦٢] حيدر عبد الامير نعمة الغريباوي ، دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التنمية البشرية في العراق دراسة مقارنة لتجارب دول مختارة ، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٧ .

[٦٣] جورج القصيفي ، مصدر سابق، ص٨٦ .

[٦٤] برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ، ص١٦١ .

فالتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والتعليم (تطوير المعرفة والمهارات)، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفير فرص الإبداع أو التمتع بأوقات الفراغ أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية السياسية والثقافية والاجتماعية ، ومن ثم فقد جاء مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية السائدة أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات[٦٥].

وبعد اعتراف الأمم المتحدة بأن السبعينات والثمانينات عقودٌ ضائعة للتنمية، كانت الحاجة الى تبني مفهوم جديد للتنمية يعطي الانسان الدور الأهم والقدرة على النهوض بالتنمية[٦٦]، وأصبح ذللك المفهوم أكثر نضوجاً في مطلع عقد التسعينيات عندما تبنتها الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية، ليشمل المفهوم كافة الجوانب البشرية، فبعد ان كان ينظر الى الإنسان بوصفه وسيلتها، أصبح ينظر اليه بأنه صانع التنمية وهدفها، من خلال تفعيل طاقاته وإطلاق العنان بخبراته وذخائر ثروته الإنسانية[٦٧].

وقد ضمّنت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مفاهيم عدة للتنمية البشرية فقد عرف تقرير ١٩٩٠ الخاص بالتنمية البشرية (بأنها عملية تهدف الى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس)، وأن هذه الخيارات تتولد عن طريق توسيع القدرات البشرية على مستويات التنمية كافة وهناك بضع قدرات تعد أساسية للتنمية البشرية هي أن يعيش الإنسان حياة خالية من العلل، وأن يكتسب المعرفة، وأن يتمكن من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، هذه القدرات تنعكس على دليل التنمية البشرية[٦٨]. وبناءً على ما تقدم تم تحديد الاركان الرئيسة للتنمية البشرية ومضامينها على النحو الاتي:- [٦٩]

---

[٦٥] إبراهيم أديب إبراهيم ، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الأقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الأدارة والأقتصاد/جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ،ص٣٤ .

[٦٦] اسامة عبدالمجيد العانى ، المنظور الاسلامي للتنمية البشرية ، ط١ ،(أبو ظبى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٢)، ص١١ .

[٦٧] صباح رحيم مهدي الاسدي ، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الأقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة ، ٢٠١٠، ص١٨ .

[٦٨] برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، ص ٢١.

[٦٩] لورنس يحيى صالح الكبيسي ، مصدر سابق ، ص٦٩ .

١- تنمية الناس، اي ان يكون الناس هم موضوع التنمية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار البشري، اي الاستثمار في قدرات الأفراد سواء بالتعليم او الصحة او مستوى المعيشة، المهم ان يصبح إنتاجهم وعطاؤهم للتنمية اكبر.

٢- التنمية من اجل الناس، فهم المستهدفون بالتنمية، ومن ثم اشباع حاجات كل فرد في المجتمع من مأكل وملبس ومسكن... الخ، وهو امر يتطلب توزيعاً عادلاً للجميع من ثمار التنمية.

٣- التنمية بواسطة الناس، هذا يستوجب ان يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي وفي تخطيط استراتيجيات التنمية وتنفيذها، وذلك من خلال الهياكل المؤسساتية المُلائمة لاتخاذ القرارات.

وأن تقارير التنمية البشرية الثلاثة الاولى (١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢) اهتمت بالبعدين (الركنين) الاولين اعلاه وهو ما يمثل التنمية البشرية، في حين ان تقارير ١٩٩٣، ١٩٩٤ وبعدها فقد اهتمت كذلك (بالبعد الثالث) وهو المشاركة وذلك ضمن مفهوم للتنمية اكثر شمولا وهو مفهوم التنمية البشرية المُستدامة والذي سناتي اليه لاحقا . ويمكننا القول إن التنمية البشرية تتعلق بالحياة التي يحياها الناس، وبقدرات الناس على العيش طويلاً وكيفية الوقاية من الإصابة بالأمراض والتحرر من الأمية والجوع وقلة الأغذية و التمتع بالحريات الشخصية والتعلم والأمان و الاستقرار، لذا فهي تغطي جميع اختيارات الإنسان و في جميع الأقطار و بغض النظر عن مراحل نموها، ويذهب محبوب الحق إلى أن التنمية البشرية هي زيادة فرص الاختيار وما الدخل ألا واحد من هذه الفرص و ليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية ، فهو يعني تنمية الناس من اجل الناس و من الناس أنفسهم[٧٠].

و يبدو ان هناك ثلاثة اسباب رئيسة جعلت هذه التقارير ذات اثر في مناقشة مفهوم التنمية على الصعيد العالمي واثارة الاهتمام به على اوسع نطاق وهي[٧١]:-

الأول: انها تناولت التنمية بوصفها قضية شاملة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية .

الثاني: ان هذه التقارير تنبه العالم على ان الهدف الاساس من التنمية هو حياة افضل للناس، وليس نمواً اقتصادياً اكثر فقط. ذلك ان البشر هم الهدف من التنمية وليسوا عبيداً للنمو .

---

[٧٠] محبوب الحق ، مفاهيم التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة ١٩٩٤ ، ص٢٢ .

[٧١] نادية حجاب ، تقرير التنمية البشرية - الأثر الوطني والدولي . بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(بغداد، منشورات دار الحكمة،٢٠٠١)، ص١٣ .

الثالث: لقد تناولت تلك التقارير تقدم التنمية في الشمال والجنوب على حد سواء ، فقد اشارت تلك التقارير الى انه لايوجد حتى الآن بلد واحد في العالم قد انجز التنمية ولكل ابناء مجتمعه.

ومن المعروف ان هذه التقارير لم تكن مفروضة من اي جهة كانت، وتركت الحرية لجميع الدول بأصدار ونشر تقاريرها، ولم يكن هناك نموذج واحد ملائم للتطبيق في جميع الحالات، كما ان هذه التقارير تشجع على العمل المشترك وترفع من مستواه، وقد حقق نشر تقارير التنمية البشرية الوطنية تقدماً في مجال جمع البيانات وانظمة التحليل المستخدمة ومناقشة قضاياها بطرق علمية وعقلانية .أما الاقتصادي الهندي الاصل امارتيا سن (A.sen) فإنه يرى بأن مفهوم التنمية البشرية يتضمن حق البشر بالخيارات المتاحة أمامهم عن طريق زيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والتشغيل[٧٢]، وتتحدد الخطوط العريضة للتنمية البشرية على النحو الاتي[٧٣]:-

١- أنها تضع الناس في مركز اهتمامها.
٢- أنها تهدف لتعظيم الخيارات البشرية وليس فقط الدخل.
٣- أنها تعنى ببناء المقدرة البشرية (بالاستثمار في البشر) وباستخدام هذه المقدرة بشكل كامل (بتوسيع إطار النمو والتوظيف) .
٤- أنها تنبع من العناصر الأربعة وهي الانتاجية والتمكين والاستدامة والمساواة.
٥- أنها تعد النمو الاقتصادي جوهرياً ولكنها تؤكد ضرورة الانتباه على نوعيته وتوزيعه بين السكان وصلته بحياة البشر واستدامته على المدى الطويل.
٦- أنها تضع أهداف التنمية وتحلل الخيارات المعقولة لتحقيقها.

وبعد قناعة كبيرة أقتضى الأمر أن يكون مفهوم التنمية البشرية اكثر شمولا من المصطلحات السابقة فقد ظهرت اجتهادات ومحاولات عديدة لتوصيفه في سياق التطورات اللاحقة وجعل الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي.

حيث عرفت بأنها عملية مدروسة مخطط لها، محددة الاهداف، تدار من الفرد او المجتمع او كليهما، تسعى الى احداث تطور وتقدم، وتنعطف بالمستويات كافة ،لاتحدها حدود فهي تطرق جميع ابواب مجالات الحياة كافة التي تؤثر في الفرد والمجتمع، فكل تلك الاهداف تسقى من منبع ايديولوجي أو رؤية كونية محددة تهدف لتحقيق التطور المعول عليه، والتعامل مع كافة

---

[٧٢] صباح رحيم مهدي الاسدي ، مصدر سابق، ص١٩ .
[٧٣] التنمية البشرية المستدامة تصنع للبشر وهدفاً ووسيلة لعملية التنمية، ٢٠٠٣،متاح على الموقع الانترنت : www.jordander.net

الوسائل الممكنة والمسموح بها من آليات بشرية ومادية ومعنوية، هدفها التغيير الشامل بطفرة تنموية خدمة للأنسان والزمن الذي يعيشه والمكان الذي يستوطنه[٧٤]. وعليه فأن التنمية تهدف لبناء الإنسان معنوياً بوصفه هدفهاً رئيساً لها ومن هذا الهدف تتفرع الأهداف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك عرفها بعضهم (بأنها مجموعة الوسائل والآليات التي تجعل الفرد منتجاً، وقادراً على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية و الاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء و العمل و المسكن و الصحة و التعليم)[٧٥].

هذا وفي الوقت نفسه فان الإنسان هو الذي ينفذ عملية التنمية لأنه وسيلتها وبوصفه يشكل عوامل حاسمة في تسيير عملية التنمية وتوجيهها في هذا الاتجاه أو ذلك، لأنه مليئٌ بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلعات والرغبات والنظرة اليه كهدف اوسع منها كوسيلة .

ثانياً: أبعاد التنمية البشرية :

ان التنمية البشرية وكما تم تعريفها هي اداة وغاية للتنمية وهي وسيلة لضمان الرفاه للمجتمع وتوسيع الخيارات المتاحة امام الأنسان بأعتباره جوهر عملية التنمية، اذ أن للتنمية أبعاداً عديدة، ومن خلال متابعة تقارير التنمية البشرية الدولية، يمكن تحديد الأبعاد بما يأتي[٧٦]:-

١- التمكين: تكمن اهمية التمكين في التنمية البشرية في ان الناس يطورون انفسهم بواسطة امكاناتهم بوصفهم أفراداً وأعضاء في مجتمعاتهم، لأن قدرة الأفراد على التصرف لصالح ثرواتهم ولصالح غيرهم امر مهم لتحقيق التنمية البشرية، وبهذا فالأفراد المتمكنون اقدر على المشاركة في القرارات التي تصوغ حياتهم .

٢- الأنصاف: يؤكد مفهوم التنمية البشرية على الأنصاف في بناء القدرات واتاحة الفرص المتكافئة للجميع ولايقتصر الأثر على الدخل المادي انما يتعداه ليشمل سائر العوائق القائمة على أساس النوع الأجتماعي، أو العنصر أو القومية أو أية عوامل أخرى تحول دون الحصول على الفرص الأقتصادية والسياسية والثقافية .

٣- الأستدامة: وتعني توفير حاجات الجيل الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان وممارسة خياراتهم الأساسية، وتعني تحقيق التوازن

---

[٧٤] طلال فائق مجبل الكمالي ، التنمية البشرية في القرآن الكريم (دراسة موضوعية) ، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الشريعة والعلوم الاسلامية ، مجلس كلية الفقه/ جامعة الكوفة ، ٢٠١٣، ص١٨ .

[٧٥] عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة، ط١،(بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨)، ص١٧ .

[٧٦] وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، ٢٠٠٨، ص١٩ .

بين النظم البيئية والأقتصادية والأجتماعية، وعليه يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلة، ومنع تراكم اعباء يمكن ان تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة، مثل الديون المالية الناشئة عن اهمال الأستثمار في تنمية القدرات البشرية والديون الناشئة عن نضوب الموارد الطبيعية الغير قابلة للاسترداد، أو تلوث البيئة، فالعدالة من هذه الزاوية تعني تكافؤ الفرص وليس تساوي النتائج النهائية، لأن تكافؤ الفرص إنما هو مسألة اختيار يتبناها كل جيل .

٤- المشاركة: من المهم ان يتمكن الأفراد على نحو ثابت من المشاركة في صنع القرار لكي يسهموا بفعالية في العمليات الأقتصادية والأجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، والمشاركة من منظور التنمية البشرية هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه في ظل النظم الديمقراطية حيث يتمتع المجتمع بمستوى عال من المشاركة، ويتمكن الأفراد من تكوين أنماط التضامن الأجتماعي والسياسي التي تحميهم من الأستبداد والأضطهاد.

٥- الحرية: تعنى التنمية البشرية أساساً بالحرية وبناء قدرات البشر لكن الأفراد مقيدون بما يمكنهم فعله بتلك الحرية إذا كانوا فقراء أو محرومين من الصوت السياسي، وعليه يمكن النظر الى التنمية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد .

٦- الإنتاجية: حيث أن التنمية البشرية تركز على زيادة النمو والإنتاجية من خلال التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة و توزيع أكثر عدالة للدخل والأصول الإنتاجية الأخرى وخلق فرص عمل بشكل مستمر وتأمين الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بالتلازم مع التمكين وتقوية قدراتهم[٧٧].

٧- الثقافة : إن التنمية البشرية تركز على الحرية الثقافية وعلى الخسارة الشخصية والاجتماعية التي يمكن ان تنجم عن ندرتها، فمنع الحرية الثقافية تولد أنواعاً بارزة من الحرمان، بحيث يفقر حياة الناس ويستبعدهم عن الصلات الثقافية التي لديهم دواع لنشدانها، لذا فإن الأبعاد الثقافية للتنمية البشرية تتطلب اهتماماً دقيقاً لثلاثة أسباب هي:-[٧٨]

أ- ان للحرية الثقافية جانباً مهماً في حياة الإنسان ولإتاحة فرصة الاختيار بين البدائل المتوفرة أو الممكن توفرها لهم، وان التنمية البشرية تتطلب الانطلاق الى ما هو أبعد من الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأن هذه الفرص بمفردها لا تتضمن وجود حرية ثقافية.

---

[٧٧] مخيف جاسم حمد، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية- دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،(كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت، المجلد"٧"،العدد"٢٢"، ٢٠١١)، ص١١٥ .

[٧٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، ص١٣.

ب- ان منهج التنمية البشرية يوضح أهمية حرية الإنسان في المجالات الثقافية بدلاً من تأييد الاستدلال للتقاليد الموروثة وإيجاد سبيل الدفاع عن الحريات الثقافية التي يمكن الناس من التمتع بها وتوسع نطاقها.

ت- ليست الحرية الثقافية مهمة فقط في المجال الثقافي، وانما أيضاً في النجاحات والإخفاقات الحاصلة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لوجود علاقات تبادلية قوية تربط الأبعاد المختلفة للحياة البشرية، حتى الفقر لا يمكن فهمه على نحوٍ وافٍ من دون إدخال الاعتبارات الثقافية.

الشكل (٣)

يوضح ابعاد التنمية

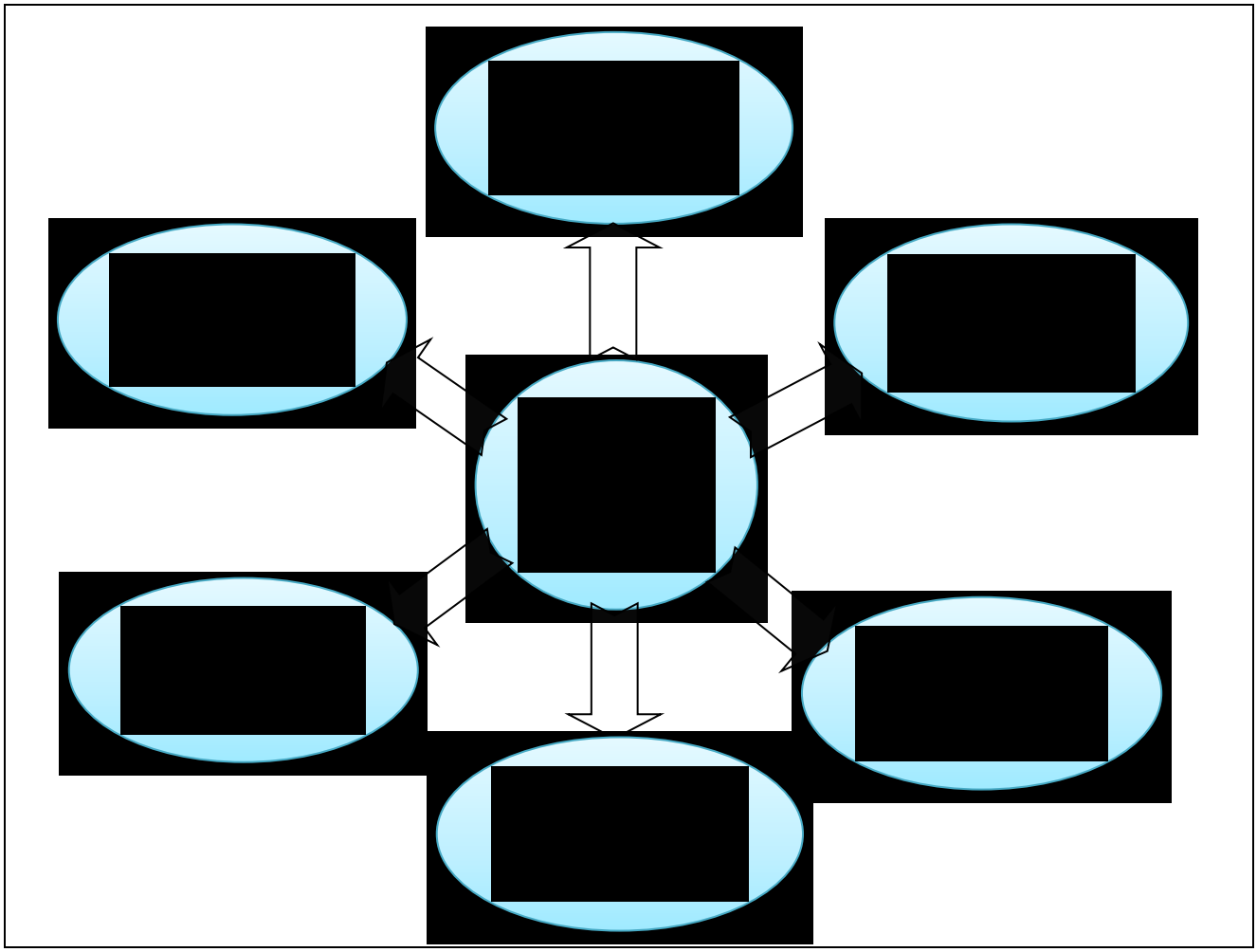

المصدر// من إعداد الباحث بالاعتماد على النقاط السابقة .

ثالثاً: مؤشرات التنمية البشرية :

١- الصحة :

تعد الصحة أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حال التنمية البشرية في دولة ما ، و هو كذلك يعتبر من اهم اهداف التطور الاجتماعي و الاقتصادي ، و هو إيضاً حق اساس لكل شعوب العالم، و لذا فقد عرفت الصحة من قبل منظمة الصحة العالمية على أنها (حالة من الرفاهية البدنية و الذهنية و الاجتماعية ، و ليست مجرد غياب المرض أو العجز)[٧٩]، فضلاً عن أهمية المستوى الصحي وجعله المؤشر الأول في دليل التنمية البشرية، فهو يعد محدداً أساسياً من محددات التنمية الاقتصادية، وذلك لأن المنتجين إذا كانوا يتمتعون بصحة

---

[٧٩] فاطمة ابراهيم خلف و اخرون، العلاقة بين الانفاق على الصحة و التعليم و النمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،العدد "٢٠"، ٢٠٠٩، ص ١٦-١٧ .

جيدة فإنهم سوف يسهمون بقدر كبير في العملية الإنتاجية، وكما للمستوى الصحي العام أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية فهو أساس التنمية البشرية أيضاً والذي يحقق مع التنمية الاقتصادية تنمية شاملة أو مستدامة، لذلك حصل هذا المؤشر على هذه المرتبة ، وهو يعكس مستوى الصحة العام للأفراد والذي يدل عليه العمر المتوقع عند الولادة وكذلك يعكس سياسات القضاء على الأمراض ومعدلات الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة ومعدلات النجاح في القضاء على الأمراض التي تصيب الأطفال[٨٠].

والصحة بمفهومها العام هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، ويمكن عدها وسيلة وغاية في آن واحد، فهي الوسيلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود التنموية لأي بلد ومنها تنمية الموارد البشرية، وهي غاية يصبو إليها الأفراد ويتطلعون الى الجهة التي تستطيع تأمينها لهم. وهي كذلك تتأثر ببعض العوامل الأقتصادية وتؤثر فيها ايضاً، فالفقر يؤدي الى انتشار الامراض المعدية وسوء التغذية وأرتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع، كما يعرض البشر للأعياء والإحباط وفي الوقت نفسه فأن الغني يتسبب بالإصابة بالأمراض المزمنة، مثل امراض القلب والضغط والاكتئاب[٨١].

وهناك الكثير من المشكلات الصحية التي تواجه البشر ولها تأثير سلبي على التنمية البشرية وهي: [٨٢]

أولاً: المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية والبيئية التي تشمل السكن الرديء ونقص مياه الشرب أو رداءة نوعيتها والمخلفات السائلة والصلبة .

ثانياً: المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام والافتقار الى الوعي الصحي والأمراض المعدية والأمراض الطفيلية المرتبطة بسوء التغذية، مضافاً إليها المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض البشر للتوتر والاجتهاد .

٢- التعليم :

---

[٨٠] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧، ص ١٢٧.

[٨١] سعدون مرخي عبد مروح المعموري ، فاعلية تنمية الموارد البشرية ضمن اطار التفاعل بين التنمية المستدامة والتنمية البيئية مع الأشارة الى تجربة الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية الأدارة والأقتصاد/جامعة الأنبار ، ٢٠٠٦،ص٤٤ .

[٨٢] إبراهيم مراد الدعمة ، مصدر سابق ، ص١١٥ .

يُعَدُّ التعليم أحد المجالات الأساسية التي يمكن من خلالها تنمية الموارد البشرية لذلك عَدّه دليل التنمية البشرية المؤشر الثاني لقياس التنمية البشرية، وأن التوسع به يعد المفتاح الرئيس لها، فكلما زاد التعليم زادت التنمية بمعدل أسرع في توفير القوة العاملة التي تعمل على توسيع مجال المعرفة من جهة، و تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة اخرى[٨٣]، وأن الاهتمام به لم يكن بالأمر الحديث، بل يرجع الى الاقتصادي (آدم سمث) في مؤلفه الشهير: (ثروة الامم) إذ يرى أن الذكاء الحاد والعادات الفاضلة لدى اعضاء المجتمع تعود الى الانتشار المبكر للتعليم بينهم، الامر الذي يعتبره ضرورياً لتفادي الانحطاط الجسدي والعقلي للطبقة العاملة ويعمل بالتالي على المساهمة كعنصر فعال في الاستقرار السياسي والاجتماعي. ولهذا عدَّ اكتساب المهارات والخبرات احدى صور الاستثمار ذات المردود العالي، وعندئذ يستطيع المجتمع ككل ان يرتقي بموارد الثروة التي في حوزته[٨٤]. و يؤثر التعليم تأثيراً كبيراً في البلدان النامية و على وجه التحديد لأنه يحول الاميين إلى أفراد متعلمين يشاركون في التنمية و الإنتاج بكفاءة عالية و كذلك تحويل المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم و بهذا يعد التعليم وسيلة لتحقيق الرفاه نتيجة لتأثيره الواضح في الانتاج و جوانب الحياة[٨٥]، ويشير تقرير للأمم المتحدة الى ان التعليم يمكن أن يؤدي وظيفته بوسائل متعددة منها[٨٦]:

أ- المساعدة على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد وتهيئة سبل التفكير الموضوعي في مختلف الوسائل ، وزيادة قدرتهم على الخلق والابتكار.

ب-تحفيز الافراد لتحقيق التقدم ، إذ يجعل العقول والنفوس اكثر استعداداً لتقبل التغير والرغبة فيه، فالارادة الحرة الواعية التي هي محصلة التعليم والتثقيف تعتبر الركيزة الاساسية في احداث التنمية.

ت-يعد التعليم احدى القوى لتحرير الأفراد والجماعات ، فهو يزيد من طموح الأفراد ويدفعهم الى الصعود في السلم الاجتماعي ، ويساعد الجماعات والفئات المحرومة من الحقوق

---

[٨٣] ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية ، تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد ،(الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٦)، ص٣٦٥ .

[٨٤] مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ،(العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١)، ص٢١- ٢٣.

[3] U N D P , Human Development Report 2002, New York ,2002 ,p33 .

[٨٦] عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ،(القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠)، ص٣٤٨- ٣٥٠.

الاجتماعية على الالتحام ببقية الجماعات الموجودة في المجتمع والمطالبة بتحسين اوضاعهم الاجتماعية.

مما تقدم يتضح لنا أن التعليم يؤدي الى زيادة ثروات المجتمع والافراد وله دورٌ ايضاً في تحقيق الكثير من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، وليس مجرد مؤشر له اثر مباشر في التنمية البشرية، وهو الوسيلة التي يتم من خلالها تطوير الأفراد وفسح المجال أمامهم والاطلاع على كل ماهو جديد من الابتكارات والأساليب التكنولوجية الحديثة من أفكار ونظريات، والتي تشكل في مجموعها حصيلة لتجربة حضارية ومعرفة علمية لمختلف شعوب العالم، كما يسهم بدور كبير في الارتفاع بإنسانية الإنسان ومكانته وتطوير مقدرته على الاستمتاع بحياته والأسهام في خلق الإنسان المتحضر وهذا بدوره يشكل الهدف الذي تسعى التنمية البشرية لتحقيقه .

٣- الدخل :

يعد مؤشر الدخل من المؤشرات الاساسية في التنمية البشرية و يستخدم فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وان الحصول على دخل هو احد الخيارات التي يرغب الافراد في ان ينعموا بها ، و هو خيار ذو أهمية كبيرة لكنه ليس اهم الخيارات على الاطلاق فالتنمية البشرية تشمل زيادة الثروة و الدخل و لكنها تشمل كذلك اشياء اخرى ذات قيمة اكبر بالنسبة للإفراد، إلا أن معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من العناصر الأساسية في التنمية البشرية والذي يعبر عنه بمؤشر الدخل[٨٧]، وأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى المعيشة تسعى إلى الاهتمام بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد[٨٨]، وقد صنفت دول العالم بحسب دخل الفرد فيها إلى دول منخفضة الدخل (أقل من ٨٧٥ دولار /سنوياً) ومتوسط الدخل وهي نوعان: متوسط منخفض (٨٧٦-٣٤٦٥ دولار) ومتوسط مرتفع (٣٤٦٦-١٠٧٢٥ دولار) وعالية الدخل (أعلى من ١٠٧٢٥ دولار) وهذا التصنيف ليس له علاقة بكون الدولة متقدمة أو

---

[٨٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠، ص٢٣ .

[٨٨] اسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، ط١،(الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤)،ص٢٧٤ .

نامية[٨٩]، وبالرغم من ان التنمية البشرية المرتفعة والدخل المرتفع متلازمان إلا انه كان هناك جملة من الاعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية فبعضهم يرى أن مؤشر الدخل لا ينبغي ان يكون ضمن هذا الدليل، لأنه مجرد وسيلة وليس غاية رئيسة بحد ذاتها[٩٠].

رابعاً: معايير قياس التنمية البشرية :

إن مفهوم التنمية البشرية أوسع من أن يقاس بمؤشرات معينة ، و ذلك لتعدد الخيارات المتاحة أمام الناس، وتغيرها عبر الزمن إلا أن للقياس أهمية وضرورة في تقييم مسيرة التنمية وما حققته من نتائج فضلاً عن أن نتائج القياس توفر المعلومات اللازمة لأصحاب القرار لمعرفة السياسات والخطط الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية، ومن خلال مفهوم الأمم المتحدة للتنمية البشرية ، ندرك ان هذا المفهوم متشعب ومركب ومن ثم يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محددة من المؤشرات الكمية، لذلك قامت الامم المتحدة بإصدار مجموعة من المؤشرات المكملة في مختلف تقاريرها للتنمية البشرية من أهمها :-

١-دليل التنمية البشرية : (Human Development Index , HDI)

يعد دليل التنمية البشرية ملخصا لمقياس التنمية البشرية اذ يقوم بقياس متوسط الانجازات لبلد ما بحسب ثلاثة أبعاد رئيسة للتنمية البشرية وهي الصحة والتعليم والدخل وبالتالي فانه يجمع بين مقاييس متوسط العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة والدخل كي يتيح لأصحاب القرار في التنمية لبلد ما على نحو أوسع مما يتيحه استخدام الدخل وحده[٩١]، وكانت التنمية تقاس من خلال الناتج القومي الإجمالي لذلك بدأ التفكير بهذا المؤشر فضلاً عن المؤشرات الاجتماعية ألاخرى وما لها من مدلول كبير على الرقي والتقدم الاجتماعي في البلد، ومن الأفضل أن تقاس هذه المؤشرات بطريقة معينة لكي تعبر تعبيراً أكثر دقة واقرب للواقع،

---

[٨٩] عبد الهادي صالح التويجري، المسلمون وثلاثية الفقر والجهل والمرض،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ص ٧. متاح على الموقع:
www.ashargalarabi.org.uq

[2] Barbara Parker ,Globalization and business practice :managing across boundaries. Sage publications , London , 1998 , p254 .

[٩١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، ص١٢٨ .

ومن هنا كان التفكير في دليل جديد لقياس التنمية البشرية أكثر واقعية وأكثر شمولا مع العلم ان مفهوم التنمية البشرية وكما ذكر سابقا اعم واكبر واشمل من التعبير عنه بدليل مركب او مؤشرات احصائية[٩٢]، ولقد عرض اول تقرير من ادلة التنمية البشرية في الامم المتحدة عام ١٩٩٠ كمعيار هام للتنمية والتقدم، وهو يجمع بين عدد من المؤشرات الهامة كالعمر المتوقع، والتحصيل العلمي، ومستوى الدخل في دليل مركب للتنمية البشرية .

وبشكل عام فقد صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول بحسب تنميتها البشرية إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة يكون فيها قيمة دليل التنمية البشرية (٠,٨ أو أكثر) ، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة تتراوح فيها قيمة دليل التنمية البشرية (من ٠,٥ إلى ٠,٧٩) ، و دول ذات تنمية بشرية منخفضة تكون فيها قيمة دليل التنمية البشرية (اقل من ٠,٥)[٩٣].

٢- <u>قياس التمكين المرتبط بنوع الجنس</u>: (Gender Empowerment Measure,GEM)

عرض هذا الدليل لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ليعبر عن اوجه انعدام المساواة بين الجنسين في مجال التنمية البشرية . إذ لازالت المرأة في موقع دون مستوى الرجل في معظم المجتمعات الإنسانية النامية و المتقدمة على حدٍ سواء، وهذا الدليل لا يعتمد على الافتراضات بل يتضمن ثلاثة أبعاد حاسمة بالنسبة للمرأة وهي (الصحة الإنجابية ، والتمكين ، والمشاركة في سوق العمل) وهو يجمع هذه الأبعاد في مقياس مركب إذ إن الجمع بين التمكين والتنمية يعطي صورة أكثر تكاملاً .[٩٤]

وإن عدم المساواة بين الجنسين يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشيا في أي مجتمع على الرغم من تضاعف معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة وتزايد التحاق الإناث بمختلف مستويات التعليم إلا أن هذه الانجازات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتخذة ضد المرأة والتي تشدد حصرياً على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في نواحي الحياة المختلفة، إذ تعاني النساء في بعض البلدان من عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية عن طريق حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية

---

[٩٢] برنامج الامم المتحدة الانمائي ، <u>تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠</u> ، ص٤ .

[2] published fro the united development program me , new York oxford , oxford university press 2003 , p377 .

[٩٤] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٠) ، ص٩٠ .

والاقتصادية وانعدام المساواة في الفرص وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور والتميز الوظيفي القائم ضد المرأة [٩٥]. وبالرغم من ان تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ أكد على تأمين ما أطلق عليه بالحريات السبع وهي التحرر من التمييز حسب الجنس أو العنصر، والتحرر من الخوف والتهديدات المتعلقة بالأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال التعسفي، حرية الفكر والكلام والاشتراك في صنع القرار، والتحرر من الفاقة، حرية تنمية إمكانات البشر وتحقيقها، التحرر من الظلم ومن انتهاكات سيادة القانون، حرية مزاولة عمل كريم دون استغلال[٩٦]، ويستخدم هذا الدليل نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والإختلاف بينهما هو أن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقاً لدرجة التفاوت في الانجاز بين المرأة والرجل[٩٧].

٣- مقياس دليل الفقر البشري: (Human Poverty Index , HPI).

يُعد هذا الدليل محاولة للجمع في دليل مركب واحد بين مختلف أبعاد الحرمان في حياة الإنسان لوضع مقياس إجمالي لشيوع الفقر في مجتمع ما ، فأن مفهوم الفقر البشري هو أوسع كثيراً من المقاييس الأخرى، إذ يكون من الصعوبة التعبير عن جميع ابعاد الفقر في مؤشر مركب وحيد قابل للقياس الكمي لان مفهوم الفقر يختلف من دولة الى اخرى ، وبشكل عام يحدث الفقر عندما لا يصل فردٌ أو أكثر في مجتمع معين إلى مستوى الرفاه الاقتصادي[٩٨].

وأن تناول دليل الفقر البشري يعني قياس مستويات الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد اساسية هي (العمر والمعرفة ومستويات المعيشة التي يعبر عنها بالدخل).

---

[٩٥] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٣) ، ص٢-٣ .

[2] UNDP (2000) Human Development Report (2000), p.1.

[٩٧] برنامج الامم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥ ، ص٨٣ .

[٩٨] صفاء جاسم محمد الدليمي، سياسة التنمية المستدامة مكانياً، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،(جامعة القادسية، المجلد (١٥) ، العدد (٣)، ٢٠١٢)، ص١٦١ .

خامساً : الآثار المحتملة للفساد المالي والإداري على التنمية.

هناك اجماع واسع بين الاقتصاديين على ان الفساد المالي والإداري هو أحد العوامل الأساسية السيئة التي تواجه خطط التنمية، إذ يشوه الفساد عملية التنمية في البلد، ويقلل الموارد المتاحة لإعادة توزيع الدخل، كما يؤدي إلى ابطاء العملية التنموية نتيجة توجيه الموارد الاقتصادية إلى المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، فالحكومات الفاسدة ذات الموارد المحدودة تتبنى سياسات عديدة تتناقض مع مصالح افراد مجتمعاتها، لأنها في الأساس تسعى للحصول على منافع وموارد مالية واقتصادية لصالح اصحاب السلطة العامة، وليس بهدف تحسين الواقع الاقتصادي لذلك المجتمع، ويؤكد العالم الاقتصادي والاجتماعي السويدي (جونار ميردال) ان تفشي الفساد والتهافت نحو تحقيق مداخيل ريعية في الدول المتخلفة هو إحدى اكبر العقبات التي تحول دون تحقيقها للتقدم الاقتصادي او تنمية حقيقية فيها، وهو بهذا يحذر من ان عدم الرغبة او عدم القدرة على إحداث التغيير والإصلاحات الاجتماعية الضرورية ستكون نتائجها وخيمة حتى وان كانت الخطط الاقتصادية صحيحة والنوايا حسنة[٩٩]، لذلك يعد الفساد المالي المعرقل الرئيس لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، وبعرقلة العملية التنموية في البلد يتفشى التخلف والفقر وهذا الامر سينعكس بدوره على ضياع فرص التقدم والنمو والازدهار، وأينما وجد الفساد وجدت آثاره السلبية على التنمية. ويمكن رصد أهم تلك الآثار بشكل خاص بما يأتي:-

١- **الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري :**[١٠٠]

أ- يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة، ويتمثل ذلك في حالتي التهرب الضريبي وزيادة نسبة الهدر والسرعة والضياع في المشروعات العامة، وهذا بدوره يؤدي الى تعطيل عجلة النمو الاقتصادي .

ب-يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها ومن جودة البضائع والسلع، ونلاحظ ذلك خاصة في معرض إرساء المناقصات على الموردين الأقل كفاءة، حيث غالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد.

ت- يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد، وذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، ومن ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على المصارف والمستشفيات والأسواق وغيرها .

---

[٩٩] عادل اليابس، التنمية البشرية وتسكين الفقر والدولة الهشة في العراق بعد ٢٠٠٣، من وقائع مؤتمر التنمية والبيئة والاجيال المستقبلية، المركز العلمي العراقي، ٢٠١٢ . متاح على الموقع : www.Kitabat.com

[١٠٠] منير الحمش، مصدر سابق، ص٢٨-٢٩ .

ث- يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، وأن إشاعة الفساد في المجتمع تؤدي إلى تقليل فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود (غير المدعومين) في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف ومن فرص الترفيع والتقدم الوظيفي.

ج- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة[١٠١].

ح- يؤدي الفساد الى عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار، وأنه كلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، واستنتج البنك المركزي انه كلما أنخفض الفساد بنسبة ١% أزداد جذب الأستثمارات الأجنبية بنسبة ٤% .[١٠٢]

٢- <u>الآثار الاجتماعية للفساد المالي والإداري:</u> [١٠٣]

أ- هروب الكفاءات العلمية والكفاءات الفنية بمختلف مستوياتها وأنواعها بسبب آليات المحاباة والمحسوبية وغيرها مما يخلق هذا الأمر تشوهات اجتماعية كبيرة في المجتمع.

ب- إفساد القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تدعو إلى الممارسات النزيهة والشفافية والعدالة وإبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك .

ت- إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع إذ يتفق علماء الاجتماع على انه كلما انخفض الامل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد، وعندما يقل الجهد يقل الانجاز ومن دون انجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل.

ث- بروز حالة من ضعف الشعور بالمسؤولية وانتشار اللامبالاة وعدم الالتزام الذي لايبقي حرمة للمال العام أو الاهتمام بالمصلحة العامة .

ج- زيادة معدلات الفقر وتعميق الفجوة بين طبقات المجتمع، حيث تستحوذ الطبقة الفاسدة من كبار السياسيين والعسكريين والموالين ومن يرتبط بهم من منتفعين على ثروات المجتمع وتسخيرها لمصالحهم الخاصة بعيداً عن الاعتبارات الإنسانية والوطنية .

ح- التشجيع على الكسب غير المشروع أخلاقياً وقانونياً بشكل كبير، فانتشار الرشوة تساعد على تمرير صفقات مخدرات او تبييض أموال او غيرها من الاعمال .

---

[١٠١] سمر عادل حسين، <u>الفساد الإداري : أسبابه ، اثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته (مع الإشارة الى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري)</u>، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد"٧"، ٢٠١٤، ص١٣٨ .

[١٠٢] احمد محمود نهار ابو سويلم، مصدر سابق، ص٩١ .

[١٠٣] علي عبد الحسين حميدي العامري، <u>دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الإداري</u>، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، ٢٠١٠، ص١٢٦-١٢٧ .

خ- تعميق وانتشار حالات الجهل والسذاجة في المجتمع والتصديق بالادعاءات والمعلومات الكاذبة وإقدام الناس على التشبث بوسائل غير شريفة وبطرق غير قانونية .

د- يؤدي الفساد كذلك الى زعزعة القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والامانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص .

٣- <u>الآثار السياسية للفساد المالي والإداري</u>: [١٠٤]

أ- يؤثر الفساد على قدرة النظام على احترام حقوق المواطنين ومدى تمتعهم بالديمقراطية الأساسية، وفي مقدمتها تكافؤ الفرص والحق في المساواة وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الاعلام، ويحد من شفافية النظام وانفتاحه.

ب- يعمل على إساءة استخدام السلطة الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية بعيدة عن الخدمة العامة، فيتخذ الفاسدون القرارات المصيرية طبقاً لمصالحهم الشخصية، بالتالي يقود إلى اضعاف الحكومة.

ت- يؤدي الفساد إلى فقدان القضاء لهيبته وإلى تقليل سيادة القانون، فالفاسدون يبقون بعض القوانين والانظمة التي تتعارض مع مصالحهم حبراً على ورق مما يؤدي إلى انتهاك سيادة القانون والذي يعد شرطاً أساسياً للتنمية.

ث- يقود الفساد إلى الصراعات الكبيرة اذا ما تعارضت المصالح بين المجموعات المختلفة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وهذا ما يؤدي إلى النفور العام.

ج- الفساد لايقف عند الجريمة السياسية والمؤسسية فقط بل يعزز الجريمة المنظمة وتخريب النفوس فهو يوجد مجتمعاً تكون فيه المؤسسات القانونية والقضائية والتنفيذية غير فعالة مما يسهل على المجرمين الهروب من الحساب والعقاب.

ح- زعزعة الثقة بين الشعب والدولة، ففي البيئة الفاسدة نكون أمام دولة شعارات تستند على طروحات مراوغة بالقيام باصلاحات اقتصادية واجتماعية، ولكن في النهاية يفقد الشعب الثقة بهذه الطروحات ومن ثم تؤدي الى سخطه.

خ- يسيء إلى العلاقة الخارجية للنظام السياسي وسمعته خاصة مع الدول المانحة للمساعدات المادية، مما يجعل هذه الدول عند منحها تلك المساعدات ان تضع شروطاً تمس السيادة الوطنية، وبالتالي تزيد من حدة التبعية الاقتصادية والسياسية بفقدان الاستقلالية في القرار واضعاف الدولة على اتخاذ القرارات التي تطور قدراتها الاقتصادية[١٠٥].

---

[١٠٤] عصام عبد الفتاح مطر، <u>الفساد الإداري " ماهيته، أسبابه، مظاهره "</u>،(الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١)، ص٣٨٣ .

[١٠٥] السيد محمود الميالي وآخرون، <u>الفساد الإداري والمالي "المفهوم والمظاهر، الأسباب والعلاج "</u>، ط ١،(النجف الاشرف، مؤسسة الغدير الثقافية، ٢٠٠٩)، ص٣٧ .

تمهيد:

يعد العراق من ابرز الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد المالي والإداري، فقد إستفحل الفساد في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وان استشراء هذه الظاهرة في العراق جاءت نتيجة توافر البيئة والمناخ الملائم، مما أدى الى انتشاره بشكل سريع في جميع مؤسسات الدولة العراقية ، وخصوصاً ما بعد عام (٢٠٠٣) ، وشهد البلد نتيجة الفراغ السياسي والصراع على السلطة حالات من الفوضى والسلب والنهب وانتشار الفساد بكل اشكاله، وهذا ما دفع بالاقتصاد العراقي نحو الهاوية من خلال تدمير البنى التحتية وانخفاض مستوى التنمية البشرية، والتي تعد بمثابة العمود الفقري لبناء كل دولة وتطورها، وان ما حصل من انخفاض في اداء مؤشراتها وعدم المواكبة مع مثيلتها في الدول المجاورة والمتقدمة، بسبب تفشي مظاهر الفساد في مختلف مفاصل ومؤسسات الدولة والذي يعد من اشد العقبات خطورة بوجه الانتعاش الاقتصادي.

وبعد هذا الموجز الاستعراضي لوضع العراق كان لابد من تقسيم هذا الفصل على مبحثين هما:-

المبحث الاول : الفساد المالي والإداري في العراق- المظاهر والاسباب .

المبحث الثاني : واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق .

المبحث الأول

الفساد المالي والإداري في العـراق – المظاهـر والاسـباب

اولاً: الجذور التاريخية للفساد المالي والإداري في العراق .

الفسـاد المـالي مـن الظـواهر الخطيـرة التـي تصـيب الـدول والمجتمعـات والمنظمـات، إذ يـؤدي إلـى شـل عمليـة التنميـة الاقتصـادية وتـدمير الاقتصـاد بشـكل عـام، وانـه لا يوجـد بلـد فـي العـالم خـال مـن الفسـاد تمامـاً، كمـا أن اغلـب البلـدان تتفـاوت لـيس فـي حجـم الفسـاد فقـط وإنمـا حتـى فـي الإعتـراف بمكافحتـه ووجـوده[١٠٦]، وفـي العـراق هـذه الظـاهرة موجـودة منـذ تأسـيس الدولـة عـام ١٩٢١، ونتيجـة الحـروب والعقوبـات أصـبح العراقيـون ينظـرون إليـه بوصـفه ظـاهرة مشـروعة، ممـا أدى إلـى انتشـاره فـي مجـالات الحيـاة كافـة [١٠٧]، لكـن الحجـم الضـئيل لمـوارد العـراق الماليـة والاقتصـادية وعوامـل التخلـف الكثيـرة سـاعدت علـى اخفـاء مظـاهر الفسـاد المـالي والـذي بـدأ ملموسـاً بعـد تـأميم الـنفط العراقـي ١٩٧٢ نتيجـة لتزايـد امكانيـات العـراق الماليـة، ومـا صـاحبه مـن تنميـة متنوعـة، وقـد بـدأت مؤشـرات الفسـاد بالتصـاعد الملحـوظ والكبيـر منـذ عـام ١٩٨٠، واما السـنوات التـي تلـت عـام ١٩٩١ فقـد رسـمت خريطـة واضـحة لواقـع الفسـاد المـالي شـملت مؤسسـات الدولـة كافـة، بمـا فيهـا المؤسسـات ذات الأهميـة الاسـتراتيجية، حيـث طـال الوبـاء الخطيـر المؤسسـة العسـكرية والتربيـة و القضـاء وكثيـر مـن مؤسسـات الدولـة وقـد حـاول النظـام السـابق انكـار وجـود هـذا الفسـاد فـي البدايـة، ولكـن اعتـرف تـدريجياً بانتشـاره ، معلـلاً أسـبابه الـى العقوبـات الاقتصـادية التـي فـرض علـى العـراق بعـد غـزو الكويـت عـام ١٩٩١ والـى المـؤامرة الدوليـة علـى العـراق التـي غالبـاً مـا كـان يتـذرع بهـا[١٠٨]، وهـذا مـا عـزز مـن انتـشار الفسـاد فـي مؤسسـات الدولـة بشـكل كبيـر بعـد التـدني الكبيـر فـي رواتـب المـوظفين إلـى درجـة كبيـرة

---

(106) Peter Rooke , The UN Convention against Corruption In Transparency International , Global Corruption Report London and Sterling VA , Pluto press , Transparency International , 2004, p 205 .

(١٠٧) شيماء رشيد، الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي، من وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، ٢٠٠٩، ص ٣٢٦ –٣٢٨.

(١٠٨) فاطمة عبد جواد ،الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية الى مؤسسات الدولة العراقية وسب معالجته ، بحث منشور الى الموقع الإلكتروني :
http://tax.mof.gov.iq

تكاد لا تسد حاجة المعيشة، لان الحروب كما هو معلوم تلعب دوراً في نشوء ونمو ظاهرة الفساد[١٠٩].

وإن الأحداث التي تلت عام ٢٠٠٣ منحت فرصاً ضخمة للفساد، وعلى الرغم من الأدلة التي تبين بأن الفساد كان أصلاً موجوداً في ظل النظام السابق، ومن ضمنها قضية الرشاوى والفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء، إلا أن هناك اجماعاً واسعاً على أن الفساد في العراق قد وصل إلى ذروته بعد العام ٢٠٠٣ ، إذ ازدادت مظاهره واشتدت خطورته ونما وتفاقم واصبحت له فنون مختلفة.

أذ بدأت **الموجة الاولى** للفساد بتسلم سلطة التحالف المؤقتة (CPA) إدارة البلاد بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩، وقد حدث ذلك الفساد في ظل مجلس الحكم المؤقت والوزارات التابعة له، وبأشراف سلطة التحالف بإدارة السفير بول بريمر، وقد ورد الكثير من حيثيات ذلك الفساد في تقارير المفتشين والمدققين الأمريكيين والسلطات الرقابية والإشرافية التي تم تعيينها للأشراف والرقابة على صرف اموال تنمية العراق[١١٠].

وقد بلغت واردات صندوق تنمية العراق نحو (٢١) مليار دولار، ما بين المدة الزمنية ٢٢ أيار ٢٠٠٣ (وهو اليوم الذي صدر فيه قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ والذي انهى العقوبات الاقتصادية واسس صندوق تنمية العراق)، و ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ (وهو اليوم الذي سلمت فيه سلطة التحالف المؤقتة السلطة الى الحكومة العراقية المؤقتة التي تم تعيينها)، وأوكلت مهمة إدارة هذا الصندوق لسلطة الاحتلال المؤقتة، وكانت مصادر تلك الاموال كالآتي: (١١) مليار دولار عوائد الصادرات النفطية، (٨) مليار دولار من برنامج النفط مقابل الغذاء، وواحد مليار دولار أموال مسترجعة بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٨٣، والباقي من مصادر متفرقة كالفوائد وغيرها، إذ تبددت مليارات الدولارات من الأموال العراقية في الصندوق بسبب الفساد وسوء الإدارة معاً[١١١].

---

[١٠٩] بديع جميل القدوة، الفساد – الآثار وسبل المكافحة، مجلة كلية الرافدين، بغداد، العدد "١٨"، ٢٠٠٦ ، ص ١٨.

[١١٠] محمد علي الزيني، الاقتصادي العراقي، ط٣،(لندن، ٢٠٠٩)، ص٣٥٧ .

[١١١] حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥٠ .

الـى جانـب صـندوق تنميـة العـراق وأموالـه كـلها عراقيـة، قـام الكـونغرس الأمريكـي ضـمن الحملـة العالميـة التـي جـرت لإغاثـة العـراق بتخصـيص (٢١) مليـار دولار اخـرى هـي قيمـة صـندوق إغاثـة وإعمـار العـراق، وقـد اكتمـل فـي كـانون الأول ٢٠٠٨ . إلا ان الامـوال التـي صـرفت لـم تحقـق للعـراق أيـة منـافع تـوازي بقيمتهـا مـا تـم صـرفه، ويعـزى ذلـك لسـببين مهمين:-[١١٢]

الأول/ العنـف الـذي طغـى علـى السـاحة العراقيـة ابـان تنفيـذ المشـاريع، ممـا اسـتتبع ضـرورة اسـتئجار شـركات اجنبيـة للحمايـة والتـي قامـت بـابتلاع مـا لا يقـل ٢٠% الـى٤٠% مـن التخصيصات المالية للمشاريع .

الثـاني/ عـدم تـوفر حسـن النيـة لـدى المسـؤولين المتنفـذين آنـذاك بـوزارة الـدفاع الامريكيـة، وانحـراف وتسـيب المسـؤولية وعـدم حصـرها بجهـة امريكيـة معينـة، ممـا اسـتتبع ذلـك غيـاب الجديـة والنزاهـة التـين كـان مـن الواجـب توفرهمـا، أذ نـتج عـن ذلـك الفوضـى ضـعف التخطـيط وانتشـار الفسـاد المـالي وإضـاعة الوقـت والتسـيب والتسـرع بوضـع الشـروط والمواصفات وتنفيذ العقود.

أمـا **الموجـة الثانيـة** للفسـاد فقـد بـدأت برحيـل سـلطة التحـالف المؤقتـة بقيـادة "بريمـر" فـي ٢٨حزيران ٢٠٠٤، وتسليم السلطة الى الحكومة العراقية المؤقتة التي تم تعيينها.

ففـي تقريـر لمعهـد الدراسـات السياسـية الأمريكيـة (IPS) ومركـز السياسـة الخارجيـة فـي بؤرة الاهتمـام (FPF) فـي حزيـران عـام 2004 يشـير إلـى أن الفسـاد المـالي معبرٌ عنـه بـالكثير مـن التجـاوزات الماليـة التـي حـدثت تحـت أوضـاع الاحـتلال، فقـد أجـري تحقيـق مـع مـوظفي شـركة (هـاليبرتون) لاتهامهـا بتقاضـي مبـالغ ماليـة بلغـت نحـو (١٦٠) مليـون دولار لأعمـال لـم تقـم بإنجازهـا ، فيمـا بلغـت قيمـة تجـاوزات لنفقـات محـددة مسـبقاً نحـو (٦٠) مليـون دولار، فضـلاً عـن الرشـاوى التـي تلقاهـا بعـض مـوظفي هـذه الشـركة مـن مقـاولين ثـانويين [١١٣]. وتشـير منظمـة العفـو الدوليـة إلـى أن (عمليـات المناقصـات

---

[١١٢] محمد علي الزيني، مصدر سابق، ص٣٦٠ .

[١١٣] سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨١٤ .

أو العطاءات السرية أو المغلقة المتعلقة بمشاريع الإعمار قد تقوض عملية إرساء سيادة القانون في العراق وتشجع الفساد)[١١٤].

وتعد موجة الفساد هذه هي الأخطر والأقسى على الشعب العراقي من حيث حجم المال العام الذي تعرض ولايزال يتعرض للفساد، ومن حيث طول مدتها إذ لايزال النهب بكل طاقاته مستمراً على الرغم من ارتفاع بعض الأصوات النزيهة في مجلس النواب بضرورة وضع الحد لهذه الظاهرة ومحاربة الفاسدين[١١٥]، ومثلما تكبر الدوائر المائية حين يلقى حجرٌ في الماء، كبرت دوائر الفساد المالي إلى الحد الذي أصبح فيه العراق في مقدمة بلدان العالم من حيث الفساد والرشوة وابتكار الشركات الوهمية والمشاريع غير المنفذة، ويضيف رئيس هيئة النزاهة بأن الوزارة الأولى في الفساد هي وزارة الدفاع، والثانية هي الداخلية، تليهما النفط ثم الكهرباء فالتجارة فالصحة وآلاف الرواتب الوهمية، من بينها ٥٠ ألفاً في وزارة الداخلية، أما الأمانة العامة لمجلس الوزراء فقد وصفتها ببؤرة الفساد في الحكومة.

ولذلك لم تستغرب لجنة النزاهة البرلمانية حلول العراق في المرتبة الرابعة ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم عام ٢٠١٤ وفقاً لمؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية والذي شمل ١٧٤ دولة[١١٦]، وكما موضح في الجدول (٤).

بأن العراق غارقٌ في الفساد ويحتل المراتب المتقدمة ضمن الدول المشتركة منذ عام (٢٠٠٤) ولغاية عام (٢٠١٤)، حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في انتشار ظاهرة الفساد، وتدحرج ترتيبه (١١) نقطة خلال تلك المدة، وطبقاً لمؤشر منظمة الشفافيّة الدولية العالمية أن مرتبة العراق ضمن مؤشر الفساد على مستوى العالم خلال السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ جاءت في مستويات متدنية على الرغم من الشعارات الحكومية التي تهدف الى جعل العراق اكثر شفافية في المنطقة وهذا ما نجده واضحاً

---

[١١٤] ابتهال محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد "٤٨"، ص٧٧ .

[١١٥] محمد علي الزيني، مصدر سابق، ص٣٦١ .

[١١٦] كيف اضاع العراق تريليون دولار في صفقات الفساد خلال الحكومات بعد ٢٠٠٣، وكالة نون الخبرية على الموقع:
www.non14.net

من خلال متابعة تسلسله في تقارير المنظمة منذ العام ٢٠٠٤، أذ جاء العراق بدرجة (٢,١) ضمن "١٤٥" دولة حسب المؤشر العالمي للفساد التابع للمنظمة والمرتبة "١٢٩"عالمياً، وفي نهاية قائمة الدول العربية الأكثر فساداً، وسبب ذلك احتلال العراق واختلال الوضع الامني الامر الذي أدى الى تفاقم مظاهر الفساد في ظل غياب سلطة القانون، أما في عام ٢٠٠٥ فقد حصل العراق على الدرجة (٢,٢) وضمن المرتبة "١٣٧" على مستوى الدول المشتركة، وقد أوضحت المنظمة أن العراق كان الأسوأ بين الدول العربية.

الجدول (٤)

مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٤/٢٠١٤)

السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد في الدرجة من ١٠*العراق
٢٠٠٤	145	129	2,1
٢٠٠٥	194	137	2.2
٢٠٠٦	163	160	1,9
٢٠٠٧	180	178	1.5
٢٠٠٨	180	178	1,3
٢٠٠٩	180	176	1.5
٢٠١٠	178	175	1.5
٢٠١١	183	175	1.8
٢٠١٢	176	169	1.8
٢٠١٣	175	171	1.6
٢٠١٤	174	170	1.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية.

---

* **مؤشر مدركات الفساد الدرجة من (٠-١٠) كلما اقترب المؤشر من (الصفر) زادت درجة الفساد .**

وللمزيد الاطلاع على المواقع التالية:

- (www. trasparency.org)، (www.icgg.org) .

وفي عام ٢٠٠٦ أحتل العراق المركز الرابع في تقرير منظمة الشفافية العالمية حول أكثر الدول فساداً في العالم، وذلك عندما جاء بدرجة (١,٩) وفي المرتبة "١٦٠" من بين "١٦٣" دولة مستقصى عنها حول العالم، ثم بدأ المؤشر بالانخفاض في السنوات اللاحقة، أذ سجلت الدرجة (١,٥) في عام ٢٠٠٧ وحصول العراق على المرتبة الثالثة الأكثر فساداً ضمن "١٨٠" دولة، اي بحجم فساد أعلى مما هو عليه في السنوات السابقة.

وفي عام ٢٠٠٨ استمر التراجع ليبقى العراق في المرتبة "١٧٨" بعد أن حصل على درجة (١,٣) وفق مقياس مؤشر مدركات الفساد، ليأتي في المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر فساداً في العالم، وهي ادنى درجة يحصل عليها العراق بعد ٢٠٠٣ ضمن المؤشر وقد يرجع ذلك الى الانفلات الامني والصراع السياسي والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد في مواجهة الارهاب وتراجع الدور الرقابي من قبل الدولة لانشغالها بقضايا تحقيق الامن والاستقرار نتيجة القتل والتهجير الطائفي واعمال العنف في تلك الفترة،، وفي العامين (٢٠٠٩-٢٠١٠) قد استمر الفساد على كان عليه في العام ٢٠٠٨، إلا انه بدرجة اقل نسبياً بلغت (١,٥) لكلا العامين، أما في عام ٢٠١١ فقد تحسن عما كان عليه عالمياً، أذ حصل العراق على درجة (١,٨) وضمن المرتبة"١٧٥"، وهي اول مؤشر جيد للعراق منذ عام ٢٠٠٦، رغم انه لم يحصل على درجة اعلى من درجته عام ٢٠٠٥، الا انه لم يحصل على درجة ادنى من عام ٢٠١٠.

وفي عام ٢٠١٢ احتل العراق بحسب تقرير مؤشر الفساد المرتبة "١٦٩" كأكثر البلدان فساداً من بين "١٧٦" دولة، مع احرازه للدرجة (١,٨) من معدل ١٠ درجات وهي نفس درجة العام السابق، وساء حاله في العامين (٢٠١٣، ٢٠١٤) ليصل الى مراحل اعلى في الفساد، أذ صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق ضمن الدول الخمس الأكثر فساداً، حيث وضعته بالمرتبة(١٧١، ١٧٠) على التوالي وضمن الدرجة (١,٦) .

شكل (٤)

الفساد في العراق حسب مؤشر مدركات الفساد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

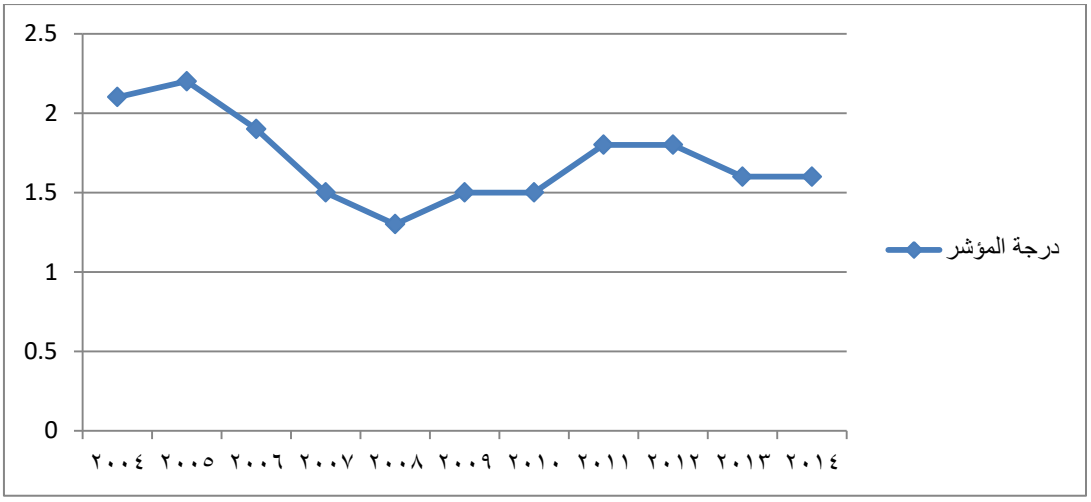

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول(٤) .

ونرى بشكل واضح استفحال هذه الظاهرة بشكل كبير بعد ان كان العراق يحتل المرتبة (١٢٩) من بين (١٤٥) دولة عام ٢٠٠٤، اصبح يحتل المرتبة (١٧٠) من مجموع (١٧٤) دولة في عام ٢٠١٤، وأن مؤشرات مدركات الفساد المتصاعدة في العراق ضمن هذه المدة ، تعطي اعتقاداً يبين استعصاء هذه الظاهرة على القضاء، وهذا ما وضحته مؤشرات منظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمر بمرحلة سيئة جداً، وان الفساد اخذ بالاستقرار منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٤ ، وقال "**خوزيه أوغاز**" رئيس منظمة الشفافية الدولية (يُظهر مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٤ أن النمو الاقتصادي يتقوض وأن جهود وقف الفساد تتراجع عندما يسيء القادة وكبار المسؤولين استخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب شخصية).[١١٧]

وبالرغم من ان تقارير منظمة الشفافية الدولية لا تعد حكماً على مستويات الفساد في القطاع العام ولكن يبقى لتلك المؤشرات آثار مدمرة على سمعة العراق الدولية وهي عامل معطل في استجلاب الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد، وتصريح المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية "**ديفيد نوسبوم**" والذي تحدث عن النتائج قائلاً (هذه النتائج تشير الى ان الفساد في العراق متفاقم وهذا ليس فقط عائد لانهيار الامن كما يروج له بل ايضا للمعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات

---

[١١٧] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٤ : النمو النظيف في خطر. متاح على موقعها: www.transparency.org

الرسمية)[١١٨]. اذ تشير البيانات السابقة الى ان درجة مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠٠٤ كانت (٢,١)، وهي اقل من درجات الفساد في عام ٢٠١٤ اذ كانت (١,٦) اي ان الفساد في نهاية المدة كان اكثر من بدايتها، يدل هذا على ان العراق يقع في ذيل قائمة أضعف الدول إدارة لملف مكافحة الفساد، وما يزال يحتل مراتب هابطة في أغلب مؤشرات الفساد الدولية.

وإن هذا الترتيب جعل مشكلة الفساد في العراق اليوم تمثل تحدياً كبيراً يقف أمام تطلعات التنمية، ولأنه يؤدي إلى هدر الموارد المالية، والتي لو أحسن استغلالها لأمكن توجيه معظمها نحو تمويل متطلبات الاقتصاد بكفاءة .

ثانياً: أسباب الفساد المالي والإداري في العراق.

تتنوع وتتعدد أسباب الفساد بشكل كبير، أذ لا يمكن حصر هذه الأسباب وتحديدها بعدد محدود من الأسباب والمسببات ، فهناك أسباب تتعلق بالتشريعات والقوانين ولربما تسمح لبعض المسؤولين في التملص من حالات الفساد أو تمرير بعض مظاهر الفساد، وما بعد ٢٠٠٣ لم تستطع الحكومات التي وصلت الى السلطة من تناول الفساد كظاهرة ذات إبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومالها من تأثير على المجتمع، ولن تستوعب تلك الحكومات حقوق الإنسان كما وردت في مواثيق الأمم المتحدة والتي تنص على أن التنمية ومكافحة الفساد حقٌ من حقوق الإنسان لا يمكن التفريط بها، فاتجه مسار القوى السياسية الى التصارع الشديد والمزمن على السلطة للحصول على المكاسب الشخصية والحزبية، وحلت الطائفية والعرقية، وكانت الحصيلة، حكومات محاصصة "توافق وشراكة" كما عبر عنها، وهناك جملة من الاسباب التي تقف وراء ظهور الفساد المالي والإداري في العراق والتي يتمثل ابرزها بالآتي:-

١- الفراغ السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣

إذ انهارت الدولة ومؤسساتها كافة وسادت حالة من الصراع على السلطة وانتشرت مظاهر الفوضى والعنف والاقتتال الداخلي والتهجير القسري وسادت الجريمة بأشكالها

---

[١١٨]زهير المالكي، هل يستحق العراق ان يكون في ذيل قائمة مؤشرات الفساد في العالم، ٢٠١٣. متاح على الموقع:

www.kitabat.com

دون أي رادع قانوني او اخلاقي او ديني[١١٩]، وامتد الفساد الى مختلف فئات المجتمع وتغلغل النسيج الاجتماعي واصبح من الصعوبة معالجته، وان ما اصاب المؤسسات الحكومية بعد عام ٢٠٠٣ من نهب وتفكيك للممتلكات العامة وغياب الدولة والقانون ما رافق المرحلة من تطور ظاهرة الفساد، وتهريب النفط والمتاجرة غير المشروعة وهذه الامور كلها ادت الى تفاقم عمليات الفساد في البلاد[١٢٠].

٢- الأحزاب السياسية

ان الاحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية قد حصلت وانفقت اموالاً طائلة خلال السنوات الماضية أثر الارتفاع الكبير الحاصل في اسعار النفط العالمية، وان تدفق الاموال قد سهل على التوسع السريع في هذه الأحزاب، ويلاحظ انه كلما ازدادت الموارد لدى هذه الاحزاب نمت وتوسعت وتعزز نجاحها، وكلما تعزز نجاح الحزب ازدادت حاجته الى الاموال لدعم هياكله التنظيمية، وتسبب هذه الحلقة المفرغة الى دفع الاحزاب نحو العمل على تعظيم عوائدها من خلال التزاحم والمنافسة الشديدة للسيطرة على اكبر قدر من المناصب سواء التي تجلب لها الاموال او تلك التي تحمي مصادر دخلها المتمثلة بالمسؤولين الحكوميين، وبسبب ذلك فأن اغلب العقود الحكومية في العراق اليوم تتضمن عنصراً من الفساد في مجال التجهيز وفي عمليات الدفع، وتستمر المنافسة بين الاحزاب للحصول على المناصب الرئيسة لتعظيم منافعها المالية[١٢١].

٣- عدم استقلالية القضاء

ان عدم استقلالية القضاء يؤدي الى انتشار ظاهرة الفساد بمستوى عالٍ ، حيث يلاحظ في اغلب البلدان المتقدمة استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعاداً سليمة تتمثل بالحكم الصالح ، فاستقلالية القضاء مبدأ مهم يستمد أهميته

---

[١١٩] هيثم كريم صيوان، الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، هيئة النزاهة، ٢٠٠٨، ص٩ .

[١٢٠] ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، مجلة النبأ ، بغداد، العدد(٨٠)،٢٠٠٦، ص٥٣ .

[١٢١] شاكر عبد الهادي حسين، مصدر سابق، ص٣٠٦ .

من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز وإشاعة العدل بين أفراد المجتمع[١٢٢].

ومن واجب الحكومة إختيار عناصر الجهاز القضائي بدقة وعناية عالية، لكون الفساد يمكن أن يحصل من داخل الجهاز القضائي للدولة، وبين أعضاء في لجنة النزاهة التابعة لمجلس النواب العراقي، إن المستويات العالية للفساد المالي في العراق سببها تدخل رئيس الوزراء في عملهم، ومنعه إحالة أي وزير سابق أو حالي للتحقيق في قضايا الفساد إلا بعد موافقته[١٢٣]، وأن هذه اللجنة اصدرت العديد من أوامر القبض الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين، وكما موضح في الجدول (٥).

جدول(٥)

اعداد أوامر القبض الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٤)

السنوات	عدد أوامر القبض	وزير أو بدرجته	مدير عام فأعلى أو بدرجتهم
٢٠٠٦	ـــــ		*١٧٣
٢٠٠٧			*١٤
٢٠٠٨	٦٣٠		*٦
٢٠٠٩	٣٧١٠		*١٥٢
٢٠١٠	٤٢٢٥	**١	**٥٦
٢٠١١	٣٥١٧	**١١	**٥١
٢٠١٢	٢٦٦٧	**٩	**٩٩

[١٢٢] فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، ٢٠١٣. متاح على الرابط : tax.mof.gov.iq

[١٢٣] مفكرة الإسلام: الفساد في العراق – أرقام مذهلة وحقائق مفزعة. متاح على الموقع : www.islammemmo.cc

٢٠١٣	٢٠٤٩	**١٩	**٩١
٢٠١٤	١٤٥٩	**٢٤	**٩٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة ٢٠١٤، ص٢٣.

*** لاتتوفر احصائية دقيقة لفرز اعداد اوامر القبض الصادرة قبل عام ٢٠١٠ بحق وزير او بدرجته والمدير عام فأعلى او بدرجتهما .**

**** تمثل اعداد أوامر القبض الصادرة بعد ٢٠١٠ بغض النظر ان كان بعضها قد صدر بحق المتهم نفسه فيما لو وجهت اليه اكثر من تهمة او حكم عليه بأكثر من قضية .**

يوضح الجدول (٥)، أن أوامر القبض الصادرة بأوامر قضائية بحق المتهمين بلغ عددها (١٤٥٩) امراً عام ٢٠١٤، منها (٢٤) امراً صدر بحق وزراء او بدرجتهم، و(٩٤) صدر بحق مدير عام فأعلى او بدرجتهم ، وهذا يبين ان الفساد بدء من طبقات عليا في السلطة وصولاً الى صغار الموظفين، وكان لعام ٢٠١٠ اعلى نسبة لأوامر القبض الصادرة، اذ بلغت (٤٢٢٥) امراً، ثم بلغ العدد بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة وصولاً الى(١٤٥٩) امراً عام ٢٠١٤، وهذا يعود للجهود الاستثنائية التي تقوم بها الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد، واستنفار مختلف طبقات المجتمع من هذه الظاهرة .

٤- غياب الشفافية والمحاسبة

أن غياب الشفافية والمحاسبة يعمل على تفشي الفساد وظهوره، والامر الذي ادى الى ادامته في مختلف المؤسسات الحكومية، وهذا ما ورد في تقارير المفتش العام الامريكي، والذي يفسر به الفساد الذي ظهر في سلوك المسؤولين عن اعادة الاعمار في العراق، وكما ظهر لدى المسؤولين العراقيين أيضاً، الذين نهبوا ملايين الدولارات واشتروا املاكاً في عواصم دول مختلفة ومنهم من اصبحوا رجال اعمال جراء الاموال التي نهبت، فضلاً عن الإيفادات لعواصم مختلفة حول العالم لا ضرورة لها، وهذا ناجم عن غياب الشفافية والمحاسبة وعدم وجود جدية لدى الحكومة في محاربة الفساد .

٥- إصدار قانون العفو بحق المفسدين

إن اصدار قانون العفو بحق المفسدين بين مدة وأخرى يشجع المفسدين على القيام بمختلف جرائم الفساد، وان عدداً من شملهم قانون العفو المرقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ بلغ (٢٧٧٢)، اذ بلغت قيمة الفساد في الدعاوى (٣٢٩,٢٣٧,٩٣٨,٠٧٤) دينار، اما المدة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٢ بلغ عدد من شملهم قانون العفو من المتهمين (٤٩٨، ٩٠٣، ٥٨٥، ٨٠٤) متهم على التوالي ولكن عدم توفر احصائية دقيقة عن قيمة الفساد في الدعاوى ، في حين انخفض العدد عام ٢٠١٣ عما هو عليه عام ٢٠٠٨، أذ بلغ عدد من شمل بقانون العفو (٥١٩) متهماً وبقيمة فساد اقل ايضاً بلغت (١,٢٥١,٩٤٨,٥٧٥) دينار عراقي، أما عام ٢٠١٤ فقد بلغ عدد من شملهم قانون العفو (٣٢٦) متهماً، في دعاوى بلغ عددها (١١٢) دعوى جزائية بلغت قيمة الفساد فيها (٢٢,٦٧٧,٦٢٧,٤٣٣) دينار عراقي، وكما موضح في الجدول (٦).

جدول (٦)

اعداد المتهمين المشمولين بقانون العفو وقيم مبلغ الفساد فيها ومنذ صدور القانون للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

السنوات	عدد من شملهم قانون العفو	قيمة مبلغ الفساد في الدعاوى (دينار عراقي)
٢٠٠٨	٢٧٧٢	٣٢٩,٢٣٧,٩٣٨,٠٧٤
٢٠٠٩	٤٩٨	لا تتوفر احصائية عن قيمة الفساد
٢٠١٠	٩٠٣	
٢٠١١	٥٨٥	
٢٠١٢	٨٠٤	

٢٠١٣	٥١٩	١,٢٥١,٩٤٨,٥٧٥
٢٠١٤	٣٢٦	٢٢,٦٧٧,٦٢٧,٤٣٣
المجموع	**٦٤٠٧**	**٣٣٠,٤٨٩,٨٨٦,٦٤٩**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة ٢٠١٤، ص٢٦ .

ومن الجدول السابق نرى ان قيمة الفساد لعام ٢٠١٤ اعلى مما عليه في عام ٢٠١٣ بالرغم من ان عدداً من شملهم قانون العفو أقل، وقد يرجع ذلك الى الموازنة الانفجارية التي خصصت للبلد في ذلك العام والتي خصص الجزء الكبير منها للمشاريع الوهمية من قبل المفسدين، وكان مجموع قيم الفساد في الدعاوى للأعوام (٢٠٠٨، ٢٠١٣، ٢٠١٤)، بلغ (٣٣٠,٤٨٩,٨٨٦,٦٤٩) ديناراً عراقياً، وهو مبلغ يعادل موازنة كثير من الدول المجاورة .

ثالثاً: مظاهر الفساد المالي والإداري في العراق .

ينطوي الفساد على آثار مدمرة للمجتمع بالغة الخطورة، بوصفه يمثل ابرز أشكال الاعتداء على الثروة الوطنية، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وغالباً ما تجد طريقها إلى خارج البلاد، بدلاً من توظيفها في الداخل لتحقيق المنفعة العامة، ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل جديدة للحصول على مزيد من الثروات والأموال بطرق غير مشروعة، وعندما يتحكم بالمجتمع ويتمركز فيه، تدخل البلاد في حلقة مفرغة، إذ يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة، لذا ينبغي على الجميع محاربته

والقضاء عليه عن طريق مختلف الجهات الرقابية الدولية والمحلية، لما له من أبعاد اقتصادية تؤثر سلباً على مختلف أبعاد الاقتصاد[١٢٤].

وللفساد المالي والإداري مظاهر كثيرة ومتعددة، وكما وردت في أوامر القبض الصادرة عن هيئة النزاهة عام ٢٠١٤، وكانت في مقدمتها جرائم الاختلاس والإضرار المتعمد بالمال العام والإهمال وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم، وجاءت نسبة اعلى الجرائم (اخرى)، وأن اوامر القبض الصادرة عن القضاء بتهم الاختلاس احتلت ما نسبته (١٩،٦٠%) من العدد الكلي الأوامر القبض وبعدد (٢٨٦) امراً، واحتل الإضرار المتعمد بالمال العام نسبة (١٧,٨٢%) وبعدد (٢٦٠) امراً قبض، وكان الإهمال يمثل نسبة (١٠,٩٠%) وبعدد (١٥٩)امراً واحتلت الرشوة نسبة (٩,٦%) وبعدد (١٤٠)، بينما احتل تجاوز الموظفين حدود وظائفهم نسبة (٩,١٢%) وبعدد (١٣٣) امراً، وجاءت جرائم اخرى بنسبة وصلت الى (٢١,٨٦%) وبعدد (٣١٩) من العدد الكلي.

اما النصب والاحتيال وسرقة اموال الدولة وعدم حضور الشاهد في اسفل قائمة الأسباب القضائية الإصدار اوامر القبض وبعدد (٢) للنصب والاحتيال و (٣٢) امرا لسرقة اموال الدولة و (١٦) امراً لعدم حضور الشاهد، وكما هو موضح بالجدول (٧).

الجدول(٧)

اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع جريمة الفساد مصنفة حسب المحافظات للعام ٢٠١٤

المحافظة	نوع جريمة الفساد									المجموع
	الاختلاس	الاضرار المتعمد بالمال العام	الإهمال	تجاوز حدود الوظيفة	الرشوة	التزوير	سرقة اموال الدولة	عدم حضور الشاهد	نصب واحتيال	اخرى

[١٢٤] جعفر طالب احمد وعباس لفته كنيهر، الفساد الإداري في العراق وسبل معالجته– دراسة تحليلية اقتصادية اجتماعية احصائية تعكس الواقع المعاشي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع في جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص٦٥٤–٦٥٦ .

البصرة	١	٢٦	١٤	١٧	٤					٤٥	١٠٧
بغداد	١٤٥	١٩٠	٨٢	٦٦	٧٦	٨١	٢٤	١٦	١	١١٠	٧٩١
القادسية	٢٠		٢	٥		٢				٤٠	٧٠
المثنى	١٥			١		٨				٤	٢٨
النجف الاشرف	١٤		١٢	١٤	١٧	١				١٨	٧٦
بابل	٢	١١		٢	٨	٥				٨	٣٧
ديالى	٣	٢٠	٣	٤	١٢	١				٩	٥٢
ذي قار	٣		١٧	٣	٤	٨			١	١٢	٤٨
كربلاء المقدسة	٥٨	٣	٢	٨		٤	٢			١٦	٩٣
كركوك	٢	٣	٢	١						٦	١٤
ميسان	٢٠		٢٢		٢	٢	٦			٣٢	٨٤
واسط	٣	٧	٢	١١	١٧					١٩	٥٩
اجمالي رقم الجريمة	**٢٨٦**	**٢٦٠**	**١٥٩**	**١٣٣**	**١٤٠**	**١١٢**	**٣٢**	**١٦**	**٢**	**٣١٩**	**١٤٥٩**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة ٢٠١٤ .

وتبين لنا من الجدول (٧) ان مظاهر الفساد في العراق عديدة ومتنوعة ولاتختلف عن غيره من البلدان التي تبتلى بالفساد وتتم ممارستها في ظل ضعف قوة القانون وتردي الاوضاع الامنية، ولها من الخروق والاختلالات المختلفة والتأثير على النسق الكلي للمجتمع، إلا انه يمكن حصر أهم هذه المظاهر بالآتي :-

١-الرشوة:

تدفع الرشوة الى الموظفين بأشكال مختلفة، والأغراض مختلفة وفي ظروف مختلفة، أذ بلغت نسبة انتشار الرشوة بين المواطنين العراقيين ١١,٦% في عام ٢٠١١، وهي تساوي عدد المراجعين الذين قدموا لموظف حكومي نقوداً أو هدية أو شكراً مادياً في مناسبة واحدة على الأقل في السنة السابقة للمسح كنسبة من مجمل المراجعين الذين تعاملوا مع أحد الموظفين مرة واحدة على الأقل في الفترة نفسها، وتختلف نسبة انتشار الرشوة اختلافاً كبيراً بين المحافظات العراقية، فهي تصل الى ٢٩,٣% في محافظة

بغداد، في حين أن المتوسط في بقية المحافظات هو ١٠,٢%، وفي إقليم كردستان ٣,٧%[١٢٥]، وتسارعت وتيرة انتشار الفساد بين مختلف مستويات الحكومة من اعلاها الى اسفلها حتى وصلت الى مستوى أن تحدث حادثة رشوة في العراق كل دقيقة واحدة في مختلف المؤسسات ومفاصل الحكومة[١٢٦].

وأن منظمة الشفافية العالمية تعد الرشوة من ابرز مظاهر الفساد في الأجهزة الأمنية، إذ يضطر المتطوع الجديد لدفع خمسة آلاف دولار للانخراط في العمل، وتابعت أن استطلاعاً أجري عام ٢٠١١ ، وجد أن ٦٤% من المواطنين العراقيين دفعوا رشاوى لعناصر في سلك الشرطة، وهذا ما يجعل من جهاز الشرطة بحسب تقرير الشفافية الدولي لعام ٢٠١١، من اسوأ المؤسسات إدارة في العراق[١٢٧]. أما أخطر طرق الحصول على الرشوة فهو من خلال الدعاوى القضائية، فكثيراً ما يتم تغيير الحكم نتيجة الرشوة التي تدفع الى أفراد الشرطة أثناء التحقيق في احدى الجرائم، ويتحول بذلك البريء الى متهم وقد يتحول المتهم الى بريء .

ويمكن أن تختلف أنماط الرشوة بين الجنسين اختلافاً كبيراً حسب الموظف الذي يطلب الرشوة، فعلى سبيل المثال، وخلافاً لبعض الأدوار المتوقعة من الرجل والمرأة، تنتشر الرشوة بين النساء بنسبة أعلى منها لدى الرجال عند التعامل مع عناصر الشرطة (١٤,٣%)، وموظفي تسجيل الأراضي (١٤,٤%) وموظفي الحكومة المحلية (١٢%) في حين تنتشر الرشوة بين الرجال بنسبة أعلى منها لدى النساء عند التعامل مع الممرضات (٩,٩%)، وأعضاء الحكومات المحلية وموظفي الضرائب والإيرادات، ومع أن الدوافع وراء مثل هذه الاختلافات ليست واضحة تماماً، فإنها تشير بشكل لا لبس فيه الى أن احتمال التعرض لطلب رشوة لا يختلف كثيراً سواء كان المراجع رجلاً

---

[١٢٥] تقرير هيئة النزاهة٢٠١١، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق، ص٢٣ .

[١٢٦] نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، ٢٠٠٩. متاح على الموقع:
www.progressiraq.com

[١٢٧] الشفافية الدولية: الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و٢٣% من أبنائه يعيشون بفقر مدقع .
متاح على الموقع :
ww.almadapaper.net

أم امرأة[١٢٨]، اما عن طريقة توزيع الرشاوى حسب البيئة (حضر، ريف) فقد بلغت الرشوة المالية وعلى مستوى العراق (٧٣,٨%) عام ٢٠١١، منهم في المناطق الحضرية (٧٥,١%) والمناطق الريفية (٧٠,٦%) وهذه الرشوة عادةً اعلى من الرشاوي العينية[١٢٩]، وكما هو موضح في الشكل (٧) .

شكل(٥)

توزيع الرشاوي حسب البيئة في العراق عام ٢٠١١

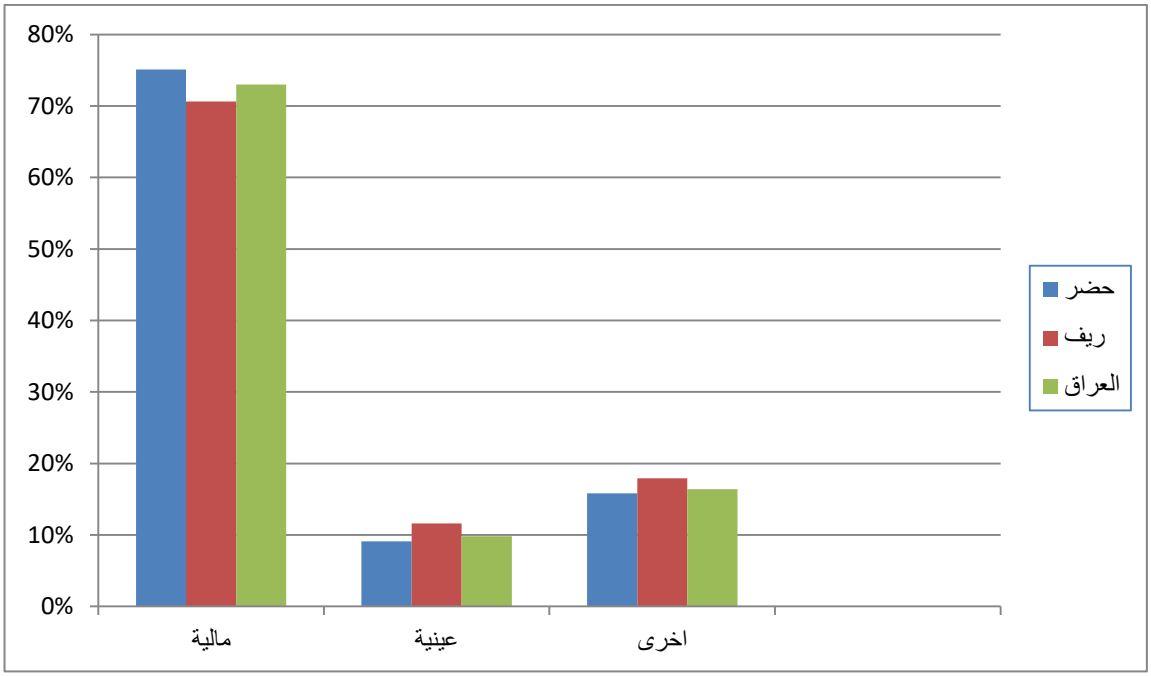

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، ٢٠١٥، ص٧ .

أما أسباب دفع الرشاوى فتعود الى واحدة مما يأتي :-

أ- صياغة مواصفات العروض بطريقة تجعل الشركة الراشية ذات العرض الوحيد والمؤهل .

---

[١٢٨] المصدر السابق، ص٣٢ .

[١٢٩] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، ٢٠١٥، ص٦.

ب- التلاعب في النوعية أو تحديد اسعار مبالغ فيها .

ت- أدراج احدى المنشأة ضمن المقبولين في قائمة مقدمي العرض وحصر حجم القائمة.

ث-تدفع الرشوة ليتم اختيار متعهد فائز .

ج-تدفع من أجل الحصول على معلومات داخلية غير متاحة .

٢- هدر المال العام:

أن حصول الموظف على أموال من الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة يمثل هدراً للمال العام، وتقدر هيئة النزاهة عملية هدر الأموال جراء الفساد المالي في الوزارات العراقية خلال العامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بحدود (٧,٥) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (٧,٥) مليار دولار.

ويمكن تفصيلها بالجدول (٨) الذي يبين أن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد ولايكاد يخلو قطاع أو مرفق اقتصادي من هذه الظاهرة الخطيرة، وكما لاحظنا أن وزارة الدفاع قد احتلت المرتبة الاولى في حجم الفساد والبالغ (٤) مليار دولار ونجدها من اكثر الوزارات التي يتعشعش فيها الفساد، أما وزارة الكهرباء فقد جاءت بالمرتبة الثانية بمبلغ مليار دولار وهذا ما يعزز من حجم الظاهرة في المجتمع، و(٥١٠) ملايين دولار في وزارة النفط، تلتها وزارة النقل الذي حصد الفساد فيها مبلغ وصل الى (٢١٠) مليون دولار، و(٢٠٠) مليون دولار في وزارة الداخلية، وهذه اكثر الوزارات نسبةً من الفساد المالي، التي تسلب الأموال المخصصة لقوت الشعب وصحته ورفاهيته وتذهب إلى جيوب المسؤولين الفاسدين لتأتي بعدها بقية الوزارة بنسب متفاوتة من الفساد، وأن وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (٥) مليون دولار لكل منهما وكانت نسبتهما الأقل من بين الوزارات السابقة .

جدول (٨)

مقدار الأموال المهدورة بسبب الفساد المالي بحسب الوزارة أو الهيأة

للمدة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

ت	الوزارة أو الهيئة	مقدار الاموال المهدورة (مليون دولار)
١	وزارة الدفاع	٤٠٠٠
٢	وزارة الكهرباء	١٠٠٠
٣	وزارة النفط	٥١٠
٤	وزارة النقل	٢١٠
٥	وزارة الداخلية	٢٠٠
٦	وزارة التجارة	١٥٠
٧	وزارة المالية والبنك المركزي	١٥٠
٨	وزارة الأعمار والإسكان	١٢٠
٩	وزارة الاتصالات	٧٠
١٠	أمانة بغداد	٥٥
١١	وزارة الرياضة والشباب	٥٠
١٢	وزارة التعليم العالي	٥٠
١٣	وزارة الصحة	٥٠
١٤	وزارة العدل	٤٠
١٥	وزارة الزراعة	٣٠
١٦	وزارة الموارد المائية	٣٠
١٧	وزارة الصناعة والمعادن	٢٠
١٨	الهيئة العليا للانتخابات	١٠
١٩	هيئة السياحة	١٠
٢٠	وزارة التربية	٥
٢١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥
	المجموع	٦,٧٦٥

المصدر : www.alnazaha,com

فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بمبالغ أكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن اختلاسات أو عقود أو ترميم لمنشآت وتأجير بواخر وطائرات أو إكساء طرق، وفي تقرير اعدته منظمة الشفافية الدولية بأن وزارتي الداخلية والدفاع من أكثر مؤسسات القطاع العام تأثراً بحالات الفساد، وغالباً ما توسم صفقات السمسرة والعقود العسكرية بفضائح فساد مبينة أن تخمينات هيئة التدقيق العليا تقدر أن ما يقارب من ١,٤ مليار دولار قد فقدت في حالات احتيال وفساد في صفقات وزارة الدفاع لعام

٢٠٠٥ فقط، وخلال العام ٢٠٠٨ كشف مسؤول في هيئة النزاهة، عن وجود حالات فساد في صفقات وزارة الداخلية تقدر بملياري دولار وكذلك وزارة الدفاع بأربعة مليارات دولار، وان من أشهر هذه العقود المشبوهة هو عقد شراء أجهزة كشف المتفجرات المزيفة مقابل ٨٥ مليون دولار[١٣٠].

٣- الواسطة أو المحسوبية:

يعد هذا النمط من الأنواع الشائعة للفساد في العراق والذي أدى إلى جلب اعداد كبيرة من الموظفين غير الأكفاء إلى القطاع العام ودوائر الدولة منذ عام ٢٠٠٣، إذ تلعب الروابط العشائرية والطائفية والسياسية والعائلية دوراً كبيراً في ذلك، ووفقاً لتقرير صدر عام ٢٠١٢ فقد أدت إحدى الفضائح الأخيرة لأن تقوم وزارة الداخلية العراقية بكشف علني لتسعة آلاف فرد قد تم تعيينه وفقاً لشهادات جامعية مزورة، واشتمل ذلك مكتب رئيس الوزراء أيضاً، وهناك أمثلة إضافية على المحسوبية شملت مؤسسات أخرى مثل البرلمان أو لجنة النزاهة نفسها[١٣١].

وإن المتابع لآلية الواسطة والمحسوبية يجد أنها واحدة من أكثر آليات الفساد خطورة والأصعب علاجاً، إذ أن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسيبه دون وجه حق هو أحد أسباب الفساد الناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه، لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وبذلك تشغل المناصب وتستغل الموارد من قبل غير المؤهلين، مما يؤدي إلى الآثار السلبية المنعكسة على حياة المجتمع نتيجة هذه الممارسات السيئة[١٣٢]، وأن للمحسوبية في الترقية والتعيين وصرف المكافآت الوظيفية هي من صور الفساد التي يترتب عليها زيادة ظاهرة الرشوة بصورها المختلفة المعنوية أو المادية .

---

[١٣٠] الشفافية الدولية: الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و٢٣% من أبنائه يعيشون بفقر مدقع.
متاح على الموقع :
ww.almadapaper.net

[١٣١] المصدر السابق نفسه .

[١٣٢] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية القانون / جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١١٧ .

٤- التجاوز على المال العام :

ان اغلب المشمولين بالتجاوز على المال العام هم ضمن الطبقة السياسية والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون سلطتهم او نفوذهم من اجل تحقيق مصالحهم او مصالح من تربطهم بهم علاقات او مصالح مادية، وهذا يتضح من إحتكار شخصيات متنفذة في السلطة لبعض الخدمات والحصول على الوكالات التجارية لصالح ذويهم، ومشاركة رجال الاعمال بالخفية والتصرف غير القانوني بأملاك الدولة .

٥- الاختلاس :

أن جريمة الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف، وذلك لأن المال العام له قداسته وحرمته وتنص الدساتير على حمايته وعدم التجاوز عليه[١٣٣]، ونظراً لخطورة جريمة الاختلاس فقد عالج المشرع العراقي هذه الجريمة من خلال تشريعات خاصة، مثل تشديد العقوبة على المختلس، وعدم اطلاق سراحه أثناء سير التحقيق والمحاكمة، وعدم إخلاء سبيله من السجن بعد انتهاء العقوبة إلا بعد تسديد المبالغ التي بذمته للدولة، ومكافأة المخبرين عن جرائم السرقة أو اختلاس أموال الدولة[١٣٤]، وقد اشار وزير المالية الأسبق (علي عبد الأمير علاوي) بأنه تم اختلاس ما يقارب (مليار دولار) من الموازنة المخصصة لوزارة الدفاع، فضلاً عن اكتشاف عملية اختلاس في عام ٢٠٠٥ بلغت (٥٠٠) مليون دولار، كانت مخصصة لمكافحة الارهاب[١٣٥]، وهذا ما لوحظ بصورة جلية في الجدول(٦) ، أذ احتلت جريمة الاختلاس اعلى اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع الجريمة بعد جرائم (اخرى).

٦- التهريب وغسيل الأموال

تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم الخطرة التي يحاسب عليها القانون والتي تحمل في طياتها الكثير من التحديات الخطيرة والتي بدورها تؤثر سلبياً على الاقتصاد الوطني والعالمي، وبعد التغيرات التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣، وما شهده العراق من

---

[١٣٣] المادة (٢٧) اولاً من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

[١٣٤] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، مصدر سابق، ص١١٢ .

[١٣٥] علي علاوي، اختلاس مليار دولار في وزارة الدفاع، ٢٠٠٥، ص ١. متاح على الرابط التالي:
www.haqnews.net

غياب الدولة والقانون، وما خلفه الاحتلال من آثار سلبية وتدمير للاقتصاد العراقي ، وانفتاح السوق فيه، وهذا جعل من العراق بيئة مناسبة لعمليات غسل الأموال ، مما أسهم بإصدار جملة من القوانين لمكافحة غسل الأموال ومن أهم هذه القوانين قانون غسيل الأموال العراقي لسنة ٢٠٠٤ في المادة الثالثة منه، يبين بأن مرتكب غسيل الأموال (هو كل من يدير أو يحاول أن يدير تكاملاً مالياً أو يوظف عائدات بطريقة ما، بنشاط غير قانوني عارفاً بأن المال المستخدم هو عائدات لنشاط غير قانوني، أو كل من يرسل أو ينقل أو يحيل وسيلة نقدية أو مبالغ تمثل عائدات بطريقة ما، لنشاط غير قانوني عارفاً بأن المال أو الوسيلة النقدية يمثل عائدات لنشاط غير قانوني)[١٣٦]، وأن تأثير هذه الجريمة ومدى خطورتها يختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى مدى كفاءة المؤسسات المالية والجهات لرقابية في هذه الدولة .

وأشارت لجنة النزاهة البرلمانية الى حجم الأموال المهربة الى الخارج منذ ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٣ بلغت ١٢٠ مليار دولار في حين يشير ديوان الرقابة المالية ان ما يقرب من ١٠ مليار دولار من الأموال غير المشروعة تغادر البلد في كل عام، وان حجم الإهدار منها ٨٠%، أما كان هذا الإهدار يكفي بإعادة أعمار العراق[١٣٧]، أما كان بهذه المبالغ أعادة الحياة الى كثير من المؤسسات التي أحالها بريمر الى التقاعد وتشغيل ما يمكن تشغيله ، فضلاً عن كون العراق من الدول التي تتولى تصدير أموال الفساد الى دول الخارج، وليس من الدول التي تكون ملاذاً لهذه الأموال ومستودعاً لها، فالأموال العراقية التي تم الحصول عليها من الفساد هربت الى الخارج بطرق مشروعة وغير مشروعة، منها عن طريق المزاد العلني للبنك المركزي العراقي من خلال التحويل المباشر والبعض الآخر عن طريق التحويل عبر شركات الصيرفة[١٣٨].

---

[١٣٦] قانون مكافحة غسيل الاموال العراقي المرقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ .

[١٣٧] عباس الفياض، مظاهر الفساد وأثرة على التنمية أالقتصادية وألجتماعية في العراق، لندن، ٢٠١٣، ص١١ .

[١٣٨] بلاسم جميل خلف، ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال في العراق – الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية، ٢٠١١، ص ٣-٤

هـذا ويتميـز الفسـاد فـي العـراق بعـد عـام ٢٠٠٣ بميـزات قـد تكـون فريـدة النـوع مقارنـة بالفساد الموجود في العالم[١٣٩]:

- أنـه لـيس فسـاداً ماليـاً بسـيطاً مـن خـلال حصـول الموظـف علـى اجـر أضـافي، إنمـا هـو فسـاد معقـد ومركـب بـدأ مـن فسـاد الفـرد الـى فسـاد الجماعـة ثـم بعـدها الـى فسـاد المؤسسـة ثـم انتقـل الـى فسـاد الكيانـات التـي تضـم المؤسسـات، والفسـاد أصـبح يتـداخل مـع أهـداف أخـرى ترمـي الـى التخريـب الاقتصـادي وإثـارة الفوضـى وتمويـل حتـى بعـض الجماعات التي تدعي الشرعية في وجودها.
- إنـه فسـاد يتعلـق بصـلب العمليـة الاقتصـادية أو الاجتماعيـة أو الخدميـة. أي أنـه لـيس مسـألة الاسـتفادة مـن العمليـات الاقتصـادية، إنمـا هـو يخـص ويعقـد ويعطـل هـذه العمليات الى ابعد الحدود.
- يتميـز الفسـاد فـي العـراق بأنـه فسـاد مسـلح، يحتمـي بقـوة السـلاح وبقـوة الجماعـات سـواء أكانت(عشائرية، سياسية، دينية) وبطرق عديدة ومتنوعة.

ومما تقدم يتضح لنا أن الفساد المالي والإداري له مظاهر متعددة لا يمكن حصرها، وهي متغيرة تبعاً للظرف والزمن والمجتمع، لكنها تتسم جميعها باستغلال الوظيفة من أجل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة .

المبحث الثاني

واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق

- **مراحل تطور التنمية البشرية**

---

[١٣٩] علي العلاق، إعمال الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٥.

أن معرفة اتجاهات المؤشرات التعليمية والصحية فضلاً عن كونها مرتكزات التنمية البشرية لها أهمية اساسية في تقويم البرامج والسياسات والخطط التنموية كونها تمثل بداية الاتجاهات المستقبلية للوضع الاقتصادي والاجتماعي وتعبيراً عن تغيير اجتماعي مخطط له لتحقيق تنمية الطاقات والموارد البشرية في المجالات المختلفة وصولا لأهداف التنمية المطلوبة .

وتسعى دول العالم كافة إلى تحسين وتطوير العنصر البشري من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية وزيادة فرص الاختيار أمام الناس، وان توسيعها هو توسيع الخيارات أمام الإنسان وتوسيع الفرص في مجالات التعليم والعناية الطبية والدخل، وكلما زاد الاهتمام بهذه المؤشرات انعكس ذلك على مستويات الإنتاجية، وحقق العراق تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية منذ عقد الثمانينات وبداية التسعينات ولكن سرعان ماتدنت مؤشرات التنمية البشرية بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية والتي انتهت بالاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ ، الذي نتج عنه تدمير البنى التحتية وتخريب مؤسسات الدولة العراقية، فضلاً عن السلب والنهب الذي شجعه الاحتلال وادى ذلك الى تدني كافة المؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان تراجع التنمية البشرية فيه يعكس مدى معاناة الانسان العراقي وتأخره عن الألتحاق بركب الدول المجاورة[١٤٠].

أولاً : تطور التنمية البشرية في ضوء دليل التنمية البشرية

إن أوضاع التنمية البشرية في العراق تكشف بالرغم من قصور البيانات عن تدهور كمي ونوعي فيها نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب الداخلية والخارجية وسنوات العقوبات الطويلة التي تعرض لها العراق، وأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتصف إيضاً بالتقلب الكبير، و كذلك انخفاض مستوى التعليم و تردي الوضع الصحي، فضلاً عن تفشي الفساد في مختلف مفاصل الدولة ، و تعد هذه المشاكل من المعوقات الاساسية التي تعترض التنمية

---

[١٤٠] مخيف جاسم محمد، مصدر سابق، ص١١٨ .

البشرية[١٤١]، فتأثير تلك الظروف أعمق من أن تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عال من التجريد والعمومية، كما أن هذه الظروف سترافق آثارها وانعكاساتها السلبية مسيرة التنمية المستقبلية والمستوى الذي يمكن أن تصل اليه التنمية البشرية[١٤٢]. وهذا ما انعكس سلباً بتدني مؤشرات التنمية البشرية كافة على الرغم من أن العراق الدولة الوحيدة في العالم من بين الدول التي تتمتع بثروات بشرية ونفطية كبيرة تقع في أدنى المجموعة من بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة[١٤٣]، وهذا ما يتضح من خلال المسار البطيء في التغيرات والتطورات التي حصلت في مؤشر دليل التنمية البشرية خلال المدة ما بعد ٢٠٠٣.

وهذا ما سنبينه في الجدول (٩)، والذي يتضح منه عدم وجود قيمة لدليل التنمية البشرية بالنسبة للعراق عام ٢٠٠٤ ، ويعود ذلك لأستبعاده ولعدة سنوات من احتساب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية في برنامج الامم المتحدة الانمائي، بسبب عدم توفر البيانات اللازمة، وكان مؤشر دليل التنمية البشرية في العراق قد بلغ في عام ٢٠٠٥ نحو (٠,٥٦٤) وبذلك احتل الترتيب ١٣٤ بين دول العالم التي شملها التقرير والبالغة ١٧٧ دولة. وبعدها بلغ (٠,٥٦٧) في العامين (٢٠٠٧,٢٠٠٦) على التوالي ليكون بالترتيب ١٤٣ بين بلدان العالم الـ ١٨٢ التي شملها التقرير، أن الانخفاض في دليل التنمية البشرية خلال هذه المدة يعود إلى المرحلة الحرجة التي مر بها الاقتصاد العراقي ، والتي الحقت الدمار ببنيته التحتية وبمنشاته المختلفة، بعد ذلك اصبحت قيمة الدليل عام ٢٠١٠ إلى (٠,٥٧٨) وبالترتيب ١١٤ بين بلدان العالم الـ ١٦٩ التي شملها التقرير، وأن تراجع مستوى التنمية البشرية في العراق يعكس مدى معاناة المواطن العراقي، وأنه لايزال بعيداً عن مستويات التنمية البشرية التي تمتلكها الدول المجاورة، وقد يعزى ذلك الفارق إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل في تلك الدول، أو الى زيادة متوسط سنوات الدراسة فيها.

---

[١٤١] رياض مهدي عبد الكاظم، مستقبل التنمية البشرية المستدامة و حقوق الانسان في العراق ، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، العدد"٨"، ٢٠٠٩ ، ص٢٥٠ .

[١٤٢] حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،(جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد، السنة التاسعة، العدد"٢٩")، ص٢٣٦ .

[١٤٣] مخيف جاسم محمد ، مصدر سابق، ص١١٠ .

اما في عام ٢٠١٣ فقد حصل العراق على القيمة (٠,٦٤٢) في دليل التنمية البشرية الدولي وضمن المرتبة ١٣١ من بين ١٨٦ بلداً، بعدها ارتفعت قيمة الدليل الى (٠,٦٩٤) في عام ٢٠١٤ وكانت مرتبته ١١٤ بدلاً من المرتبة ١٣١ في العام السابق، وأن الارتفاع البسيط الذي حصل في دليل التنمية البشرية في العراق عام ٢٠١٤، يرجع الى التحسن البسيط في مكونات الدليل: التعليم ، والصحة، وفي الدخل نسبياً.

الجدول (٩)

قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٤)

السنوات	قيمة الدليل
٢٠٠٤	_
٢٠٠٥	٠,٥٦٤
٢٠٠٦	٠,٥٦٧
٢٠٠٧	٠,٥٦٧
٢٠٠٨	٠,٥٧٣
٢٠٠٩	٠,٥٧٦
٢٠١٠	٠,٥٧٨
٢٠١١	٠,٥٨٣
٢٠١٢	٠,٥٩٠
٢٠١٣	٠,٦٤٢
٢٠١٤	٠,٦٩٤

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على تقارير التنمية البشرية لسنوات مختلفة وصفحات مختلفة.

وعندما نتتبع مسيرة التنمية البشرية في العراق نلاحظ أنه سار بركب الدول منخفضة التنمية وتتخلف عن مواكبة الدول المقاربة له في الوقت الذي أصبحت فيه مقدرات العراق البشرية والمادية لا تتناسب مع مسيرته المتراجعة، وذلك لأن ما يمتلكه العراق من ثروات وموارد اقتصادية تؤهله إلى مستويات عالية من التنمية البشرية والتي بدورها تؤدي إلى معدلات متسارعة من التنمية والنمو الاقتصادي[١٤٤].

---

[١٤٤] سالم توفيق النجفي، التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسات المستقبل، بغداد، بيت الحكمة مجلة، دراسات اقتصادية عربية، السنة التاسعة ، العدد "٤"، ٢٠٠٦، ص٥٩ .

وفي هذا المبحث سنتناول مستوى التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، من خلال تسليط الضوء على مؤشراتها التي اعتمدت من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

الشكل (٦)

يوضح قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٤)

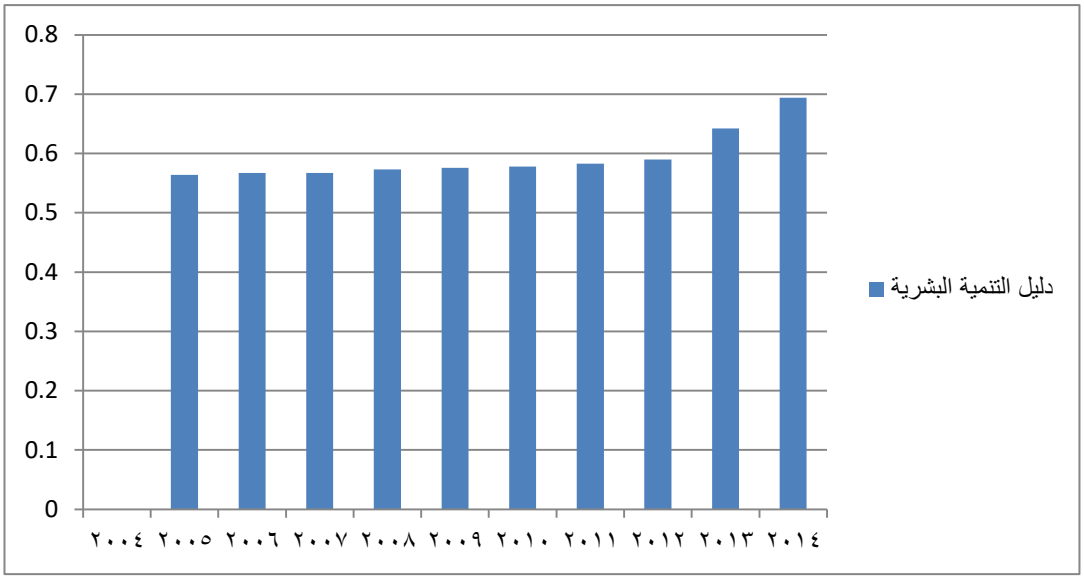

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (٩) .

ثانياً : مؤشر التعليم في العراق

يعد التعليم أحد المؤشرات المهمة ومن أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة، ولايزال المصدر الرئيس لتطور الأمم وديمومتها، فجودة التعليم وحداثة مناهج الدراسة واتباع المعايير الدولية في النظام الدراسي المتاح ونسبة حملة الشهادات العلمية هي مقياس التقدم في الدول، وهو مؤشرٌ وشرطٌ ضروري لقيادة عملية التنمية البشرية وذلك لأهميته الكبيرة في تكوين راس المال الاجتماعي والثقافي، و الذي يعد من اهم المتطلبات في حياة المجتمعات الانسانية.

وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في التعليم منذ منتصف القرن العشرين، إلا أن وضع التعليم في العراق لازال متواضعاً مقارنةً بإنجازات دول اخرى حتى في بلدان العالم النامي، وإن مسيرته شهدت تقلبات كبيرة نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد والتي أدت إلى عرقلة العملية التربوية في العراق، ومع تغيير النظام بعد عام ٢٠٠٣ تعرضت

اغلب مؤسسات التعليم في العراق للتخريب والنهب، وذلك منذ بدء الاحتلال الأمريكي، ويكمن التحدي الاهم في مجال التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، أذ يفقد التعليم هدفه التنموي والانساني من اجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الانسان الخلاقة، ومن المنطقي ان تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم الى تدهور جودته[١٤٥]، ومن جهة اخرى حقق النظام التربوي العراقي انجازات على الصعيدين الكمي والنوعي بعد ٢٠٠٣ تمثلت في وضع مؤشرات السياسة التربوية وتحديث البنية التعليمية واستقرار معدلات الالتحاق بالتعليم وانتظام دوام الطلبة والمدارس والمعلمين في المراحل الدراسية كافة واستمرارية تحقيق الزامية التعليم الابتدائي وتنوع برامج التعليم المهني في تخصصاته المختلفة واحداث التطوير النوعي في المناهج والكتب المدرسية اضافة الى تحقيق انجازات مميزة في مجالات النظام التربوي وفعالياته[١٤٦]، وعندما نستعرض مسيرة التربية والتعليم في العراق ولسنوات خلت، فأننا نجده شأنه شأن باقي ميادين الحياة وقطاعات المجتمع قد تعرض لظروف الحروب والنزاعات والعقوبات والتسلط والتهميش مما ادى الى تعرضه لاختناقات وانحرافات عديدة فضلاً عن شحة الاموال اللازمة لتوفير مستلزمات العملية التربوية، ويمكن توضيح أبرز التغيرات والتي تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها :-

١-معدل الالتحاق في التعليم .

تعد مسألة الالتحاق في مراحل التعليم المختلفة احد اهم اسس المشاركة في نظام التعليم، اذ أن ضعف الالتحاق أو تدنيه يؤدي مباشرة الى تدني اعداد الموجودين في النظام، وأن الحصول على التعليم الجيد يؤدي دوراً مهماً في تمكين الانسان من التنافس في عالم المعرفة ذات التغير السريع من جهة، وتطوير قابليات الانسان من جهة اخرى، هذا وقد جعلت الأهداف الإنمائية للألفية التعليم هدفاً على مستوى

---

[١٤٥] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية ٢٠٠٣، ص٥٢ .

[١٤٦] سامي المظفر، التربية والتعليم في العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للدراسات والبحوث . متاح على الموقع :
www.alrafedein.com

العالم[١٤٧]، كما انه الطريق الاقصر للوصول الى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية عن طريق زيادة انتاجية الايدي العاملة ورفع مستوى الصحة والتغذية ، ويزيد من الامكانية التعليمية للأجيال القادمة، كما يسهم التعليم اسهاماً ملحوظاً في عملية التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية[١٤٨]، ويعد معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي انجازاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما تعرض له القطاع التربوي في العراق من مشاكل واختلالات كبيرة أحدثت أضرارا جسيمة في النظام التربوي، ولكن لا يزال هناك من السكان من هم خارج التعليم الابتدائي[١٤٩]. والجدول (١٠) يوضح معدل الالتحاق الاجمالي في العراق حسب المراحل الدراسية . وكما يأتي :-

الجدول (١٠)

السنة الدراسية	الأبتدائي		الثانوي		المهني		المجموع الكلي (طالب) (٧)
	الابتدائي (طالب) (١)	معدل النمو السنوي (٢)	الثانوي (طالب) (٣)	معدل النمو السنوي (٤)	المهني (طالب) (٥)	معدل النمو السنوي (٦)	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٧٦٧٣٦٩		١٤٣٧٨٤٢		٧٣٥٧٩		٥٢٧٨٦٩٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٩٤١١٩٠	٤,٦	١٣٨٩٠١٧	-٣,٣	٦٦٣١٧	-٩,٨	٥٣٩٦٥٢٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤١٥٠٩٤٠	٥,٣	١٤٩١٩٣٣	٧,٤	٥٨٧٠٧	١١,٤	٥٧٠١٥٨٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٣٣٣١٥٤	٤,٣	١٦٠٣٦٢٣	٤,٤	٦٣٠٦٩	٧,٢	٥٩٩٩٨٤٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٤٩٤٩٥٥	٣,٧	١٧٥٠٠٤٩	٩,١	٦١٠٩١	-٣,١	٦٣٠٦٠٩٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٦٧٢٤٥٣	٣,٩	١٨٧٧٤٣٤	٧,٢	٥٨٩٠٢	-١٥	٦٦٠٨٧٨٩
٢٠١١/٢٠١٠	٤٨٦٤٠٩٦	٤,١	١٩٥٣٧٦٦	٤	٥٦١٦٩	٨,٢	٦٨٧٤٠٣١
٢٠١٢/٢٠١١	٥١٢٤٢٥٧	٥,٣	٢٢١١٤٢١	١٣,١	٥٦٣٠١	٠,٢	٧٩٠٤١٥١
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٣٥١٣١٩	٤,٤	٢٣٩٤٦٧٨	٨,٢	٥٨٦٨٩	٤,٢	٧٨٠٤٦٨٦

[١٤٧] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وبيت الحكمة " التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ "،العراق ، ٢٠٠٩، ص١٧٢.

[١٤٨] برنامج الامم المتحدة الانمائي ٢٠٠٣، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، ص١٤٣.

[١٤٩] اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، مصدر سابق، ص٤٤ .

٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥٥٨٦٧٤	٣,٨	٢٥٢٨١٣٣	٥,٥	٥٦٠٤٨	-٤,٤	٨١٤٢٨٥٥

يوضح تطور معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

المصـــدر : الأعمـــدة (٥,٣,١) ، وزارة التخطـــيط والتعـــاون الانمـــائي ، الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة وصفحات مختلفة .

- **الأعمدة (٧,٦,٤,٢) : تم احتسابهما من قبل الباحث .**

يتضـح مـن الجـدول(١٠) أن السـنة الـدراسية (٢٠٠٥/٢٠٠٤) كـان فيهـا عـدد الطـلاب فـي المرحلـة الابتـدائية مـنخفض قياسـاً مـع السـنوات اللاحقـة، ويعـود ذلـك الـى الوضـع الأمنـي المتـردي بعـد سـقوط النظـام السـابق وكـذلك خـوف أوليـاء الأمـور مـن ارسـال ابنـائهم خاصـة البـنات مـنهم الـى المـدارس، أمـا المـدة مـن (٢٠٠٦/٢٠٠٥) الـى (٢٠١٤/٢٠١٣) فقـد تميـزت بارتفـاع كبيـر فـي أعـداد الطلبـة، أذ أرتفـع عـدد الملتحقـين فـي التعلـيم الابتـدائي مـن (٣,٩ مليـون) طالـب عـام (٢٠٠٦/٢٠٠٥) إلـى أكثـر (٥,١) مليـون طالـب عـام (٢٠١١ – ٢٠١٢)، وكـذلك فـي المرحلـة الثانويـة فقـد ارتفـع عـدد الملتحقـين مـن حـوالي (١,٤) مليـون طالـب فـي عـام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلـى حـوالي اكثـر مـن (٢,٢) مليـون عـام (٢٠١١ – ٢٠١٢)، فـي حـين انخفـض عـدد الطلبـة المقيديـن فـي التعلـيم المهنـي مـن (٧٣٥٧٩) طالبـاً عـام (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلـى حـوالي (٥٦) الـف طالـب عـام (٢٠١٤-٢٠١٥)، وذلـك لعـدم حصـول الطلبـة علـى معـدلات عاليـة تـؤهلهم للدخـول فـي الكليـات والمعاهـد الفنيـة بعـد التخـرج مـن الدراسـة المهنيـة، ممـا جعـل اكثـر الطلبـة لا يلتحقـوا بهـذا النـوع مـن التعلـيم، ومـن المؤكـد ان هـذا العـزوف يـؤدي إلـى هـدر كبيـر فـي المـوارد البشـرية وذلـك لأنـه اصـبح لا يلبـي طمـوح غالبيـة الطلبـة ومسـتوى قـدرتهم، ويمكـن توضيح ذلك في المخطط الآتي :-

الشكل (٧)

يوضح تطور معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم للمدة (٢٠٠٥/٢٠٠٤- ٢٠١٤/٢٠١٣)

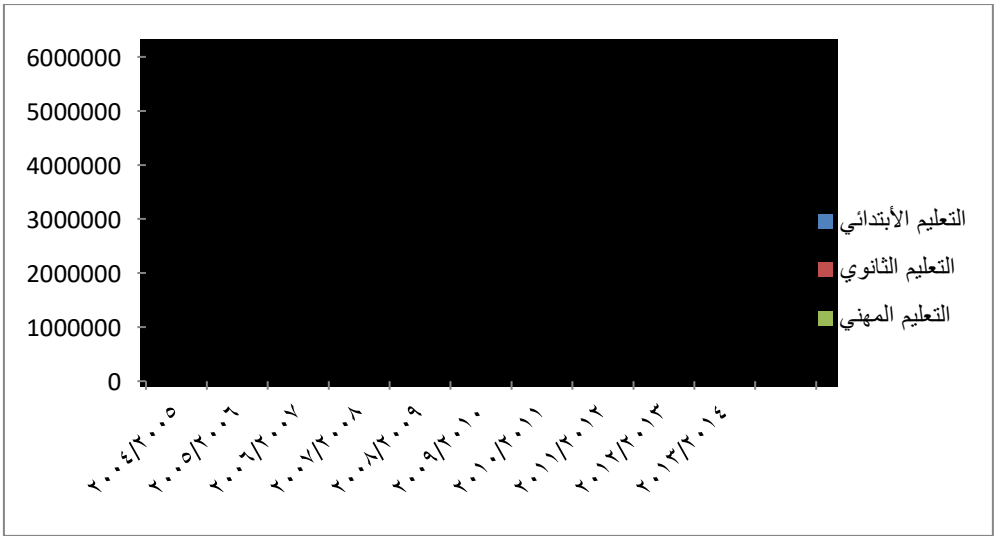

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(١٠).

٢- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة.

يعبر هذا المؤشر عن نسبة عدد البالغين الذين يلمون بالقراءة والكتابة كنسبة من عدد السكان الاجمالي لنفس الفئة العمرية حسب تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)[١٥٠]، وتأخذ اتجاهات معرفة القراءة والكتابة منحى مقلقاً، حيث إن معدلات تلك المعرفة في الفئة العمرية بين(١٥-٢٤) سنة أدنى منها في الفئة (٢٥-٣٤)، بالرغم من التوسع الظاهر في التعليم الأساسي في العراق خلال السنوات الثلاثين الماضية، وهو ما يعود إلى تدهور النظام التعليمي خلال حقبة العقوبات، وعلى الرغم من أن الفجوة بين الجنسين قد تناقصت إلا إن ذلك يعود إلى تدني معدلات معرفة الذكور بالقراءة والكتابة، أما الفئات العمرية التي تتجاوز ٦٥ سنة فإنها تبلغ ٣٩% و ١٤% للرجال والنساء على التوالي[١٥١].

وتجدر الإشارة الى أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ارتفعت لدى الشباب في جميع الدول العربية، وان العراق الدولة الوحيدة في العالم من بين الدول التي تتمتع بثروات بشرية ونفطية كبيرة ، ويقع ضمن المجموعة الأدنى من الدول ذات التنمية البشرية

---

[١٥٠] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٠، ص٣٢ .

[١٥١] حسن لطيف كاظم، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور. متاح على الموقع : ww.hasnlz.com

المتوسطة [١٥٢]، وكانت نسب الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضة عام ٢٠٠٤، إذ بلغت (٧٤,٠%)، ثم بدأت بالارتفاع حتى وصلت الى (٨٤,٧%) عام ٢٠١٤، وجاء هذا الارتفاع نتيجة الاهتمام بالتعليم وتطويره من اجل الحصول على اعلى معدل للقراءة والكتابة في البلد، ويلاحظ من الجدول (١١) كيف أن هذه النسب تأثرت بالظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد، وكالآتي :-

جدول (١١)

معدل الالمام بالقراءة والكتابة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنة	معدل الالمام بالقراءة والكتابة %
2004	74.0
2005	74.1
2006	77.0
2007	83.9
2008	85.6
2009	ـــ
2010	٨٥,٦
2011	٦٩,٢
2012	٧٤,٣
2013	٧٨,٢
2014	٨٤,٧

المصـــــدر:- الســـــنوات: (٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٦,٢٠٠٧,٢٠١٠) اللجنـــــة الوطنيـــــة للسياســـــات السكانية ،التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية الألفية ، 2011،ص45.

- **الســـنوات: (٢٠٠٨,٢٠١١,٢٠١٢) وزارة التخطـــيط، الجهـــاز المركـــزي للأحصـــاء، مؤشـــرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق. للسنوات من ٢٠٠٩ الى٢٠١٣.**

---

[١٥٢] الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،إحصاء التنمية البشرية ،العراق ،٢٠٠٥، ص٥ .

- **السنوات: (٢٠١٤,٢٠١٣) البنك الدولي ،قاعدة بيانات متاحة على الموقع(data.albankaldwli.org).**

٣-معدل الأمية

إن تفشي ظاهرة الأمية في العراق أصبحت من الظواهر الخطيرة التي تهدد كيان المجتمع العراقي، إذ يعرف الشخص الأمي في العراق حسب قانون محو الأمية لسنة ١٩٧٨ بإنه كل شخص تجاوز الخامسة عشر من عمره ولم يتعد الخامسة والأربعين سنة من العمر ولا يعرف القراءة والكتابة ولم يصل إلى المستوى الحضاري، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال محو الامية وتعليم الكبار والتطور الواضح الذي عبر عنه انخفاض نسب الأمية قبل عقدين مضت، يلاحظ تراجع وتفاوت في هذه الجهود من حيث اهميتها وحجمها ونتائجها واستمرارها، والتي باتت تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء المعرفي والتربوي في العراق .

أذ أن اغلب البلدان المتقدمة تجاوزت ومنذ امد بعيد مشكلة الأمية، ومع التأكيد على ضرورة الاستفادة من تجارب هذه الدول في تطوير واستثمار الإنسان، وسجلت معدلات الامية ارتفاعاً ملحوظاً في العراق خلال العقدين الاخيرين اضافةً الى انخفاض معدلات القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الامية ٢٨% من اجمالي السكان بعمر (١٠) سنوات فأكثر، وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات، وبذلك أسهم ارتفاع معدل الامية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية[١٥٣]، وتشير إحصائيات تقرير اليونسكو لعام ٢٠٠٤، الى ان نسبة الأمية في العراق هي ٦٥% وجاء تسلسل العراق بالدرجة الرابعة من الدول المتخلفة حضارياً، وفي سنة ٢٠٠٥ و بموجب آخر المعلومات والإحصاءات الموجودة أفادت بأن نسبة الأمية قد ارتفعت خاصة بين الأعمار من (١٥-٢٤) سنة وهي أكثر من الأعمار(٢٥-٣٤) سنة مما يحدو بنا القول إن السنين الخمسة عشرة الماضية بلغت نسبة الأمية بحدود ٦٥%، و بحسب إحصائيات اليونسكو لعام ٢٠٠٧ لدينا قرابة (٦) مليون أمي بالعراق.

إما المصادر التربوية في العراق فتشير إلى أن تقديرات رصدت في المدة بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تشير إلى وجود (٥) ملايين أمي في العراق، وأكثر من ٦٠% إلى ٦٥% منهم من النساء، فضلاً عن تقديرات عام ٢٠١٠ تفيد بأن هذا العدد ازداد كثيراً وتجاوز (٧) ملايين، من جهته أكد الناطق الإعلامي لوزارة التربية في ٢٠١٠ أن حجم الأمية

---

[١٥٣] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٤ ، ص١٢٣ .

في العراق يبلغ بحدود ٢٥% إلى ٣٠% في ٢٠١٠، وهذا يشير الى تفشي الأمية بصورة كبيرة في البلاد، وأعلنت جهات دولية تعمل بإشراف وكالات تابعة للأمم المتحدة بأن ٢٠% من العراقيين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٠الى ٤٩) عاماً لا يعرفون القراءة والكتابة، مشيرة إلى تفاوت واسع بين الريف والمناطق الحضرية، وأوضحت المصادر بأن معدل الأمية بين العراقيات يبلغ ٢٤%، أي أكثر من الضعف لدى الرجال (١١%) في حين تبلغ النسبة في المناطق الريفية ٢٥% بينما لا تتعدى ١٤% في مناطق الحضر، كما تتسع الفجوة في داخل المناطق الريفية بين الرجل والمرأة، وكذلك وجود اختلاف في معدلات الأمية بين المحافظات، وتبين أن الأسرة التي يكون ابواها أميين هي أكثر عرضة للحرمان من تلك التي يعرفان القراءة والكتابة[١٥٤].

وإن احد المساعي الرئيسة لليونسكو ضمن إطار مشروع مبادرة محو الأمية من اجل التمكين في العراق، هو إنشاء شبكة محو الأمية للمنظمات غير الحكومية. وإن البيانات المتوفرة منها، تشير إلى أن نسبة التعلم الإجمالية في العراق تقارب ٨٠% مع نسبة أمية تتراوح بين ١٨ – ٢٠%، وتقدر الأمية بين النساء بـ٢٦,٤% مقارنة بـ١١,٦% بين الرجال. كما أن المجتمعات الريفية تأثرت بالأمية بشكل اكبر من المجتمعات الحضرية بالرغم من أن نسبة النساء الأميات في كلا المجتمعين هو أكثر من نسبة الرجال الأميين، وإن أقل من ٥٠% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ – ٢٤ سنة ممن يعيشن في المناطق الريفية متعلمات مقارنة بـ٧٢-٨٠% من النساء المتعلمات من الفئة العمرية نفسها في مناطق حضرية أكثر قرباً من مركز العاصمة[١٥٥].

أما معدلات الأمية في العراق سنة ٢٠١٢ انخفضت بشكل طفيف فبلغت (٢٠,٥%)، وعلى مستوى المحافظات هناك تباين في معدلات الأمية فهي ترتفع في محافظة وتنخفض في أخرى ففي محافظة المثنى تحققت أعلى معدلات الأمية ولتي بلغت (٣١,٦%) تلتها محافظات(ميسان ، دهوك ، نينوى ، القادسية ، واسط) وبنسبة (٣١,١%) و(٢٧,٢%) و (٢٦,٢%) و(٢٥,٦) و(٢٥,١%) على التوالي والعاصمة بغداد جاءت أقل المحافظات نسبة في معدل الأمية، إذ بلغت (١٤,١%) وهي نسب مرتفعة نوعاً ما، بالرغم من ان الهدف الاساسي هو

---

[١٥٤] عبد الأحد متي دنحا، الأمية في العراق اسبابها ومعالجتها ج٢ . متاح على الموقع :
www.ishtartv.com

[١٥٥] المصدر السابق نفسه .

السعي الى خفض ذلك المعدل في العراق الى (١٤%) بعدما كان (٢٨%)، أي بمقدار النصف[١٥٦].

ثالثاً : مؤشر الصحة في العراق

إن الصحة حق مشروع لكل إنسان دون النظر الى الدين والعرق أو المعتقدات السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية، وأن العراق خلال العقود الثلاثة الماضية عانى من تراجع مستمر في مؤشر الصحة بسبب الحروب التي خاضها والعقوبات الاقتصادية التي استمرت الى الحرب الاخيرة عام ٢٠٠٣، حيث تتمثل أهم خطوات التنمية البشرية في تحقيق مستويات عالية من الخدمات الصحية. ويعد الإنسان وسيلة التنمية البشرية وغايتها وان صحة الإنسان تساعده على العمل والإبداع بزيادة الإنتاج والإنتاجية من جهة وعلى التمتع بفرص الحياة من جهة أخرى، وكذلك تعمل على زيادة قدراته الممكنة في كل المجالات وهذا مهم في عملية التنمية، وينتفع كل انسان من الصحة الجيدة في الحاضر، كما ان تحسن الاوضاع الصحية للأطفال يؤدي الى سكان اكثر صحة في المستقبل[١٥٧]، وفي هذا الصدد نجد ان الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوء الأوضاع في المنطقة، حيث اشار مسح اجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن احوال المعيشة في العراق يعد حرجاً مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة، كما سجل مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين تراجعاً نوعياً وكمياً، وذلك لعدة اسباب منها: -[١٥٨]

١- خفض الإنفاق على الصحة وتدني كفاءة مؤسساتها .
٢- ضعف التخطيط وتداعيات الارهاب .

---

[١٥٦] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠، ص٦ .

[١٥٧] مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى،(الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٩)، ص٤٠٢ .

[١٥٨] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٤، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٢٣ .

٣- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصحية والعاملين فيها بين المحافظات وفي داخل كل منها بين الريف والحضر .

٤- أهمال تدريب الملاكات الطبية والصحية وأصبحت معزولة عن العالم وعاجزة عن مواكبة المعرفة والخبرات الحديثة مما تسبب بهجرة كبيرة للعقول العراقية إلى الخارج .

وللقطاع الصحي الحكومي الدور المباشر في إدارة و تنظيم أداء النظام الصحي، وفي تقديم الرعاية الصحية لغالبية المواطنين، وسيتم توضيح التطور الحاصل في مؤشر الصحة في العراق من خلال المؤشرات الآتية :-

١- العمر المتوقع عند الولادة

يوضح هذا المؤشر متوسط عدد السنوات التي يتوقع ان يعيشها المولود الحي (ذكر، أنثى) من تاريخ الميلاد وحتى الوفاة، ويستفاد من هذا المؤشر في معرفة احتياجات الطفل المختلفة خلال سنوات عمره والحد من مشكلة الفناء السريع التي يمكن ان يتعرض لها، وأن ما مر به العراق من حصار اقتصادي وحروب ودمار بشكل كبير أثر سلبياً على العمر المتوقع عند الولادة في البلد. والجدول (١٢) يوضح لنا العمر المتوقع عند الولادة في العراق للمدة (٢٠٠٤/٢٠١٤)، وكما يلي:-

الجدول(١٢)

مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد للإناث و الذكور في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنوات	العمر المتوقع للميلاد عند الاناث بالسنوات(١)	معدل النمو السنوي (٢)	العمر المتوقع للميلاد عند الذكور بالسنوات (٣)	معدل النمو السنوي (٤)	المجموع
٢٠٠٤	٧٢,٤٢		٦٧,٢٣		٦٩,٨٢
٢٠٠٥	٧٢,٣٣	-٠,٠١	٦٦,٦٢	-٠,٩٠	٦٩,٤٧
٢٠٠٦	٧٢,٢٨	-٠,٠١	٦٦,٠٥	-٠,٨٥	٦٩,١٦
٢٠٠٧	٧٢,٢٨	٠	٦٥,٥٩	-٠,٦٩	٦٨,٩٣
٢٠٠٨	٧٢,٣٣	٠,٠٦	٦٥,٣	-٠,٤٤	٦٨,٨١
٢٠٠٩	٧٣,٨	٠,١٥	٦٩,٩	٠,٧٠	٧١,٨٥
٢٠١٠	٧٤,٧	٠,٢٠	٧٠,٩	٠,١٤	٧٢,٨
٢٠١١	٧٠,٦	-٠,٠٥	٦٧,٤	-٠,٠٤	٦٩,٠
٢٠١٢	٧٠,٧	٠,٠١	٦٧,٥	٠,٠١	٦٩,١

٢٠١٣	٧٠,٨	٠,٠١	٦٧,٦	٠,٠١	٦٩,٢
٢٠١٤	٧٠,٩	٠,٠١	٦٧,٧	٠,٠١	٦٩,٣

المصدر:- السنوات من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ البنك الدولي ، قاعدة بيانات متاحة على الموقع: (data.albankaldwli.org).

- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ص٢٨. للسنوات من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٤.**
- **العمودان (٤,٢) : تم احتسابهما من قبل الباحث .**

من الجدول (١٢) يلاحظ بأن معدل توقع الحياة للإناث خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) يكون أعلى منه بالنسبة للذكور، ويعود ذلك الى أن الإناث يتمتعن بأفضلية بيولوجية (تمكنهن من مقاومة الأمراض التي تسبب الوفاة)، هذا فضلاً عن أن هناك عوامل اجتماعية (من خلال أن الإناث أقل تعرضاً للمخاطر من الذكور بسبب العمل والمهن الصعبة الخاصة بالذكور خاصة في أثناء الحروب التي تعرض لها العراق[١٥٩]، وهذا ما جعل توقع الحياة عند الميلاد ينخفض من (٦٩,٨٢) سنة في عام (٢٠٠٤) الى (٦٨,٨١) عام (٢٠٠٨)، ولا يزال نظام الرعاية الصحية في العراق يواجه الكثير من المشكلات والتحديات، وبشكل مباشر على شحة المستلزمات الطبية وعدم كفايتها و طبيعة الخدمات المقدمة وعجز كبير في التمويل، وقد انعكس ذلك سلباً على فقر الأوضاع الصحية للسكان وعلى إنتاجية وفاعلية قوة العمل لعموم البلد، وفي عام (٢٠١٠) ارتفع أمد الحياة فبلغ (٧٢,٨) سنة، بسبب استقرار الأوضاع الأمنية وانخفاض مظاهر العنف والقتل وتحسن المستويات المعيشية للعراقيين، وبالرغم من ان كل المؤشرات السابقة للتنمية دلت على تردي الواقع الخدمي والمعيشي في العراق، وبالرغم من تقدم مستوى أمد الحياة للإنسان فيه ألا انه انخفض الى (٦٩,٣) عام ٢٠١٤، بسبب ما شهده العراق من تدني مستوى الخدمات العامة والعمليات الارهابية في مختلف المحافظات .

٢-معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر

يمثل هذا المؤشر عدد وفيات الاطفال تحت عمر خمس سنوات لفترة زمنية معينة لكل ١٠٠٠ ولادة حية خلال المدة نفسها قبل بلوغ الخامسة من العمر، مع احتمالية الوفاة بين الولادة وعيد الميلاد الخامس حسب برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP، وان الغرض من هذا المؤشر هو تخمين نسبة المواليد الجدد التي تموت تحت هذا العمر، وله اهمية في معرفة الحالة الصحية للأطفال دون الخمس سنوات واسباب الوفاة المبكرة ومحاولة الحد منها[١٦٠]، وكما هو موضح في الجدول (١٣) .

---

[١٥٩] اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، مصدر سابق، ص٣٩ .

[١٦٠] مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق ٢٠١٠، ص٢١ .

الجدول (١٣)

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) لكل ١٠٠٠ ولادة حية

السنوات	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر	معدل النمو السنوي
٢٠٠٤	٤٠	ـــ
٢٠٠٥	٥٦	٠,٤
٢٠٠٦	٤١	-٠,٢٦
٢٠٠٧	٣٥,١	-٠,١٤
٢٠٠٨	٣٦	٠,٢
٢٠٠٩	٢٩,٥	-٠,١٨
٢٠١٠	٢٨,٧	-٠,٢
٢٠١١	٣٧	٠,٢٨
٢٠١٢	٢٤,٢	-٠,٣٤
٢٠١٣	٢٢,٤	-٠,٧
٢٠١٤	١٧,٤	-٠,٢٢

المصدر: - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية للعراق ،٢٠٠٨،ص٤٨ .

- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق،٢٠١٥ ، ص٢٧. للسنوات من ٢٠٠٧ الى٢٠١٤.**

يلاحظ من الجدول (١٣) أن هناك تحسناً في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، أذ انخفض من (٤٠)حالة وفاة عام ٢٠٠٤ الى (١٧,٤) حالة وفاة عام ٢٠١٤، أي بمعدلات نمو سنوي منخفضة، وهذا يعكس الى تحسن الخدمات الصحية المقدمة للأطفال وتقديم الرعاية الصحية المناسبة لهم، وكما هو موضح في الشكل (١٣) .

٣-معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والتدرن.

يشير هذا المؤشر الى عدد الاشخاص بعمر (١٥) سنة فما فوق المصابين بفيروس الايدز او الملاريا او التدرن بحسب تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وأن الهدف من هذا المؤشر هو الحصول على معلومات لمساعدة مديري البرامج وصانعي السياسات على التخطيط لبرامج اكثر فعالية لمنع الاصابة بمثل هذه الأمراض الخطرة[١٦١]، ونتيجة للظروف الاستثنائية التي عاشها العراق خلال الأعوام المنصرمة والتي تمثلت بالحروب المتعددة والعقوبات الاقتصادية كل هذه الظروف تركت اثارها السلبية على الواقع الصحي في العراق، وبالرغم من انتهاء تلك الظروف إلا انها خلفت وراءها الكثير من الأمراض المزمنة التي انتشرت بين صفوف افراد المجتمع، والأمراض الأكثر انتشاراً والأخطر في نفس الوقت والتي اشار اليها الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية هي مرض الإيدز والملاريا والتدرن.

وبتحليل الواقع الصحي ومعدل انتشار هذه الأمراض في البيئة العراقية نجد ان هذه المعدلات قد تباينت بين هذه الأمراض الثلاثة بنسب مختلفة، فبالنسبة لمرض الملاريا نجد ان معدلات انتشار هذا المرض قد شهدت انخفاضاً ضمن المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) ، فكان معدل الاصابة بالملاريا (١٣) اصابة عام ٢٠٠٤ انخفض الى (الصفر) عام ٢٠١٤، إلا ان العكس حصل في معدلات الاصابة بمرضي التدرن والايدز، فيلاحظ نسبة الاصابة بالتدرن عام ٢٠٠٤ كانت (٣٥٨٥) اصابة ارتفعت لتصل الى (٨٢٦٨) اصابة عام ٢٠١٤، اما مرض الايدز فقد كان (٨) اصابات عام ٢٠٠٤ تذبذبت

---

[١٦١] مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٤، ص٣٩.

انخفاضـاً وارتفاعـاً حتـى وصـلت الـى (٢٥) حالـة اصـابة عـام ٢٠١٤ ، والجـدول (١٤) يوضح ذلك .

جدول (١٤)

معدل انتشار الامراض الثلاثة في العراق (الايدز، الملاريا، التدرن) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنوات	الايدز		الملاريا		التدرن	
	الاصابات	الوفيات	الاصابات	الوفيات	الاصابات	الوفيات
٢٠٠٤	٨	٥	١٣	١	٣٥٨٥	٨٤١
٢٠٠٥	٥	٢	٧	٠	٣٣٨١	٦٦٤
٢٠٠٦	١١	٥	١٧	٠	٣٠٩٦	٥٥٨
٢٠٠٧	٧	٣	٦	٣	٣٤٨٩	٦٣٠
٢٠٠٨	٩	٦	٦	٠	٩٢٨٠	٤٠٤
٢٠٠٩	٧	٣	١	٠	٩٦٦٨	٤٦٧
٢٠١٠	١٢	٤	٦	٠	١٠٠٩٧	٣٧٥
٢٠١١	١١	٦	٠	٠	٩١٦٨	٤٧٩
٢٠١٢	١٣	١	٠	٠	٩٠٩٩	٤٤١
٢٠١٣	٢٠	١	٣	٠	٨٨٨٣	٣٧٩
٢٠١٤	٢٥	٨	٠	٠	٨٢٦٨	٣٨٦

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ٢٠١١، ص٢٦.**
- **مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٤، ص٣٩.**

رابعاً : مؤشر الدخل في العراق

أن الدخل من العناصر الأساسية المكونة لدليل التنمية البشرية ويعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعد اهم المؤشرات الاقتصاديّة التي تدل على تطور المستوى المعيشي للأفراد أو تدهوره، وان العراق شأنه شان اغلب الدول النفطية وبسبب موارده النفطية استطاع من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، وأن تترجم هذه الزيادة في الناتج إلى تحسن في حياة ورفاهية السكان[١٦٢]، ويعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات وحيدة الجانب لاعتماده على قطاع النفط بشكل رئيس، اذ يشكل النفط النسبة العظمى من الناتج المحلي الاجمالي تبلغ نحو (٧٠%)، فضلاً عن تدني مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مما يعني تصاعد دور الدولة الاقتصادي في الانتاج والتوزيع[١٦٣]

ويمكن تسليط الضوء على واقع مستوى المعيشة في العراق من خلال مؤشرات التنمية البشرية التي حددت خيار أن يستطيع الإنسان تحقيق مستوى حياة كريمة من خلال الحصول على الموارد اللازمة، يقاس عن طريق متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و يقيس مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مستوى الإنتاج الكلي و حجمه، ويحتسب متوسط نصيب الفرد بقسمة الناتج المحلي الإجمالي في عام معين على عدد السكان لذلك العام.

لقد تزايد الناتج المحلي الاجمالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نظراً لاستئناف تصدير النفط مما انعكس إيجاباً على الناتج وحصة الفرد منه، وذلك من خلال تعديل نظام رواتب الموظفين والمتقاعدين السابق، وإحلال نظام رواتب جديد أدى إلى زيادة دخولهم بشكل ملموس وهذه الزيادات أدت إلى انتعاش أسواق المستهلك والتجارة المحلية والأجنبية ، إلا إن الزيادة في الدخل تفتقد أثرها إذ لم تنعكس في توسيع خدمات الناس وعلى إشباع حاجاتهم وعلى استدامة ذلك النمو على المدى البعيد وهذا يعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي إلى حد كبير علما أن العنف الذي أثر سلباً في

---

(162) United Nations , Development Program(1993)Human Development Report , New York ,1993 , P11 .

(١٦٣) اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي ... الى اين ؟ ،ط١،(النجف، دار المواهب، ٢٠١١)، ص١٣ .

مختلف شرائح المجتمع العراقي أدى إلى تراجع دخل الأسرة وإلى هدم الثروة المتراكمة للمجتمع والأفراد من خلال ضياع ممتلكاتهم ومدخراتهم[١٦٤]، والجدول(١٥) يوضح التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) وكالآتي:-

الجدول (١٥)

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة(١٩٨٨-١٠٠) ومتوسط نصيب الفرد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (1)	معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة (2)	سكان العراق مليون نسمة (3)	متوسط نصيب الفرد بالأسعار الثابتة بالدينار (1/3=4)	معدل النمو البسيط لمتوسط نصيب الفرد من GDP: (%) (5)
2004	41607.8		27139	1233	
2005	43438.8	4.40	27963	1553	25.9
2006	47851.4	10.16	28810	1661	6.9
2007	48510.6	1.37	29682	1634	-1.6
2008	51716.6	6.60	30895	1673	2.3
2009	54721.2	5.80	31664	1728	3.2
2010	57751.6	5.53	32481	1783	3.1
2011	63650.4	10.21	33342	1909	7
2012	71680.8	12.61	34208	2095	9.7
2013	76922.0	7.31	35095	2191	4.5
2014	75304.0	-2.10	36413	2068	-5.5

المصدر : زارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية .

[١٦٤] التقرير الوطني لحال التنمية في العراق ٢٠٠٨، ص١٤٢-١٦١ .

- **العمود(٢) و(٤) و(٥) من عمل الباحث.**

يتبين من الجدول (١٥) والشكل (٧) أن حصة الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 كانت منخفضة، أذ بلغت (41607.8) مليون دينار وأن متوسط نصيب الفرد منها (1233) مقارنةً بعام ٢٠٠٥ التي ارتفع فيها نصيب الفرد الى (1553) من الناتج البالغ (43438.8) ، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٢٥,٩) وهو اعلى مما كان عليه في المرحلة السابقة، بسبب تعديل نظام رواتب موظفي الدولة، بعدها شهد معدل نمو نصيب الفرد انخفاضاً عام ٢٠٠٧ بمقدار(-١,٦)، وذلك بسبب تدهور الوضع العام وارتفاع اسعار الوقود والاضاءة اثر ازمة الوقود الناجمة من تردي الأوضاع الأمنية وتعطل بعض المصافي عن العمل بسبب التخريب، هكذا وبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 حوالي (51716.6) مليون دينار عما كان عليه في عام 2007 (48510.6) مليون دينار، ويعود ذلك الارتفاع في الناتج والى تعديل نظام رواتب موظفي الدولة والقطاع العام وتوسيع نظام التأمينات الاجتماعية، وايضاً الى دخول بعض الشركات الاستثمارية إلى العراق .

مستمراً ذلك الارتفاع وصولاً الى (57751.6) و(63650.4) مليون دينار للناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه (1783) دينار و(1909) دينار ومعدل نمو مرتفع لكل منهما للعامين (2010-2011) على التوالي، ويعود ذلك إلى الاستقرار النسبي للوضع الأمني ونمو قطاع الخدمات الحكومية وزيادة الايرادات النفطية وارتفاع اسعارها، أما في العامين (٢٠١٣,٢٠١٢) فقد شهدت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (71680.8،76922.0) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو مرتفعة ، فضلاً عن زيادة معدل نصيب الفرد منه، في حين انخفض في عام 2014 الى (75304.0) مليون دينار، وهذا الانخفاض ناجم عن تدني الناتج في عام 2014 والاضطراب الامني الذي حدث خلال هذا العام، وأن التذبذب في معدلات النمو لناتج المحلي الاجمالي يعود الى ارتفاع وانخفاض اسعار النفط فالاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل رئيس على الصادرات النفطية.

وأن الدليل الدولي التنمية البشرية يصنف العراق ضمن الدول المتوسطة الدخل ، وهذا لا يتناسب مع الموارد المتعددة التي يمتلكها بلد استراتيجي مثل العراق، فضلاً عن قلة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض إنتاجية الفرد العراقي وارتفاع الأسعار والتضخم الذي قلل من القدرة الشرائية للفرد من الاسباب الاساسية التي وضعته ضمن هذا التصنيف .

الشكل(٨)

تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)

(مليون دينار)

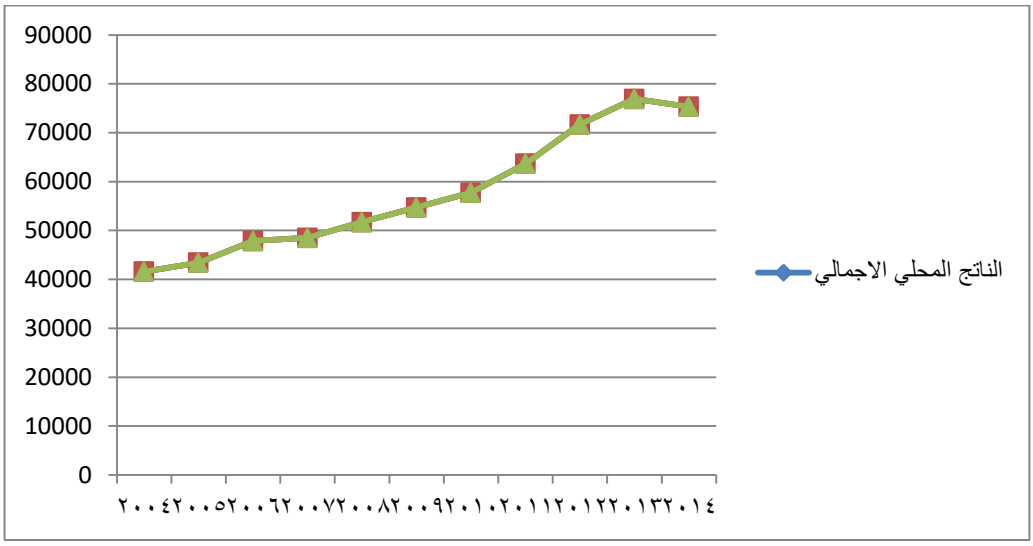

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٥) .

تمهيد:

مما لاشك فيه ان للفساد المالي والإداري آثاراً سلبية على كل الجوانب الاقتصادية و والاجتماعية والسياسية، وبذلك فهو يمثل العائق الاكبر أمام العملية التنموية والتنمية البشرية، فهو يقوض الاستقرار ويضعف حوافز الاستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة ويولد شعوراً بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح والسعي الى الارتفاع بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية نحو حياة الرفاهية، متأثراً بما هو دائر حوله من تطورات هائلة في شتى مجالات التنمية، ولا يمكن القول بأن هذه الظاهرة خلقت من العدم بل انها ظاهرة عالمية، فالدول التي ينتشر فيها الفساد المالي يلاحظ فيها أرضية خصبة ومشجعه لهذه الظاهرة ، وعناصر تساعد على انتشارها وتخلق الجو الملائم لها .وتشير الدلائل الى ان الفساد المالي والإداري وضعف التنمية البشرية ذات صلة ببعضهما البعض واينما وجد احدهما وجد الآخر، اذ من غير الممكن ان تزدهر التنمية في ظل الفساد، وانما ينتج عنه آثار كبيرة على مختلف مؤشرات التنمية البشرية، ومن هنا تأتي الضرورة المكافحة والتصدي لهذه الظاهرة والحد من انتشارها لا سيما في المرحلة الراهنة التي يتطلع فيها العراق إلى بناء اقتصاده المدمر، وهذا لا يتم إلا بتوافر الإرادة السياسية الصادقة التي تتبنى استراتيجيات تستهدف انتشال البلد من الفساد والمفسدين، والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوافر الشفافية من خلال تعزيز الحكم الصالح وتفعيل حزمة من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية.

وبناءً على ما سبق يركز هذا الفصل على :-

المبحث الاول : آثار الفساد المالي على مؤشرات التنمية البشرية .

المبحث الثاني : معالجة الفساد المالي وتعزيز التنمية البشرية – رؤيا مستقبلية.

المبحث الاول

آثار الفساد المالي والإداري على مؤشرات التنمية البشرية في العراق

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية الى أن للفساد المالي والإداري تأثيراً سلبياً على التنمية البشرية وعلى جوانب الحياة المختلفة ، وذلك لتسببه في اهدار الاموال والثروات وانجاز الخدمات والوظائف وعرقلة أداء المسؤوليات، وتوجه اغلب الأموال المخصصة لبرامج التعليم والصحة نحو مشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تتوفر فيها فرص الفساد، وبالتالي يسبب المزيد من التأخر في عملية التنمية البشرية، لما له من تأثير كبير في التنمية بكل أبعادها فهو يعد أكبر معوق لها[١٦٥]،لأنه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة الى جيوب المفسدين، وهو احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية وآثاره كبيرة ومدمرة للمجتمع ومؤشرات التنمية ، وغالباً ما تتسرب هذه الأموال الى الخارج، بدلاً من توظيفها داخل البلد لتحقيق المنفعة.

وعند مقارنة ما خصص من موازنات مع حجم الفساد الموجود في البلد، وحسب أفادة عضو في لجنة النزاهة بأن الموازنات العامة للسنوات من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٢ بلغت ٦١٤ مليار دولار، وموازنة عام ٢٠١٣ بلغت ١١٣ مليار دولار، فضلاً عن الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ بلغت ١٧٤ مليار دولار، الى ان قال نحن نتكلم عن مبلغ وقدره ٩٠١ مليار دولار تحقق للخزينة العراقية للأعوام من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٤ ، وهو مبلغ لم يتحقق للعراق سابقاً[١٦٦]، ولكن لم نلاحظ انعكاس تلك المبالغ الهائلة على تطور مؤشرات التنمية البشرية، والتي تقاس عن طريق قياس الانجاز التعليمي والصحة والدخل، وأن ارتفاع مستويات الفساد في تلك القطاعات تضعف من مستويات التنمية البشرية عن طريق التأثير على جميع هذه المؤشرات التي استشرى فيها الفساد .

---

(165) C. Gray and D.Kaufmann, Corruption and Economic Development,Finance and Development , March, 1998, p8.

(١٦٦) يوسف تيلجي، الكابينة الوزارية للدكتور حيدر العبادي- الواقع والتحديات/ج٢، ٢٠١٤. متاح على الموقع: www.kitabat.com

أولاً: آثار الفساد على التعليم في العراق

يعد التعليم أحد المحددات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت ذاته أحد مخرجاتها ، حيث توجد علاقة بين التعليم ومستوى الدخل، ومن ثم الرفاه الاجتماعي، أذ أدت الحرب الأخيرة وما أعقبها من عمليات النهب والسرقة إلى إلحاق أضرار واسعة في البنى التحتية لقطاع التعليم في العراق، وتشير تقديرات اليونيسيف عام ٢٠٠٤ ، إلى أن (٨٠%) من المباني المدرسية بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل وأن (٧%) تحتاج إلى إعادة بناء ، إلا إن هذا القطاع لم يشهد تطوراً يذكر ، إذ لم تحصل المدارس على أي دعم سواء ببناء مدارس جديدة وبما لا يسد حاجة العراقيين، من المستلزمات الأساسية ، وأشارت مجلة نيوزويك الأمريكية ، في تحقيقاتها بشأن هذا الموضوع انها توصلت إلى ان كلفة طلاء جدران المدارس في العراق وبنوعية طلاء رديئة يساوي بناء مدرسة حديثة بكامل أثاثها ومختبراتها العلمية وتجهيزاتها، اضف الى ذلك نوعية التعليم التي انخفضت بسبب إبعاد الكفاءات العلمية، نتيجة لإعتماد مبدأ المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية ، وبما لا يتناسب مع الحاجة الحقيقية للعمل والنتائج المتحققة[١٦٧].

وان الفساد اصبح متفشياً في مختلف مفاصل المؤسسات التعليمية، وهذا ما يوضحه تقرير هيئة النزاهة الذي يبين واقع حال المتهمين في وزارتي التربية والتعليم العالي المحالين الى محكمة الموضوع* للعامين (٢٠١١ و٢٠١٤) ، وكما هو واضح في الجدول(١٦) والذي يبين أن في قطاع التعليم أثراً واضحاً للفساد، إذ انتشرت في الآونة الأخيرة ظهور حالات عديدة من التزوير للشهادات العراقية وهذا ما تجلى واضحاً بالجدول اعلاه، عن طريق قيام بعض الأفراد الذين لم يحصلوا على الشهادة بتزوير شهادات للدراسة الإعدادية أو المعهد أو الجامعة لهم لغرض الحصول على تعيين أو اللجوء أو الهجرة، أذ كانت نسبته الاعلى من بين جرائم التزوير وفي كلتا الوزارتين

---

[١٦٧] محمد جاسم عواد، أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق . متاح على الموقع : www.almadasupplements.net

* محكمة الجنايات المختصة (الجرائم المتعلقة بالفساد تعد من الجنايات) .

للعام ٢٠١١، اذ بلغ عدد المحالين بسبب التزوير في ذلك العام ما يقارب (١٨٦) متهماً من بين (٣٣٧) متهماً محالين الى محكمة الموضوع بمختلف جرائم الفساد، الا ان العدد المحالين انخفض عام ٢٠١٤ الى (١٥٩) متهماً الى نفس المحكمة، وقد يرجع الى تشدد وتوسع عمل المؤسسات الرقابية في مكافحة الفساد في كلتا الوزارتين.

الجدول (١٦)

يبين واقع حال المتهمين في وزارتي التربية والتعليم العالي المحالين الى محكمة الموضوع للعامين (٢٠١١ و٢٠١٤) مصنفاً حسب نوع جريمة الفساد

السنة	الوزارة	من بدرجة مدير عام او اعلى	نوع جريمة الفساد						مجموع عدد المحالين
			الرشوة	الاختلاس	احداث ضرر متعمد بالمال العام	تجاوز حدود الوظيفة	جرائم التزوير		اخرى
							تزوير الوثيقة المدرسية	بقية جرائم التزوير	
٢٠١١	التربية	٤	١٠	١٨	٣٢	٣٠	٤٩	٤٦	١٩	٢٠٤
	التعليم العالي	٤	١	١٣	٢	١٥	٥٥	٣٦	١١	١٣٣
٢٠١٤	التربية	٢	١٥	١٠	٥	٣٩	١		٢٤	٩٤
	التعليم العالي	٦	٥	٧	٢	٣٢	١		١٨	٦٥
المجموع		١٦	٣١	٤٨	٤١	١١٦	١٨٨		٧٢	٤٩٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة ٢٠١١ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤ .

وإضافةً لما سبق يمكن تلخيص الظواهر السلبية للفساد في التعليم بما يأتي :- [١٦٨]

١- التزوير في شهادات الاعدادية والشهادات المعادلة الصادرة من خارج العراق للدراسة الاعدادية والدراسات العليا .

٢- عدم التقييد في تنفيذ تعليمات وسياسة التعليم المجاني، عن طريق انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .

---

[١٦٨] جمهورية العراق ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠-٢٠١٤، ص٥٤-٥٦ .

٣- المحاباة والمحسوبية في المنح والإيفادات والزمالات الدراسية .

٤- بيع الاسئلة الامتحانية والتلاعب بالدرجات .

٥- التلكؤ في تنفيذ تعليمات الترقيات العلمية وشيوع ظاهرة سرقة البحوث العلمية

٦- ضعف تنفيذ ضوابط اجراءات التعيين الرسمية في وزارتي التربية والتعليم العالي والقبول في الدراسات المسائية والكليات الأهلية، ويتضح لنا من الشكل البياني (١٣) نسبة الموظفين الذين تعينوا في وزارة التربية من الذين تلقوا مساعدة غير رسمية في التعيين، فضلاً عن الذين تعينوا بدون اجراءات رسمية .

شكل (٩)

يوضح الموظفين في وزارة التربية العراقية المعينين بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفين الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)

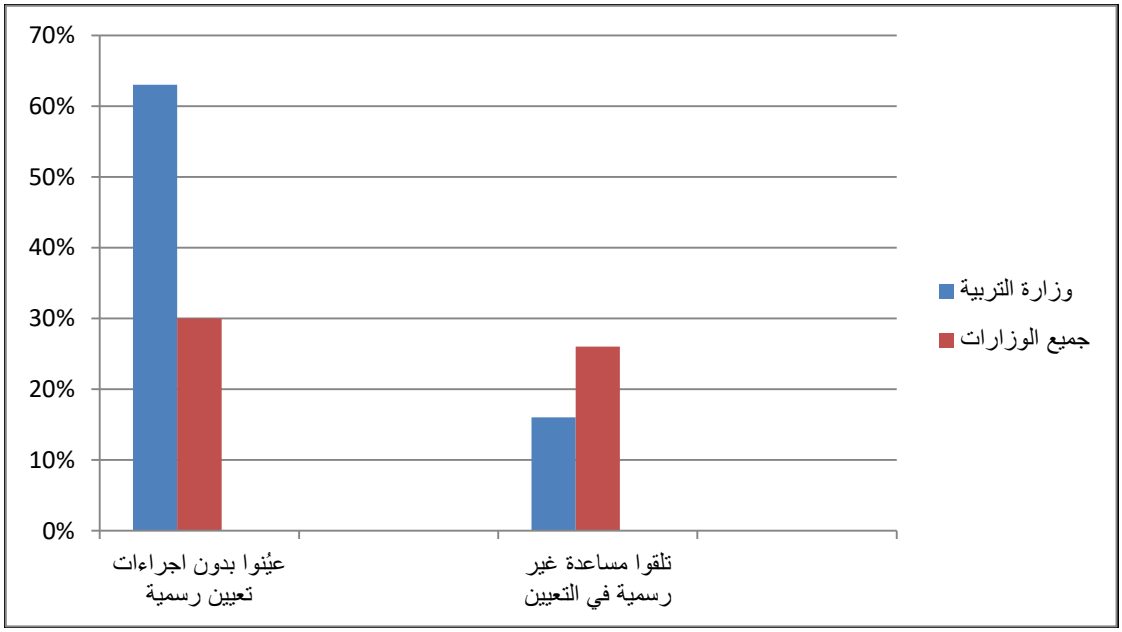

المصدر: هيئة النزاهة، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق- دراسة مدعمة بالأدلة، ٢٠١٢، ص١٤٩ .

أما شكل (١٤) فإنه يوضح لنا نسبة الموظفين الذين تعينوا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الذين تلقوا مساعدة غير رسمية في التعيين، فضلاً عن الذين تعينوا بدون اجراءات رسمية، الأمر الذي انعكس سلباً في جذب الكفاءات والخبرات وهدر في الموارد البشرية نتيجة للإجراءات غير الرسمية وغياب مبدأ المنافسة في التعيين .

شكل (١٠)

يوضح الموظفين في وزارة التعليم العالي العراقية المعينين بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفين الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)

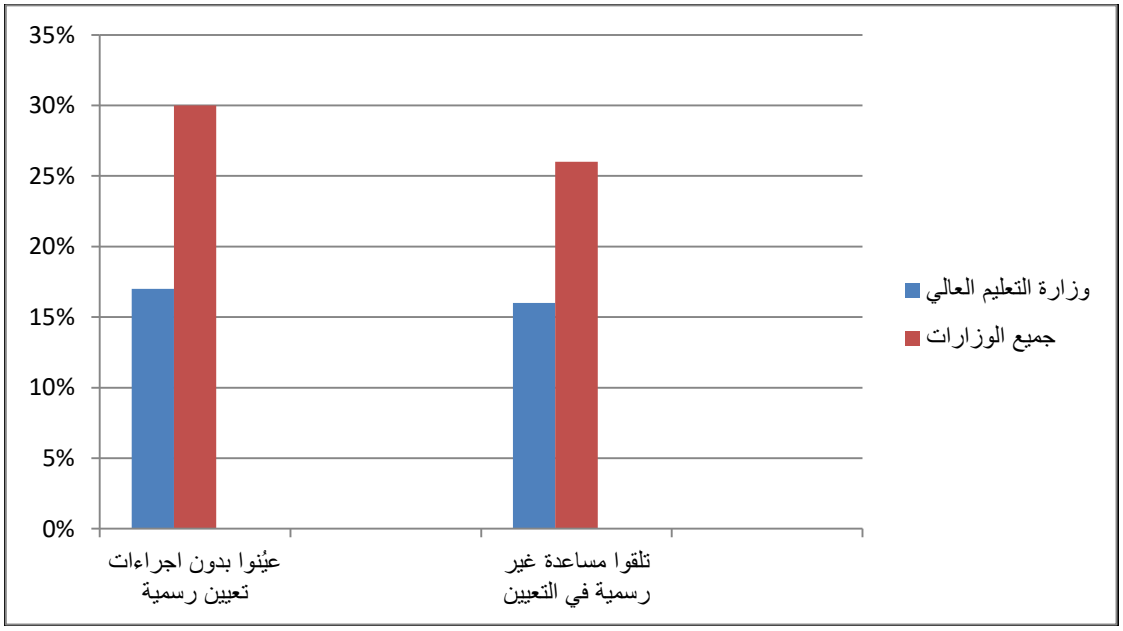

المصدر: هيئة النزاهة، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق- دراسة مدعمة بالأدلة، ٢٠١٢، ص١٤٩ .

وعلى المدى البعيد فإن لمجمل هذه الظواهر السلبية للفساد في التعليم آثاراً سلبية على جودة التعليم وعلى مخرجاته، وقد اشارت دراسات صندوق النقد الدولي الى أن الفساد يرتبط باستمرار مع تكلفة أكبر وجودة أقل في التعليم وأظهرت دراسة تجريبية أخرى في (٥٠) بلداً أنه كلما زادت معدلات الفساد في البلد ازدادت مخرجات التعليم فيه سوءاً، وبذلك لا يكون منع الفساد في قطاع التعليم وملاحقته مجرد مسألة نزاهة بل كذلك ضمانة أساسية لحياة البشر، ولا يشوه الفساد الحصول على التعليم فحسب، بل يؤثر على جودة التعليم وعلى مصداقية ما يتوصل إليه البحث الأكاديمي، ومن الممكن وجود أخطار الفساد على كل مستوى من مستويات أنظمة التعليم والبحث، بدءاً من مستوى المشتريات في المدرسة إلى المحسوبية في توظيف المعلمين، أو في تحريف نتائج البحث من أجل مكاسب شخصية، وعلى العكس فإن التعليم يخدم

كوسيلة لتمكين الكرامة الشخصية، وهو أساسي في معالجة الفساد بشكل فعال[١٦٩]، ويمكن ايجاز الآثار السلبية للفساد في التعليم في النقاط الآتية :-[١٧٠]

١- تحويل المهنة التربوية الى مهنة تجارية وتدني مستوى التعليم .
٢- شيوع ثقافة الفساد لدى الطلاب وحصول المستفيدين منهم من عملية الفساد على أولوية في التعيين وإكمال الدراسة وانعدام التنافس العادل بينهم .
٣- تشجيع استغلال وابتزاز اولياء امور الطلبة .
٤- هدر بالمال العام نتيجة عدم قيام الهيئات التعليمية بواجباتها .
٥- إنعدام الثقة بالمدارس الحكومية .
٦- انتشار ظاهرة المدارس الأهلية بصورة كبيرة وقبول طلبة غير مؤهلين، وبالتالي منح شهادات لغير مستحقيها .
٧- تفشي ظاهرة الرشوة والتزوير، ووقوع فساد وهدر بالمال العام .
٨- هبوط مستوى البحث العلمي ومنح الألقاب لغير مستحقيها وحصولهم على مميزات مالية دون استحقاق .

الانفاق على التعليم في العراق

يعد الانفاق الحكومي على التعليم أحد الفرص الاستثمارية طويلة الأجل المتاحة أمام الحكومات أو الأفراد ، سواء لجني منافع اجتماعية ، وتحقيق عدالة التوزيع، وتكوين رأس المال البشري، أو لأجل الحصول على عائد شخصي، وان لهذا الانفاق آثاراً كبيرة في التنمية البشرية، لأن الفرد المتعلم له دور كبير في التنمية وعليه دور اكبر من الشخص غير المتعلم، ويشير التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠٠٨ إلى الأولوية العاجلة التي يجب إيلاؤها للتعليم بصفته دعامة اساسية في بناء استراتيجية التنمية البشرية في البلد ، لما له من أثر في تجفيف منابع الأمية ، وأثره في تخفيض دليل التنمية البشري **"HDI"**[١٧١]، وتتحسن نوعية التعليم بزيادة الانفاق عليه، بشرط ان يكون ذلك الانفاق في مجالات تؤدي فعلاً الى تحسين أداء التعليم من مستوى الابنية المدرسية وتكنلوجيا التعليم وتقديم الخدمات المختلفة للطلبة، وقد أثبت بأن نتائج الإنفاق

---

[١٦٩] منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي: التعليم، ٢٠١٣، ص٢٠ .
[١٧٠] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠-٢٠١٤، مصدر سابق، ص٥٤-٥٦ .
[١٧١] اسعد الانصاري و قصي حسن، اصلاح اتجاهات التعليم في العراق للمدة (١٩٦٩-١٩٧٠/٢٠١٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد(٣٤) المجلد (٩) ،٢٠١٣، ص١٦ .

علـى التعلـيم تكـاد تكـون ضـعيفة ، والسـبب الاساسـي هـو أن الأمـوال التـي تخصصـها الحكومات لتحقيق الهدف المنشود تصل بنسب منخفضة إلى المدارس[١٧٢].

وهنـاك حاجـة ماسـة لتحسيـن طـرق ونوعـية التعلـيم فـي العـراق وزيـادة الانفـاق عليهمـا مـن اجـل مواكبـة التطـور البشـري وتحسـين حالـة الانسـان العراقـي، والجـدول (١٧) يرصـد نسـبة الانفاق على التعليم من اجمالي إجمالي الناتج الاجمالي في العراق، وكما يأتي:-

الجدول (١٧)

نسبة الإنفاق على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق

للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) (مليون دينار)

السنوات	الأنفاق على التعليم (مليون دينار)	نسبة الأنفاق على التعليم من إجمالي الناتج الاجمالي%
2004	١,٨٠٢,٦١٠,٩	٣,٣
٢٠٠٥	١,٤٧٢,٧٨٨,٢	٢,٠
2006	٢,٠٥١,٩١٤,٣	٢,١
2007	٢,٧٢٨,٦٥٣,١	٢,٤
2008	٤,٩٤٣,١٨٩,٨	٣,١
2009	٥,٢٦٧,٥١٩,٦	٤,٠
2010	٦,٦١٧,٨٦٠,١	٤,٠
٢٠١١	٧,٨٤٢,٨٦٣,٦	٣,٦
٢٠١٢	٩,١٩٤,١٨٧,٢	٣,٦
٢٠١٣	١٠,١٠٥,٩٢٥,٣	٣,٦
٢٠١٤	١٠,٢١٢,٥٠٢,٢	٣,٩

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات القومية .

ويلاحـظ مـن الجـدول (١٧) أن نسـبة الأنفـاق علـى التعلـيم مـن أجمـالي الأنفـاق عـام ٢٠٠٤ بلغـت (٣,٣) وكانـت منخفـضة، بسبـب الأوضـاع المضطربـة التـي عاشـها البـلد، او بسبب توجه الحكومة نحو زيادة الانفاق العسكري وتنويع مصادر التسليح وغيرها.

---

[172] **Hallak , Jacques and Muriel Poisson , Corrupt Schools , corrupt universities: What can be done , UNESCO , Paris , 2007 ، p104** .

وانعكست الظروف التي مر بها العراق على واقع قطاع التعليم الذي انخفضت حصته من الإنفاق الحكومي وبالتالي عدم حصول قطاع التربية والتعليم على التمويل الكافي، وهو أمر ينبغي أن يكون من اولويات التنمية ، أذ أن التخصيصات المالية لكل من التربية والتعليم كانت منخفضة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، و يلاحظ أن التحرك الذي شهدته نفقات التربية والتعليم بعد هذه المدة ايجابياً إلا انه تحرك تحركاً طفيفاً ومتذبذباً ، ويكشف هذا التذبذب في الانخفاض والارتفاع في مؤشرات الأهمية النسبية للإنفاق على هذا القطاع الحيوي وعدم اعتماد سياسة صحيحة متكاملة ومناسبة لإعادة تأهيله وفقاً لخطط معدة ومدروسة من أجل تمكين الناس من مواصلة دراستهم وتحقيق التعميم الكامل، كما ان هذه النسب لا تكفي لتلبية المتطلبات الأساسية لتطوير البنى التحتية للتعليم وتحسين بيئة التعليم.

والملاحظ أن ما حققه العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤) من إنفاق عام على التعليم لم يتجاوز (٤%) تقريباً، وأن هذه النسبة مازالت منخفضة ولا يتم من خلالها النهوض بالواقع التربوي وتطويره ، قياساً بما حققته معظم الدول العربية والمجاورة التي بلغت ما يزيد عن (١٩%) من نسبة انفاقها على التربية والتعليم[١٧٣].

ومن المتعارف عليه في الأمم المتحدة ان كل دولار ينفق على التعليم يدر من (١٠- ١٥) دولاراً في الاقتصاد، وقد لا يوجد أحد في الحكومة او البرلمان يعرف هذه الحقيقة وإلا لعملت الحكومة أو البرلمان على زيادة حصة التعليم في الموازنة العامة اسوةً بدول الجوار وغيرها[١٧٤]. وبالرغم من التأكيد على زيادة الانفاق على التعليم، إلا أنه يجب ان يكون هذا الانفاق مرشداً، أذ أن التوسع به دون النظر الى المواءمة بين المخرجات وحاجات السوق قد يتسبب في نشوء حالة من البطالة، أو توظيف الكوادر في وظائف غير ملائمة الامر الذي يؤدي في النهاية الى نتائج سلبية تعوق عملية التنمية البشرية .

---

[١٧٣] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٢ ، ص٤٠ .

[١٧٤] عبد الجبار عبود الحلفي وسامي هاشم فالح الساعدي، الفساد في الحكومة رؤية تنموية، من وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٣، ص٨٦-٨٧ .

ثانياً: آثار الفساد على الصحة في العراق

أن موضوع الفساد المالي في قطاع الصحة لايزال موضع اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين اضافة الى وسائل الإعلام، لما يمتلكه هذا القطاع من اهمية كبيرة تسهم في دفع عجلة الحياة في وقت اصبحت الرعاية الصحية لها عالم خاص بزمن كثرت فيه الحروب وتلوث البيئة، وفي تقرير صدر في بغداد يكشف أخطر عمليات فساد مالي في وزارة الصحة والبالغ قيمتها (٤٤٥) مليون دولار، تتعلق بعقود للأدوية والأجهزة الطبية وعن حرق مخازن استراتيجية للأدوية في احد أحياء بغداد، بلغت قيمة محتوياتها (١٠٠) مليون دولار، كاشفًا عن معوقات توزيع الأدوية في المستشفيات والمستوصفات الصحية والتي من أبرزها تقدير الحاجة إلى هذه الأدوية، حيث يكون في اغلب الأحيان غير صحيح، وأوضح التقرير ان نقص الأدوية سببه الفساد في مختلف عمليات الاستيراد والخزن، إذ لا يتم اختيار الأدوية والمستلزمات الطبية على أساس الحاجة والأولويات وإنما على أساس العلاقات مع المكاتب العلمية التي تؤدي دوراً كبيراً في الفساد، وهذه المكاتب تقوم بدفع عمولات ورشاوى كبيرة للحصول على عقود توريد المواد الطبية، وهي التي تضع الأسعار والمواصفات دون أي منافسة، كما أن بعض هذه المكاتب تمثل شركات عديدة سيتم التكلم عنها لاحقاً[١٧٥].

وبعد التغيير الذي حصل في العراق وسقوط النظام بعد عام ٢٠٠٣ والذي شهد ارتفاع أسعار النفط لذروتها والتي سجلت أرقاما قياسية في عائدات العراق كان من المتوقع إن تشهد البلاد قفزة نوعية في مجالات الحياة كافة وفي المقدمة منها تطوير النظام الصحي للحفاظ على بعض المكتسبات التي تعد من منجزات الدولة العراقية وكوادرها الطبية وعقولها النيرة وخططها الاستراتيجية المنسجمة مع الأنظمة الرصينة التي أقرتها منظمة الصحة العالمية ، لكن الوقائع تشير الى عكس ذلك وانهيار تام في البنية التحتية لوزارة الصحة فضلاً عن الهدر في الموارد البشرية من خلال ممارسة الضغوط على الأطباء العراقيين ودفعهم إلى الهرب إلى المستشفيات الأهلية أو إلى شمال العراق وحتى خارج البلاد، ونتيجة هذا الخلل الواضح في ادارة القطاع الصحي

---

[١٧٥] بشرى الحمداني، فساد وزارة الصحة تخفيه الحرائق، شبكة اخبار العراق. متاح على الموقع: www.aliraqnews.com

هـو هـدر المليـارات علـى حسـاب المـواطن العراقـي البسيـط الـذي لا يحصـل علـى الحـد الأدنى من الخدمات الصحية .

وتشـير الأرقـام بـان حصـة الفـرد مـن هـذه الميزانيـة الضـخمة لا تزيـد علـى ١٢ $ دولار بينمـا تصـل فـي بلـدان أخـرى تحسـب فقيـرة قياسـاً لعائـدات العـراق النفطيـة لأكثـر مـن ٥٠٠ $ دولار وحتـى هـذا المبلـغ الضـئيل لا يصـل إلـى المواطـن الـذي لا يجـد الأدويـة فـي الصـيدليات الحكوميـة ومـن علامـات انهيـار النظـام الصـحي فـي الـبلاد ان اكبـر المستشـفيات التـي كـان يشـار إليهـا بالبنـان فـي الشـرق الأوسـط اختفـت أو تخلفـت، مثـال علـى ذلـك مستشـفى الرشيـد العسـكري الـذي اختفـى بالكامـل مـع أجهزتـه الطبيـة ومستشـفى ابـن البيطـار الـذي كـان نموذجـاً عالميـاً فـي الجراحـات الطبيـة الخاصـة بالقلـب والأوعيـة الدموية .

وكشف المفتش العام لوزارة الصحة عن عمليات الفساد في تحليل العروض، والتي قال إنها تبدأ من اللجنة الفنية كاشفاً عن اكبر عملية فساد في تاريخ وزارة الصحة حيث تمت إحالة (١٢) عرضًا إلى شركة واحدة هي شركة "GE " بمبلغ (٤٠٠) مليون دولار تضمن استيراد أجهزة طبية، وأوضح أن عملية الفساد في العرض الخاص بمعامل الأوكسجين البالغة (٤٥) مليون دولار والمخصصة لـ (٢٢) معملاً، قد أرسلت مواصفاتها المطلوبة إلى شركة واحدة وهي التي فازت بها بعد أن دفعت عمولات قيمتها (٥) مليون دولار.

وأن الفسـاد فـي مجـال الخـدمات الصـحية يمـس حيـاة الانسـان مباشـرةً ويعيـق سـعادته ورفاهيتـه، ومسـاس الفسـاد لحـياة الانسـان لا يقتصـر علـى حـرمانه مـن سـهولة الحصـول علـى الرعايـة الصـحية ووفـرة المستشـفيات المؤهلـة فحسـب، بـل يمتـد الـى عمليـات قـد تقـود الـى المـوت[١٧٦]، وأن الصـحة مـن أهـم عناصـر التنميـة البشـرية، ومـن دونهـا يصـعب تحقيـق مسـتوى تعليمـي جيـد، ويصـعب الحصـول علـى دخـل يبعـد الفـرد عـن خـط الفقـر ، فقطـاع الصـحة فـي العـراق لـم يخـل مـن آثـار الحـرب الأخيـرة، وأشـار تقريـر الأمـم المتحـدة والبنـك الـدولي الخـاص بالتقـديرات المشـتركة لإعـادة البنـاء والأعمـار فـي العـراق عـام ٢٠٠٣ ، إلـى أن (١٢%) مـن المستشـفيات تعرضـت إلـى أضـرار، فـي حـين تعرضـت (٧%) منهـا لعمليـات الفسـاد المتمثلـة بالسـرقة ، مـع إغـلاق (١٥%) مـن وحـدات العنايـة

---

[١٧٦] هديل مهدي كاظم الشكري، مصدر سابق، ص٣٣٨ .

بالأطفال، كما سرقت معظم التجهيزات والمستلزمات الطبية، الأمر الذي أثر في المستوى الصحي في العراق ، كما زاد الأمر سوءاً تحول جزء كبير من العراق بعد الحرب الأخيرة ، إلى بيئة ملوثة اشعاعياً، مما هدد بزيادة المخاطر الصحية للمواطنين ، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي وقلته، أثر في توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف ، وانخفاض المياه الصالحة للشرب، فعلى الرغم مما يعانيه هذا القطاع ، إلا أنه لم يعط أولوية في الإنفاق الحكومي ،إذ بلغ متوسط الأنفاق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) نحو (١,٨%) من إجمالي الإنفاق العام، وحتى هذه النسبة المتدنية اقترنت بالعديد من مظاهر الفساد، والتي بلغت مئات الملايين من الدولارات، فضلاً عن نقص الأدوية في مذاخر المؤسسات التابعة لوزارة الصحة نتيجة الى سرقتها وانتقالها إلى السوق السوداء، وهذا ما أكده في وقتها المفتش العام للوزارة والذي اشار إلى أن نقص الأدوية سببه الفساد في قطاعات الاستيراد والخزن، الأمر الذي يؤدي إلى نقله إلى الأسواق المحلية وبيعه في السوق السوداء، فضلا عن ذلك غياب المراقبة الحكومية والتي ادت الى استيراد عقاقير ملوثة بالإيدز عام ٢٠٠٦ ، بمبلغ (٣٠٠) مليون دولار تورط فيها مسؤول كبير في وزارة الصحة. ونتيجة لذلك فقد تراجعت مؤشرات الصحة في العراق عام ٢٠٠٥ إذا ما قورنت بسوء المرحلة التي مر بها العراق وهي مرحلة العقوبات الاقتصادية[١٧٧].

ويمكن لنا عرض بعض حقائق الفساد المالي في وزارة الصحة بإيجاز، وكما يأتي:-

أ- لم يكن تدمير البنى التحتية الصحية العائق الوحيد الذي يقف في طريق تطوير الواقع الصحي في العراق بل هناك عوامل أخرى، منها تسييس وزارة الصحة كونها خضعت للمحاصصة وأصبح القرار السياسي جزءاً من قرارها.

ب- إن نقص الأدوية سببه الفساد في قطاعات الاستيراد والخزن وان اختيار الأدوية والمستلزمات الطبية لا يتم على أساس الحاجة وإنما على أساس العلاقات مع المكاتب العلمية التي تلعب دوراً كبيراً في الفساد حيث تقوم هذه المكاتب بدفع عمولات ورشاوى كبيرة للحصول على عقود توريد الأدوية والمستلزمات الطبية .

---

[١٧٧] محمد جاسم عواد، أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق . متاح على الموقع:
www.almadasupplements.net

ج- تسرب الأدوية من المستشفيات و المخازن الدوائية نتيجة السرقات والفساد أدى إلى نقصها في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية وانتشارها وبيعها على ناصية الشوارع مثلما تباع السكائر والمرطبات لغياب الرقابة الحكومية.

ولم تقتصر آثار الفساد المالي في القطاع الصحي على الجانب المادي وانما امتدت الى الجانب البشري إيضاً، وهذا ما يبدو واضحاً في الشكل (١٥) والذي يوضح حجم الهدر في الموارد البشرية نتيجة أجراءات التعيين غير الرسمية، فضلاً عن الذين تلقوا مساعدة غير رسمية في التعيين .

شكل (١١)

يوضح الموظفين في وزارة الصحة العراقية المعينين بدون اجراءات تعيين رسمية والموظفين الذين تلقوا مساعدة في تعيينهم للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١)

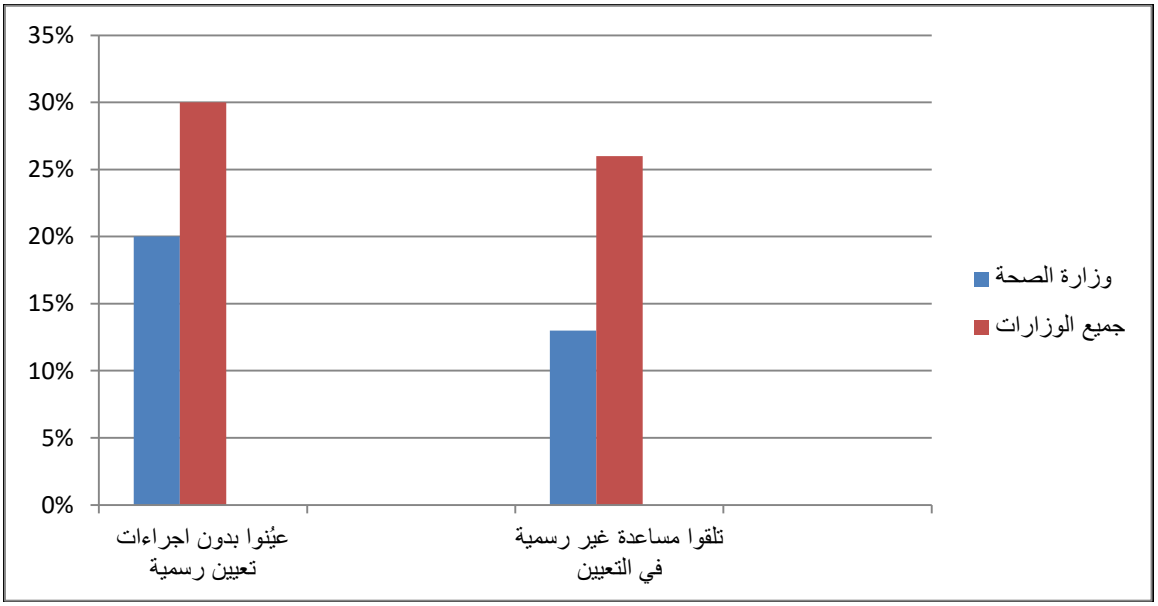

المصدر: هيئة النزاهة، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق- دراسة مدعمة بالأدلة، ٢٠١٢، ص١٤٨ .

ومن النقاط السابقة نرى ان الفساد اخذ يتوسع في مختلف قطاعات الصحة، وهذا ما تبرزه تقارير هيئة النزاهة التي تبين واقع حال المتهمين في وزارة الصحة المحالين الى محكمة الموضوع للعامين (٢٠١١ و٢٠١٤)، وكما موضح في الجدول(١٨) والذي نرى فيه ان اغلب مظاهر الفساد موجودة في وزارة الصحة، ابتداءً من الموظف البسيط وصولاً الى من يشغل درجة مدير عام او أعلى، كما سجلت مستويات الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين تراجعاً نوعيا وًكمياً بسبب انخفاض نسبة الإنفاق على

الصحة وتدني كفاءة المؤسسات الصحية، اذ يعكس حجم الانفاق على هذه الخدمات مدى امكانية رفع المستوى الصحي، باعتبار الانفاق على الصحة فعالية اقتصادية تتحقق من خلالها التنمية البشرية .

الجدول (١٨)

يبين واقع حال المتهمين في وزارة الصحة المحالين الى محكمة الموضوع للعامين ٢٠١١ و٢٠١٤ مصنفاً حسب نوع جريمة الفساد

السنة	من بدرجة مدير عام او اعلى	نوع جريمة الفساد						مجموع عدد
		الرشوة	الاختلاس	احداث ضرر متعمد بالمال العام	تجاوز حدود الوظيفة	جرائم التزوير		اخرى	المحالين
						تزوير الوثيقة المدرسية	بقية جرائم التزوير		
٢٠١١	٨	١٤	٤٦	٤٧	٦١	٦١	٧٢	٤٥	٣٤٦
٢٠١٤	١٣	٩	٦٣	٢٥	٥٩	٤		١٩٦	٣٥٦
المجموع	٢١	٢٣	١٠٩	٧٢	١٢٠	١٣٧		٢٤١	٧٠٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة ٢٠١١، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤ .

الانفاق على الصحة في العراق

أن مسألة الإنفاق على الصحة تعد في غاية الأهمية وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب أولويات الأهداف التنموية ونوعية العقبات التي تواجهها تلك الدولة، والصحة مكملة للاستثمار في التعليم، وذلك لأن الانفاق على الصحة يزيد من الانتاجية في المستقبل، وذلك بزيادة معدلات توقع العمر، وبهذا سيكون الاتجاه نحو التعليم أعلى اذا توقع الناس حياة عمل وايراد اطول[١٧٨]، وأن الكثير من الدراسات اظهرت ان لمتوسط دخل الفرد علاقة طردية قوية مع الانفاق الحكومي .

[١٧٨] مالكولم جبلز، مصدر سابق، ص٤٠٣ .

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الميزانية ما تزال نسبة الإنفاق الصحي على الفرد منخفضة جداً مقارنةً بدول اخرى، والجدول (١٩) يوضح النسبة المئوية للإنفاق الحكومي في الصحة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وكالآتي:-

جدول (١٩)

نسبة الإنفاق على الصحة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤

السنوات	الأنفاق على الصحة (مليون دينار)	نسبة الأنفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي %
2004	1,788,257.4	٣,٣
2005	1,469,086.2	١,٩
2006	١,٦٣٧,٦٩٦,٩	١,٧
2007	١,٧٨٩,٢١٦,٠	١,٦
2008	٢,٧٠٨,٩٣٤,١	١,٧
2009	٢,٦٦٦,٧٨٦,٢	2.0
2010	٣,٨٢٣,٠٥٦,٥	٢,٣
٢٠١١	٣,٩١٠,٨٠٤,٦	١,٧
٢٠١٢	٤,٣٦٤,٧٨١,٧	١,٧
٢٠١٣	٥,١٧٣,٠٧١,٠	١,٨
٢٠١٤	٤,٥١٦,٤٩٣,٧	١,٧

المصدر :- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الحسابات القومية .

إذ يلاحظ من الجدول (١٩) ان نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة في العراق من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من(٣,٣%) عام ٢٠٠٤ الى (١,٧%) عام ٢٠١٤ ، وهكذا استمرت وتيرة الانخفاض عاكسة تدهور الوضع الصحي في البلد، وقد يرجع الانخفاض في تلك النسب الى الاوضاع الامنية غير المستقرة التي شهدتها البلاد وإيضاً نتيجة ارتفاع الانفاق على الجانب الامني ، وأن ارتفاع هذه النسب وزيادتها مؤشر جيد يدل على ان قطاع الصحة يحظى بأهمية متزايدة لدى الدولة عبر الزمن، ولكن ما تزال هذه النسب منخفضة في العراق و بحاجة إلى تطوير في المجال الصحي بما يضمن الحصول على مستوى صحي يليق بالإنسان العراقي .

وتجدر الاشارة هنا رغم الاهتمام المتزايد بالواقع الصحي إلا ان دوره كان محدوداً في تحقيق الاستدامة نتيجة تذبذب نسب الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) .

ثالثاً: آثار الفساد على الدخل ومستوى المعيشة .

إن الفساد المالي والإداري يرهق الفقراء لصالح الأغنياء ويساعد على توسيع الفجوة بينهما وتراجع مستويات المعيشة، وبالتالي يضعف القدرة الاستهلاكية لقطاع واسع من السكان، مما يسفر عن إضعاف إحدى الحلقات الاقتصادية المهمة في المجتمع عن طريق استئثار نخبة معينة بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية .

أن الدولة تخسر مبالغ مالية ضخمة بسبب الفساد المالي والإداري ، نتيجة للتهرب الضريبي والكمركي ورشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءاً من الإنتاج أو الواردات في تقديرهم للضرائب المستحقة على بعض النشاطات الاقتصادية ، الأمر الذي يؤدي الى خسارة كبيرة للعائدات الضريبية والتي تعد من اهم مصادر الدخل للدولة، كما تؤثر الرشوة المتعلقة بالمشتريات الحكومية في خسارة كبيرة في موارد الدولة، نتيجة لتوجه هذه الاموال الى المشتريات التي يسهل إخفاء الفساد فيها بسبب عدم القدرة على تحديد اسعارها مثل المشتريات العسكرية من الطائرات والأجهزة الطبية المتطورة ، وإيضاً سوء استغلال الاموال العامة وتبديدها على مهرجانات وحفلات ورحلات سياحية لفائدة المسؤولين وعوائلهم بدلاً من توجيهها لمشاريع استثمارية تعود بقيمة مضافة لذلك الدخل.

ومما لاشك فيه ان انخفاض حجم الدخل نتيجة الفساد المالي له آثار مباشرة على مستوى معيشة الفرد واستمرار حالة الفقر وتردي الاحوال المعيشية للفقراء ، وإن تفاقم حدة الفساد في المجتمع يسهم في تراجع مؤشرات النشاط الاقتصادي وتدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١٧٩].

---

[١٧٩] عمر موفق وابراهيم حربي، الفساد الإداري والمالي في العراق التحديات والجهود المبذولة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد "٤٥"، ٢٠١٥،ص١٧٤ .

أذ تشير أحدى الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن زيادة قدرها ٠,٧٨% فقط في معدل الفساد تقلل من نمو الدخل السنوي بنسبة ٧,٨%.[١٨٠]

الانفاق الحكومي وإعادة توزيع الدخل

يشكل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الدخل القومي ويعد الأداة للتأثير في عملية التوزيع من خلال توجيه ذلك الجزء من الإنفاق نحو الفئات الفقيرة وهذا الجزء له تأثير كبير في متوسط دخل تلك الفئات، لذا فان للسياسة المالية الدور الرئيس في إعادة هيكلية الإنفاق الحكومي وكيفية توجيهه من اجل ان تستفيد جميع الفئات ولاسيما الفئة المتدنية الدخل من التنمية، والانفاق على نمو وإعادة توزيع الدخل وعلى مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة له أثار مباشرة في الدخل وخصوصية كبيرة عند الفئات منخفضة الدخل، وأن الإنفاق على هذه المؤشرات مرتبط في غالبية الدول بالحكومة لأن القطاع الخاص لايستثمر في هذه الجوانب لقلة مستوى الربحية فيه، وان الأدوات الحكومية في إعادة توزيع الدخل كثيرة سواء من خلال الإنفاق او من خلال الخطط الاقتصادية والضمان الاجتماعي أو من خلال الضرائب ولاسيما التصاعدية منها على الدخل.

لذا فإن للإنفاق الحكومي التأثير الكبير في الدخل من خلال الإعانات والتحويلات والمساعدات والإسكان ومشروعات الضمان الاجتماعي والإنفاق على الصحة والتعليم وكل هذه المؤشرات تعمل على تفعيل التنمية البشرية وتطويرها في حال تحجيم الفساد ومكافحته، لأنه يمثل العائق الأكبر للتنمية البشرية وهو ظاهرة معقدة تتداخل فيها قضايا مختلفة، ويفترض بالقيادة السياسية متابعتها بدقة والعمل على عدم انتشارها من خلال تحديدها ومكافحتها بسهولة عن طريق مساءلة ومحاسبة المسؤولين المتورطين بقضاياه، الامر الذي يؤدي الى التحسن النسبي في دخول الفقراء ويسهم في زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي على الخدمات العامة ورفع مستوى معيشتهم وانتشالهم من الفقر، ولاسيما أن مستويات المعيشة بين المحافظات تتفاوت من محافظة الى اخرى ، وكما مبين في الجدول (٢٠) .

---

[١٨٠] منى سالم وآخرون، ما بين الفساد والحكم الرشيد: نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية،(القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٠)، ص١٦ .

جدول (٢٠)

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني في العراق حسب المحافظة لسنة ٢٠١٢

المحافظة	النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني
نينوى	٣٤,٥
كركوك	٩,١
ديالى	٢٠,٥
الانبار	١٥,٤
بغداد	١٢,٠
بابل	١٤,٥
كربلاء	١٢,٤
واسط	٢٦,١
صلاح الدين	١٦,٦
النجف	١٠,٨
القادسية	٤٤,١
المثنى	٥٢,٥
ذي قار	٤٠,٩
ميسان	٤٢,٣
البصرة	١٤,٩

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٤ .

يتضح من الجدول اعلاه ان محافظة المثنى احتلت النسبة الاعلى للسكان لمن هم دون خط الفقر وبنسبة مئوية بلغت (٥٢,٥ %)، ثم تليها محافظة القادسية وبنسبة (٤٤,١ %)، فيما جاءت محافظة ميسان **بالمرتبة** الثالثة وبنسبة (٤٢,٣ %)، أما ادنى نسب السكان ممن هم دون هذا الخط هي كانت في محافظة كركوك وبنسبة (٩,١ %)، ثم محافظة النجف بنسبة (١٠,٨ %)، ومحافظة بغداد بنسبة (١٢%)، وكما مبين في الشكل البياني (١٦) .

الشكل (١٢)

يوضح النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني حسب المحافظة لسنة ٢٠١٢

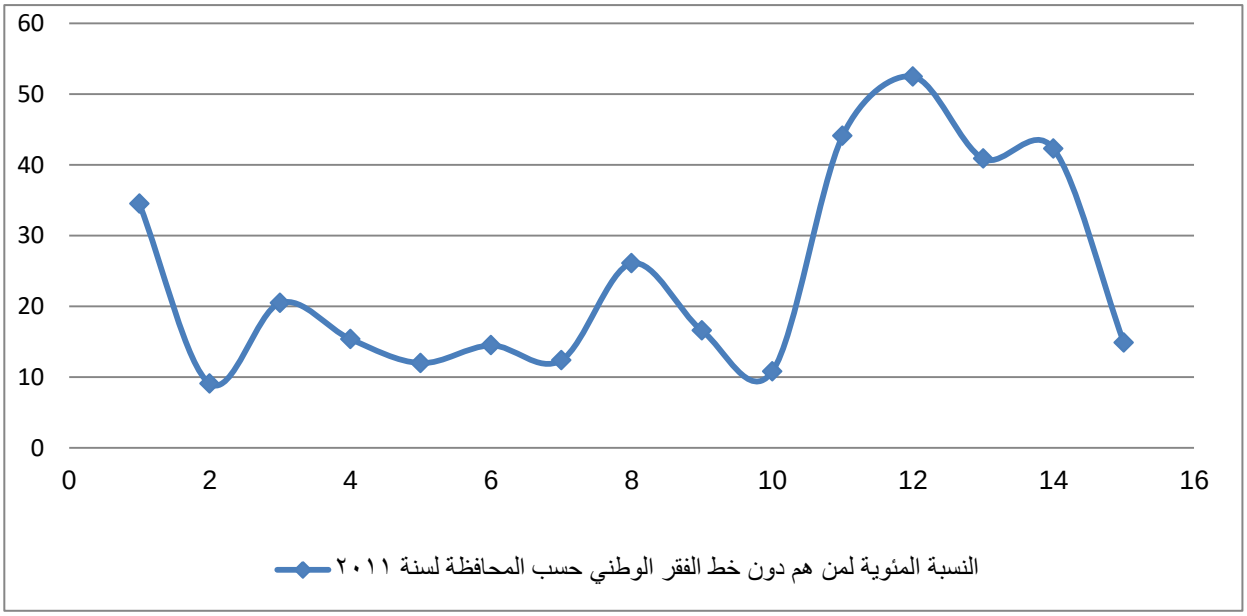

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على بيانات الجدول (٢٠).

والفقر يرتبط بعلاقة عكسية مع التنمية فكلما زاد الحرمان والفقر في المجتمع كلما قل التقدم والتطور فيه، فضلاً عن كونه يمثل العائق الاساسي امام حصول شريحة كبيرة من الفقراء على الفرص التعليمية والرعاية الصحية وبالتالي فهو يقرر مسيرة التنمية بكافة ابعادها .

يتضح مما سبق ان الفساد المالي ترك اثاراً سلبية على مؤشرات التنمية البشرية (التعليم والصحة والدخل) وهذا يبدو واضحاً في انخفاض نسب انجاز المشاريع الكلية المخططة لوزارتي التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة وكما مبين في الجدول (٢١) .

الجدول(٢١)

يوضح المشاريع الكلية المخططة للوزارات (التربية ، التعليم العالي، الصحة) ونسب انجازها للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

السنة	الوزارة	المشاريع الكلية	نسبة الإنجاز %
٢٠٠٨	التربية	١٧٩	٣٠,٥
	التعليم العالي	٣٤	٤٠,٢
	الصحة	٣١٨	٣٩,٧
٢٠٠٩	التربية	١٦٩	٧١,٩
	التعليم العالي	٣٢	٤١,٢
	الصحة	٣٢٧	١١,٣
٢٠١٠	التربية	١٣٢	٣٢,٢
	التعليم العالي	١٠٤	٣٩,٣
	الصحة	٣٤٩	٢٤,١
٢٠١١	التربية	١٣٥	١٨,٥
	التعليم العالي	١١٥	٤٦,٥
	الصحة	٢٥٥	٣٨,٥
٢٠١٢	التربية	١٨٧	٢٠,٢
	التعليم العالي	٤١٣	٤٠,٧
	الصحة	٢٣١	٣٠,٤
٢٠١٣	التربية	١٨٢	٦٧,٣
	التعليم العالي	٣٨٠	١٥
	الصحة	٢٤٣	٤٢,٤
٢٠١٤	التربية	١٧٥	٥٩,٦
	التعليم العالي	٣٢٣	١٤,٥
	الصحة	٢٠١	٤٨

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم متابعة تنفيذ المشاريع.

يلاحظ من الجدول (٢١) أن نسب الانجاز للمشاريع الكلية في الوزارات المذكورة اعلاه ذات نسب متدنية مختلفة، أذ كانت ادنى نسبة انجاز في وزارة التربية عام ٢٠١١ وبنسبة (١٨,٥%)، أما وزارة التعليم العالي فكانت ادنى نسب انجاز لها (١٤,٥%) في عام ٢٠١٤، وادنى نسبة انجاز كانت من نصيب وزارة الصحة عام ٢٠٠٩ والبالغة (١١,٣%) وهذا يأتي بسبب تفشي الفساد في تلك المشاريع مما يجعل تلك النسب متدنية وحتى المنجز منها غير متكافئ ، الأمر الذي دعا ببعض الوزارات المعنية الى تصنيف بعض المقاولين والشركات ضمن القائمة السوداء، إذ بلغ عدد الشركات السوداء في وزارة التربية شركة واحدة ، بينما وزارة التعليم العالي فقد ارتفع عدد الشركات السوداء فيها الى (٢٣) شركة، اما في وزارة الصحة فقد بلغ عددها (٧) شركات، وتدرج الوزارة الشركة ضمن هذه القائمة في حال قيامها بألأمور الآتية:-[١٨١]

١- الإخلال بأحد شروط التعاقد اتجاه الجهة المستفيدة من المشروع، أو مخالفة شروط المقاولة أو المواصفات الفنية المتعاقد عليها .

٢- ثبوت قيامها بتزوير احد العطاءات المقدمة .

٣- الامتناع عن توقيع العقد بعد التبليغ بقرار الإحالة .

المبحث الثاني

معالجة الفساد المالي والإداري وتعزيز التنمية البشرية

[١٨١] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الدائرة القانونية، قسم تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين .

(رؤية مستقبلية)

تعد مشكلة الفساد من أهم العقبات التي تواجه البلد في الوقت الحاضر، والتي تفاقمت بشكل كبير منذ النظام السابق وحتى وقتنا الحاضر، إذ لا يمكن تحقيق تقدم في عملية التنمية بفروعها المختلفة طالما يكون الفساد مستشرياً في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأن هدر وتبديد موارد البلد عن طريق الفساد يهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد. وهناك عدد من الحلول توضع من اجل معالجة الفساد المالي في العراق اهمها:-

أولاً// تعزيز الحكم الصالح في مواجهة الفساد المالي والإداري (الحوكمة)

تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي الى التركيز على التنمية البشرية ، التي تعني " توسيع خيارات الناس" وسبب ذلك أن النمو الاقتصادي في بعض البلدان لم يترافق مع تحسن مستوى معيشة أغلبية السكان، وبهذا المعنى فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تطور وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتم ربط مفهوم الحوكمة الجيدة مع التنمية البشرية، لأن الحوكمة هي الرابط الأساسي لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية، وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي أنان" بأنه قد يكون الحكم الصالح (الحوكمة الجيدة) بمفرده أهم عامل للقضاء على الفساد وتعزيز التنمية[١٨٢]، والحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو ذلك الحكم الذي يحارب الفساد ويدعم ويعزز ويصون رفاه الإنسان وطموحه ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات المجتمع تمثيلاً كاملاً ورعاية مصالح جميع أفراد البلد.[١٨٣]

فالتنمية تستلزم مؤسسات سليمة وخالية من الفساد، الذي يعد مشكلة من مشاكل سوء إدارة الحكم إن لم يكن أهمها، فالحكم الرشيد يقوم على المحاسبة و الشفافية و المساءلة والفاعلية وحسن الاستجابة و تتحدد أولوياته الاقتصادية والاجتماعية و

---

[١٨٢] اسلام بدوي محمود الداعور، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل/ كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨، ص٣٥ .

[١٨٣] أحمد صباح مرضي عقل، مصدر سابق، ص١٨٠ .

السياسية ، بتوافق الآراء ، أما سوء إدارة الحكم الذي ينتشر في ظله الفساد فيكون له أثر سلبيٌ، وتشير الدلائل إلى أن الصلة وثيقة بين الفساد و ضعف التنمية ويعزز كل منهما الآخر، فالفساد كالجرثومة الخبيثة تقوض أركانه الحكم الصالح ، وتدمر شرعيته السياسية، وتغتصب حقوق المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة السياسية، ويسهم الفساد في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي، وتكون الخيارات والقرارات خاطئة ، فتتسبب في تحويل الخدمات إلى جماعات المصالح المكتسبة على حساب الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها، وعند استشراء الفساد في المجتمع تهتز أركان الحكم وتنقص سيادة القانون، و لا يمكن التنمية البشرية من النهوض وخصوصاً في مجتمعات غير مستقرة سياسياً وتعاني العوز والتهميش والحرمان.

لذلك وضع اغلب الاقتصاديين في البنك الدولي طريقة لبناء مؤشرات تجميعية لمؤسسات الحكم استناداً إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي الكثير من دول العالم، وبدءاً من تعريف الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما، فإن أهم جوانب مؤسسة الحكم تشمل:-[١٨٤]

١- التعبير عن الرأي والمساءلة: وهو مقياس لقدرة مواطني البلد على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام وحرية تكوين الجمعيات.
٢- الاستقرار السياسي وغياب العنف: إذ يمكن زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب .
٣- السيطرة على الفساد: يقيس هذا المعيار مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة تتضمن أعمال الفساد الصغير منه والكبير، وإيضاً استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.
٤- نوعية الأطر التنظيمية: أي قدرة الحكومة على توفير تنظيمات وسياسات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص .

---

[١٨٤] برنامج الامم المتحدة الأنمائي٢٠٠٢، ص١٠٦-١٠٨ .

٥- سيادة القانون: يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها بما في ذلك حقوق الملكية ونوعية إنفاذ العقود والمحاكم والشرطة وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف .

٦- فعالية إدارة الحكم: وتتمثل بنوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله ونوعية إعداد السياسات وعن الضغوط السياسية.

يعد الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى، وكلما كانت القوى الاقتصادية والسياسية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد وتقل التنمية البشرية .

وفي السابق كان في العراق نظام واحد يقوم على جهاز واحد يتمثل في حزب واحد يتولى ممارسة السلطة وفق سياسة واحدة لا تقبل المعارضة، حيث لا تتعدد الآراء السياسية بل تتجه اتجاهاً واحداً ويحددها بنفسه، أما بعد ٢٠٠٣ وفي ظل تعدد الاحزاب والآراء السياسية واستخدام اسلوب المحاصصة الذي كان سبباً رئيساً لشيوع الفساد في العراق وتجذره وانتشار آلياته وثقافته ومساسه للمجتمع اكثر من مساس الارهاب، بالإضافة الى وجود اولويات تتعارض مع التنمية البشرية وتدفع نحو الهدر في المواد المتاحة وسوء استخدامها .

ومن اجل اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد وتحقيق الحكم الصالح يتوجب أن تكون هناك علاقة شراكة تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، واعادة بناء الحكم على اسس جديدة مثل النظام الرئاسي للحكم او تشكيل نظام الاغلبية السياسية لكافة الاطياف، وإقامة إستراتيجية شاملة ومتجددة ومتكيفة لعمليات التنمية البشرية الشاملة لإجتثات جذور الفساد والتخلف بكل مظاهره وأسبابه وآثاره المختلفة وانطلاق عمليات التطوير الشامل نحو حياة أفضل، عن طريق إلغاء البرلمان واسلوب المحاصصة الذي دفع البلد نحو الهاوية ومصير مجهول للأجيال اللاحقة .

ويمكن تطبيق الحكم الصالح أو(الرشيد) لمراقبة الفساد والحد منه وتحجيمه ووضع الاسس المتينة للقضاء عليه ومحاصرته في أضيق حدوده عن طريق عناصره الأساسية المتمثلة بالمشاركة والمساءلة والمحاسبة والشفافية .

١ – المشاركة:

أي مشاركة جميع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في الشأن العام ومناقشة سياسات الادارة العامة، ولكل مواطن (رجل أو امرأة) حق المشاركة في البرامج وسياسات صنع القرار مباشرةً او عبر مؤسسات او مجالس تمثيلية منتخبة، او عن طريق اجراء استبيانات او احصاءات سنوية تظهر مدى رضى او عدم رضى المواطنين عن مستوى أداء الإدارات العامة.

٢ – المساءلة والمحاسبة:

هي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية ومحاسبتهم إزاء قراراتهم وأعمالهم، ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة أمام مسؤوليهم المباشرين، وهكذا حتى قمة الهرم في المؤسسة، أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[١٨٥].

والمساءلة مسالة مهمة في الحكم الرشيد، ونرى في السنوات الأخيرة أنه ازداد الاهتمام بموضوع المساءلة على الصعيد المحلي أو الدولي وذلك لعدة أسباب منها :–[١٨٦]

أ– اهميتها في مقاومة الفساد الذي اصبح ظاهرة دولية وذات عواقب سيئة وخاصة على الدول النامية .

ب– زيادة المطالبة بحق التمتع بالديمقراطية والوعي السياسي للشعوب ونمو الاتجاه العالمي نحو المزيد من هذه المطالب .

ت– الاهتمام المتزايد بمحاربة الفساد، وبالتأكيد ان انعدام المساءلة سيؤدي الى انتشار وتفشي الفساد وان زيادة المساءلة بالتركيز على النتائج التي يمكن قياسها يساعد على الحد منه.

---

[١٨٥] ايمن احمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق ،(بغداد، مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب الاردن والعراق للنشر، ٢٠١٣)، ص٧ .

[١٨٦] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، مصدر سابق، ص٣١١–٣١٢ .

ث- تطور المعلومات والاتصالات، فالمعلومات هي العدو الطبيعي للفساد الذي ينمو ويستشري نتيجة عدم المعرفة والجهل والسرية، وعلى عكس ذلك محاربة الفساد والإصلاح يمكن تحقيقهما بصورة اكبر في ظل المساءلة والشفافية .

٣- الشفافية:

تعد الشفافية احد الادوات الفاعلة في دعم الحكم الصالح ، وذلك للدور الذي تلعبه في المحافظة على المال العام، إضافةً الى انها تسهم في تنمية الاقتصاد والوصول الى بناء مجتمع سليم قادر على مواجهة التحديات المختلفة كالفساد والغموض في اساليب العمل واجراءاته والروتين .

وأن للشفافية ولسيادة القانون اهمية كبيرة وحاسمة في محاربة الفساد وتقليصه، فمن دون الشفافية والمساءلة القانونية يطول عمر الفساد ويصبح أكثر إنتشاراً، وعليه فأن تحقيق النجاح في محاربة الفساد وتقليصه يتطلب من الحكومة اعتماد إجراءات إدارية جديدة في عرض وكشف المعلومات، ومعايير موضوعية لتقييم الأداء، أذ أن طريقة عمل الحكومات المتتالية منذ الاحتلال الأميركي تبدو غير صحيحة ، وذلك بتجاهلها الرأي الآخر المخالف أو المؤيد للأمور التي تهم غالبية أفراد المجتمع في العراق، وهذا ما يضيع المفهوم الأساسي للقضاء على الفساد، وهو الشفافية في عرض جميع الأمور على أفراد المجتمع[١٨٧].

ويبين أوغاز (بأن الفساد الكبير في الاقتصادات الكبيرة لا يؤدي فقط إلى حجب حقوق الإنسان الأساسية عن المواطنين الأفقر، بل إنما يهيئ أيضاً لمشكلات في الحوكمة ولانعدام الاستقرار، وإن الاقتصادات سريعة النمو التي ترفض حكوماتها التحلي بالشفافية وتتسامح مع الفساد، أي تهيئ لثقافة الإفلات من العقاب التي ينتعش في ظلها الفساد).[١٨٨]

---

[١٨٧] علي وتوت، ظاهرة الفساد في العراق (ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال)، مجلة النبأ، العدد"٨٠"، ٢٠٠٦، متاح على الموقع :
www.annabaa.org

[١٨٨] منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٤ : النمو النظيف في خطر، مصدر سابق.

ومن هنا ينبغي على السلطة فرض قضيتي الشفافية والمسألة على جميع مفاصل العمل للتخلص من آفة الفساد التي انتشرت في دوائر عديدة، والشفافية بدورها المنفذ الرئيس لرقابة الشعب على سلوك الحكومة والمنظمات والجمعيات والاحزاب والافراد ليطلع المجتمع على حسن الاداء من عدمه، وبذلك فهي الأداة التي تتيح للجمهور ولوسائل الاعلام القدرة على محاسبة ومساءلة من يسيء ويسلك سلوكاً بعيداً عن الأهداف المرسومة والقوانين المقررة من الشعب، وهذا بدوره يؤدي الى التخلص من كارثة الفساد التي يعيشها البلد .

ثانياً// تفعيل دور المؤسسات الرقابية المحلية لمكافحة الفساد المالي والإداري.

إن الاجهزة الرقابية تساعد في اكتشاف الفساد المالي والإدري عن طريق التخطيط السليم والتنفيذ الملائم والصحيح لعملية الرقابة، وتسليط الضوء على المناطق التي يكون الفساد فيها محتملاً، فعند تجاوز التكاليف الفعلية التكاليف المخططة بشكل ملحوظ، أو أن التنفيذ يأخذ وقتاً أكثر مما هو متوقع أو عدم تحقيق الأهداف المنشودة، تعد تلك مؤشرات على وجود الفساد، واحتمالية وجود أشخاص منغمسين ومتورطين في الفساد المالي، وقد تكون هناك عوامل أخرى تمنع تحقيق الأهداف منها على سبيل المثال، وجود عوامل بيئية صعبة، منعت من تحقيق الأهداف أو أنها ناجمة عن إهمال غير مقصود لم تأخذ في حساباتها كل الأخطار والكلف، فضلاً عن أن الرقابة قد نفذت بطريقة روتينية تعذر معه الاستدلال إلى دليل ملموس لوجود الفساد والمالي.

والذي يكون في اغلب حالاته ظاهرة يحاول مرتكبوها إخفاءها والتعتيم عليها وإظهار الأمر بعكس ما يحدث فعلاً، وتتفاوت وطأته وشدته ونمط ممارساته من مجتمع الى آخر، لهذا من الضروري ان يكون لجهود المكافحة وللأطراف المعنية بها رصيد معرفي عن خصوصية اوضاع الفساد في البلد المعني[١٨٩]، وتعمل كأداة فعالة لتشخيصه، فعدم الكفاءة وعدم الاقتصاد، ، والفشل في تحقيق الوصول إلى النتائج المطلوبة،

---

[١٨٩] احمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، نشر في كتاب مؤشر الفساد في الاقطار العربية– اشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص٤١ .

يستدل منها على وجود الفساد، فالأجهزة الرقابية تحتاج إلى التعمق في القضايا التي قد تثير شكوكه والتي قد يكون فيها للفساد المالي وجود بدرجة عالية، وفي العراق هناك مجموعة من المؤسسات الرقابية التي تم تشكيلها لتعمل على مكافحة الفساد المالي و كما يأتي[١٩٠]:-

١- **هيئة النزاهة العامة:** تعد هيئة النزاهة التي تأسست بموجب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ المؤسسة الرائدة في مجال مكافحة الفساد في العراق والمسؤولة عن التحقيق في حالات الفساد في المحافظات الخمس عشرة التابعة للحكومة الأتحادية، ولها صلاحية التحقيق في اي قضية فساد بواسطة احد محققيها تحت اشراف قاضي التحقيق المختص ويرجح اختصاص هيأة النزاهة على اختصاص الجهات التحقيقية الاخرى، ويتوجب على تلك الجهات إيداع الاوراق و الوثائق والبيانات المتعلقة بالقضية الى هيئة النزاهة متى اختارت ذلك ولها استخدام وسائل التقدم العلمي واجهزة والات التحري و التحقيق و جمع الادلة و على رئيسها توفير مستلزمات و متطلبات استخدامها في ميدان الكشف عن جرائم الفساد او منعها او ملاحقة مرتكبيها .

ومن الدوائر التي تقوم بالتحقيق في هيأة النزاهة هي دائرة التحقيقات والتي تتولى القيام بواجبات التحري و التحقيق في قضايا الفساد وفقاً لقانون الهيأة وقانون اصول المحاكمات الجزائية وتقوم الدائرة القانونية فيها بمتابعة القضايا و الدعاوى التي تكون الهيأة طرفا فيها بضمنها قضايا الفساد التي لايحقق فيها احد محققيها وتتولى دائرة الوقاية بملاحقة تقديم تقارير الكشف عن الذمم المالية و مراقبة سلامة و صحة المعلومات المقدمة فيها[١٩١]، وحالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال:-

---

[١٩٠] المجلس المشترك لمكافحة الفساد ،" الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق ٢٠١٠- ٢٠١٤"، ص٥-٩ .

[١٩١] كاظم عبد جاسم الزيدي، المعالجة القانونية للفساد في القانون العراقي. متاح على الموقع : www.kitabat.com

أ. وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة .

ب. عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية .

ت. تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عن طريق كشف ذمم المسؤولين المالية ومراقبتهم عن طريق هذه الهيأة .

وخلال السنوات الأخيرة ازداد عدد حالات الفساد التي تحقق فيها الهيأة وتقدمها الى المحكمة ازدياداً كبيراً، ومع تحسن سمعتها وقدراتها تدريجياً أزداد عدد حالات الأخبار عبر الخطوط الساخنة سواء شخصياً أو دون تحديد هوية المخبر، وبالتالي ارتفعت عدد التحقيقات الجنائية للهيئة من (٧٨٦) عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الى (٦٧٧٩) عام ٢٠٠٩، والى (١١٦٧١) عام ٢٠١١، وبنتيجة هذه التحقيقات تضاعف عدد المحالين الى القضاء بتهم فساد مختلفة أكثر من خمس مرات، وذلك من (١٠٨٤) في عام ٢٠٠٩ الى (٥٦٨٢) في عام ٢٠١١، كما تضاعف عدد المدانين بجرائم فساد مختلفة أكثر من ست مرات، وذلك من (٢٥٧) في عام ٢٠٠٩ الى (١٦٦١) في عام ٢٠١١، منهم (٨٦٧) حكموا حضورياً ونُفذ الحكم فيهم[١٩٢].

وبإستعراض ما حققته هيأة النزاهة لسنة ٢٠١٤ في محاربة اشكال الفساد في العراق، في تقرير يبين اعداد المتهمين المضبوطين للجرائم المشهودة وفقاً لنوع الجريمة وحسب المحافظات العراقية، وكما هو موضح في الجدول(٢٢) .

الجدول (٢٢)

المتهمون المضبوطون في جرائم الفساد المشهودة لعام ٢٠١٤ مصنفاً وفقاً لنوع الجريمة وقيمة المضبوطات

ت	اسم المكتب	عدد العمليات	عدد المتهمين المضبوطين	نوع الجريمة					المضبوطات	
				التزوير	الرشوة	تجاوز الموظفين	الاختلاس	اخرى	قيمة المضبوطات	موجودات

(192) United Nations Development Programme , Iraq , corruption and integrity challenges In the public sector of Iraq , An evidence based study , 2012 ,p12 .

١	بغداد	١١	١٩	١	٦	١	٠	١١	٥٩٧,٥٠٠,٠٠٠ + ٥,٥٠٠ دولار امريكي	نسخة من الصك المزور والمرقم(٠٠٣٤١٠٤) + صك بمبلغ عشرين مليون دينار
٢	واسط	٢	١٢			٦		٦		
٣	بابل	٦	٥					٥		
٤	ذي قار	٢	٢		١			١	١,٠٠٠,٠٠٠	
٥	كربلاء المقدسة	٢	٢				٢		٤٣٩,٥٠٠,٠٠٠	مجموعة من الكيبلات (٤) واعمدة الكهرباء (٥٥) + ثلاث جثث بلاستيكية
٦	ميسان	١	٢	٢						
٧	البصرة	٧	٥		٢			٢	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	حاوية ادوية/مستمسكات مزورة/عقود/برادات
٨	القادسية	١	١		١				٢٥,٠٠٠	-
٩	كركوك	٢	٠							
المجموع		**٢٤**	**٤٨**	**٣**	**١٠**	**٧**	**٢**	**٢٦**	**١,٠٦٢,٠٢٥,٠٠٠ + ٥,٥٠٠ دولار امريكي**	
النسبة المئوية				**%٦,٢٥**	**%٢٠,٨٣**	**%١٤,٥٨**	**%٤,١٧**	**%٥٤,١٧**		

المصدر: تقرير هيئة النزاهة، دائرة التحقيقات ، ٢٠١٤، ص١٤٨ .

من الجدول(٢٢) نلاحظ ان العدد الكلي (٤٨) متهماً من الذين تم ضبطهم بالجرم المشهود في عمليات ضبط خلال عام ٢٠١٤، كانت نسبتها بالنسبة لنوع الجرمية تتوزع كالاتي : (١٠) متهمين ضبطوا بالرشوة وتمثل نسبة (٢٠،٨٣%) من العدد الكلي للمتهمين المضبوطين، و (٢٦) متهماً ضبط بجرائم متنوعة تمثل نسبة (٥٤،١٧%) و(٧) متهمين ضبطوا بجريمة تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وبنسبة (١٤,٥٨%) من العدد الكلي من المتهمين المضبوطين وهي النسب الأعلى .

بينما كان المتهمون المضبوطون بالجرم المشهود لجرائم التزوير بعدد (٣) وجرائم الاختلاس بعدد (٢)، وكانت اسهامات مكاتب التحقيق متفاوتة من حيث العدد والنسب

في اعداد المتهمين المضبوطين فقد جاءت المكاتب الأكثر عدداً بضبط المتهمين كالآتي: بغداد بنسبة (٥٨،٣٩%) وبعدد (١٩) متهماً وهي اعلى نسبة بين المحافظات، وبعدها واسط بنسبة (٢٥%) ، وبعدد (١٢) متهماً، بينما كانت اقل اعداد للمتهمين المضبوطين في القادسية بعدد (١) متهم وبنسبة (٢،٠٨%) وفي كل من كربلاء المقدسة، وميسان بعدد (٢) وبنسبة (٤،١٧%) لكل منها وهي تمثل المجموعة الأقل من حيث اعداد المتهمين المضبوطين، ويمثل هذا التقرير جزءاً لا يستهان به من عمل الجهات الرقابية التي تسعى جاهدة لمكافحة الفساد بمختلف مظاهره والقضاء عليه.

مع الملاحظة بأن هيئة النزاهة العامة قد لعبت دوراً ضئيلاً في مكافحة الفساد المالي الإداري، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها:[١٩٣]

- **أسباب قانونية**، فعلى سبيل المثال لا يمكن إحالة الموظف المتهم بالفساد للمحاكمة إلا بموافقة الوزير المعني، وهذا الأخير اذا كان مشاركاً في الفساد فإنه لا يوافق، وان لم يكن فإنه يرفض أيضاً، لأنه يعتقد ان الكشف عن فساد في وزارته يؤثر على سمعته وسمعة، وزارته ويجب إبلاغ دائرة الشؤون القانونية في الوزارة المعنية قبل بدء المحاكمة في قضية الفساد، وهذا ما يجعل المفسدين على علم بذلك وبالتالي يتسنى لهم الهرب والتخلص من قبضة العدالة والقانون .
- **أسباب سياسية:** والتي عرقلت وما تزال تعرقل عمل هيأة النزاهة، وذلك لأن بعض الكيانات السياسية تدافع عن أنصارها المسؤولين في الدولة على الرغم من تورطهم في قضايا الفساد.

ويجدر بالذكر ان هذا الدور الذي وصفناه بالضئيل للهيأة في مكافحة الفساد المالي في العراق، فقد كلف القضاء أكثر من (١٥) قاضياً و(٢١) محققاً تناولوا قضايا الفساد المالي وقدموا حياتهم مهراً لمكافحته.

٢- **<u>ديوان الرقابة المالية</u>** : بدأت الرقابة المالية في العراق بتشريع رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ في العراق وقد واكبت التطورات في تشريع النشاط الرقابي وتم اجراء آخر تعديل على قانونها رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ والمعدل بموجب الأمر التشريعي (٧٧) لسنة ٢٠٠٤،

---

[١٩٣] سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، <u>الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي</u>، (بغداد، من منشورات الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، ٢٠٠٨)، ص١٤٤-١٤٥ .

واستمر الديوان بممارسة نشاطه وبمهمة تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية والتنسيق مع هيأة النزاهة ومكاتب المفتشين العمومين والأجهزة الرقابية الأخرى لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد بمختلف اشكاله [١٩٤].

وقد أظهر تقرير لديوان الرقابة المالية في عام ٢٠١١ ، بأن جزءاً كبيراً من المعاملات يعتمد على ادعاءات احتيالية، وتتم عبر وثائق احتيالية تخفي غرضها الحقيقي وأن رأس المال المأخوذ غير موثق على نحو صحيح، وان الاموال التي خرجت في هذا العام ادت الى استنزاف العراق، إذ يشير التقرير الى إن (٨٠%) من حوالي واحد مليار دولار، يتم تحويلها خارج العراق كل أسبوع لا يقابلها شيء داخل للاقتصاد العراق، ويشير التقرير إلى إن الأموال التي يتم شراؤها من مزادات العملة التي يديرها البنك المركزي، مرتبطة بصفقات غير قانونية، مع احتمال شمول تلك الصفقات بأموال مفقودة خارج العراق، وأن ديوان الرقابة المالية يتولى الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لرقابته وتدقيقها، وهو الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق.

ويمكن زيادة دور الرقابة المالية عن طريق تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة الفساد وعدم استثناء المسؤولين من المساءلة القانونية وتقديم كشوفات بأوضاعهم المالية وتطبيق اجراء (من اين لك هذا) .

٣- **<u>المفتشون العموميون</u>** : أنشأت مكاتب المفتشين العموميين في كافة الوزارات بموجب الأمر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤، مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة وتدريب منتسبي الوزارة على اساليب كشف الفساد والقيام بأعمال التحري والتفتيش وتفعيل دور الرقابة الاستباقية والتعاون مع هيئة النزاهة عن طريق التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

وتضمن التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤ لمكتب المفتش العام الفصول التي تناولت انشطة المكتب في مجالات عمله رقمياً وبيانياً وهي تفصح عن تحقق حزمة من المنجزات

---

[١٩٤] المجلس المشترك لمكافحة الفساد ، <u>مصدر سابق</u>، ص٥ .

توجت بما تم استرداده من الاموال الى الخزينة العامة أو تلك التي هي قيد الاسترداد اجمالاً، كما في الجدول (٢٣)، والتي يمكن توضيحها بالآتي:-[١٩٥]

جدول (٢٣)

المبالغ المستردة او قيد الاسترداد الى الخزينة العامة للدولة

اجمالي المبالغ	قيمة المبالغ
اجمالي المبالغ التي تم استردادها فعلاً لصالح الخزينة العامة للدولة	(٣٠٨,٠٩٣,٠١٨,٩١٥) دينار
اجمالي مبالغ القضايا قيد التحقيق	(١٢١,٤٩٧,٣٢١,٤٠٠) ديناراً (١٨,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً
اجمالي المبالغ الموصى باسترجاعها	(١,١٨٤,٤٨٧,٠٠٠) دينار (٥٠,٠٠٠) دولاراً
المجموع	**(٤٣٠,٧٧٤,٨٢٧,٣١٥) ديناراً** **(١٨,٠٥٠,٠٠٠) دولاراً**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمكتب المفتش العام ٢٠١٤، ص٩ .

٤- **المؤسسات القضائية** : إن القضاء في العراق جهة مستقلة وخاضع لرقابة المجلس الأعلى للقضاء وشرعت مجموعة من القوانين التي تجرم الفساد وتلاحق مرتكبيه، عليه فأن المؤسسات القضائية تسهم في ايجاد بيئة قضائية نزيهة، وتعمل أداة القضاء في كشف ومحاربة الفساد بتطبيق التشريعات والقوانين والعقوبات على مرتكبي الفساد وإنزال القصاص العادل على مرتكبيه، فنزاهة المؤسسات القضائية لا تكفي للحفاظ على ثقة الجمهور في النظام القضائي إذا كانت الإدارة المحيطة بها غارقة في ممارسات الفساد .

٥- **منظمات المجتمع المدني** : وهي منظمات غير حكومية انشأت حسب القانون المرقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ وهدف الأمر الى تنظيم عمل تلك المنظمات وعدم اساءة استغلالها لغير اهدافها التي انشأت لأجلها ومن اعمالها مكافحة الفساد والأمية وتشجيع التعليم وحماية حقوق المواطنين والتزاماتهم وحماية الموروث الثقافي والتراثي والاحتفاظ به للأجيال القادمة، فالعراق يمتلك منظمات مجتمع مدني رصينة قادرة على خلق شراكات مع منظمة الشفافية العالمية لتنفيذ احتياجات عملها من داخله، وخير مثال ما اقرته المنظمة في مؤتمرها الاخير في العاصمة البرازيلية من اختيار منظمة مجتمع مدني عراقية للشراكة معها وتمثيلها في المنطقة العربية لقياس مدركات الفساد وهي شهادة

---

[١٩٥] مكتب المفتش العام، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤، ص٩ .

تعتز بها المنظمات العراقية والعراق ودليل موثوقية ومصداقية كثير من منظمات المجتمع المدني العراقية ورغم ذلك فقد استبعدتها المنظمة من الاشتراك في التقويم في تقريرها الأخير لعام ٢٠١٢[١٩٦].

ولزيادة دور هذه المنظمات يجب ان تقوم بواجبها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات لتوعية الجماهير والسير بهم نحو الطريق الصحيح، والذي تنعكس آثاره بمعرفتهم بما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق .

٦- **شبكة الأعلام** : انشأت الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال (شبكة الأعلام العراقي) بموجب الأمر (٦٦) لسنة ٢٠٠٤، أذ يهدف الى انشاء مؤسسات كفيلة بإعلام الشعب العراقي وتثقيفه وانشاء منبر حر يحترم حقوق الإنسان وحرياته ويعزز الدور الرقابي للأعلام على المؤسسات والدوائر من اجل رصد وكشف اي حالات فساد او غير قانونية[١٩٧].
أذ يمكن تفعيل دور الأعلام الحر في هذا المجال من خلال توجيه المجتمع وتوعيتهم بترك التعامل مع الفساد والمفسدين، وذلك لما له من أثار غير مرغوب فيها على مستقبل الأجيال .

٧- **مكتب منسق دولة السيد رئيس الوزراء للشؤون الرقابية** : هو مكتب عمل منذ تأسيسه على اعتماد البرامج الفنية والمهنية بالتنسيق مع مكاتب المفتشين العموميين استهدفت تطوير البيئات التنظيمية لهذه المكاتب الخاصة في مجال بناء الهياكل الإدارية والتنظيمية وتحديد الوصف الوظيفي للعاملين وتوزيع المهام والأدوار وتطوير البرامج والأدلة في مجال التفتيش والرقابة وتقويم الأداء والتحقيق الإداري .

٨- **لجنة النزاهة في مجلس النواب** : تختص اللجنة كما جاء في المادة (٩٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب بما يأتي:-
أ- متابعة قضايا الفساد في مختلف اجهزة الدولة .
ب- مراقبة ومتابعة الهيئات الرقابية وغيرها من الهيئات المستقلة .
ت- اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة .

---

[١٩٦] هيئة النزاهة، العراق في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ .

[١٩٧] نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري (دراسة محاسبية تحليلية)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد"٦"، ص٩٥ .

وبالرغم من الصلاحيات المخولة لمجلس النواب في المادة (٦١) لسنة ٢٠٠٥ وضمن الفقرات سادساً وسابعاً وثامناً من تلك المادة، أن الآليات والأحكام الخاصة بمنح الصلاحيات لمجلس النواب لمساءلة رئيس الجمهورية أو إعفائه من منصبه، وكذلك مساءلة رئيس الوزراء أو الوزراء وسحب الثقة عنهم، وفقاً لضوابط وأحكام اقرها الدستور، إلا أن هذه الصلاحيات لم نلاحظ لها أثراً في محاسبة أو اقالة أي وزير او نائب واحالته الى القضاء بسبب الفساد، وقد يرجع ذلك الى الانتماءات الحزبية التي ينظم إليها معظم الوزراء والنواب داخل المجلس .

٩- **المجلس المشترك لمكافحة الفساد** : تأسس المجلس بموجب الأمر الديواني المرقم ٩٩ في ٢٠٠٧/٥/٣٠ برئاسة السيد الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية رؤساء كل من (مجلس القضاء الأعلى وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة)، ومنسق السيد رئيس الوزراء للشؤون الرقابية وممثل عن المفتشين العموميين، وقد استهدف المجلس التنسيق بين اجهزة مكافحة الفساد الممثلة في هذا المجلس لضمان توزيع الأدوار فيما بينها، وتفعيل جهودها وتقديم التوصيات والمقترحات بشان التشريعات والإجراءات والأنظمة المناسبة، وبناء جبهة قوية لمواجهة ظواهر الفساد الكبيرة والتحديات المختلفة[١٩٨] .

وبالرغم من تعدد المؤسسات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد بجميع اشكاله في العراق، وكل مؤسسة تضم مديراً وعدداً من المنتسبين ، فضلاً عن المخصصات الاضافية التي تشمل كل مؤسسة من هذه المؤسسات ، وهذا بحد ذاته يحتاج الى اموال طائلة لتغطية تلك النفقات المخصصة لتلك المؤسسات الرقابية، وكل ذلك من اجل ملاحقة الفساد والقضاء عليه، إلا أن تلك المؤسسات لم تكن شجاعة بالمستوى المطلوب في مكافحة الفساد وردع المفسدين لتحقيق مجتمع نزيه خال من الفساد .

ثالثاً// تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري.

اعدت منظمة الشفافية الدولية الأنموذج الإصلاحي لمكافحة الفساد وتم التركيز فيه على اركان النزاهة، والتي من اهمها تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتشير

---

[١٩٨] المجلس المشترك لمكافحة الفساد، مصدر سابق، ص٩ .

الدراسات والبحوث التي تتناول ظاهرة الفساد الى ان عملية مكافحة الفساد تقوم على اساسين هما:-[١٩٩]

١- العقاب: حيث يكون القانون في القسم الأكبر من جرائم الفساد هو العامل الحاسم في مكافحة الفساد عن طريق ما يحدده من انماط وممارسات للفساد، ويضع العقوبات الجزائية لها والأساس القانوني لعملية مكافحة الفساد بطريقة لاحقة بعد وقوعه وهي مكافحة الفساد عند المصب .

٢- الوقاية: ولها إجراءات وآليات متعددة ومتنوعة وتعتبر عاملاً حاسماً في الحد من الفساد، وهي تمثل مكافحة الفساد قبل وقوعه وعند المنبع، ويعد النظام الرقابي من اهم الإجراءات الوقائية من جرائم الفساد، وتتطلب عملية مكافحة الفساد انشاء نظام رقابي رصين وفعال ومستقل تكون مهمته الاشراف والمتابعة والمراقبة على الأجهزة والمؤسسات في الدولة .

وكل تلك الأمور في حاجة الى جهد كبير من جانب كل المؤسسات، وفي ظروف كالتي يمر فيها العراق يكتسب وجود مؤسسات المجتمع المدني أهمية استثنائية، وقد ألزم الدستور العراقي حرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعم استقلاليتها وتطويرها وتحقيق الاهداف المشروعة لها، لأنها تمثل جسور التواصل وتوصيل المطالب والتوعية بالسياسات، لذلك لم يكن مفاجئاً أن يأتي تقرير التنمية البشرية العراقي لعام ٢٠٠٨ ليلفت الانتباه الى دور منظمات المجتمع المدني، ويدعوها للشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص، باعتبارهم شركاء أساسيين في التنمية، وليوضح جوانب الشراكة القائمة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة تحديات وظروف ما بعد الأزمة[٢٠٠].

---

[١٩٩] إسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد (دراسة حالة العراق)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد"٦"، السنة الثانية، ص٣٩٣ .

[٢٠٠] عدنان ياسين مصطفى، الفساد وحكم القانون الحاجة الى نهج تنموي تشاركي، جمهورية العراق، هيئة النزاهة، ص١١٥.

وأن دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد يتضح عن طريق عدة محاور منها :[٢٠١]

أ- التوعية الشعبية بمخاطر الفساد من خلال بيان ظواهر الفساد وآثاره المباشرة على المواطن وتدميرها لحياة المجتمع ككل، وأن زيادة وعي المجتمع يؤسس الى تفعيل دور الرقابة الشعبية التي هي من اهم وسائل مكافحة الفساد .

ب- بذل الجهود لإبقاء قضايا الفساد في رأس قائمة اهتمامات المجتمع المدني، وترسيخ قيم أخلاقية معارضة للفساد ومقبولة من قبل المجتمع .

ت-القيام بجهود إعلامية واسعة ومستمرة حول قضايا الفساد من خلال نشر المعلومات عبر وسائل الاعلام واطلاع الافراد عليها في سبيل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد والدفع باتجاه المشاركة في محاربته وتنمية الإحساس بالمواطنة لدى الإفراد.

ث- الاستمرار في تأدية الدور الذي تحاول بعض مؤسسات المجتمع المدني القيام به، وهو ارساء اسس الثقافة المدنية عن طريق التعليم، التدريب، النشر والاعلام، فهذه الثقافة المدنية تمثل شرطاً من شروط احداث التحول في محاربة الفساد وفضح أنواعه والتوعية لنتائجه .

ج-السعي من خلال المواطنين، الإيجاد قاعدة اجتماعية واسعة لمؤسسات المجتمع المدني واشراك المواطنين في مجموعات ذات مصالح مشتركة ضد الفساد .

ح-اصدار نشرات توعية حول اسباب الفساد ونتائجه والتركيز على ادراج ذلك في مناهج التربية الوطنية لطلبة المدارس وعقد ندوات تلفزيونية وعروض مسرحية والتنبيه الى خطورة هذه الظاهرة وسبل الحد منها .

خ-توضيح المفاهيم والمصطلحات المؤثرة في عملية نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد وتفعيل القوانين من اجل عدم خلط الاوراق والمفاهيم من قبل البعض بقصد التستر على الفساد أو الفاسدين[٢٠٢].

رابعاً// تفعيل إدارة الخدمات

---

[٢٠١] تحالف مؤسسات المجتمع المدني من اجل النزاهة خطوة متقدمة لنشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد. متاح على الموقع :
www.sabahalsaadi.com

[٢٠٢] إسراء علاء الدين نوري، مصدر سابق، ص٣٩٥ .

بمعنى أن يطال جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وتعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور وتطوير التنمية الأولوية الأولى من أجل معالجة حالات الفساد المالي في البيئة المحلية، والتفعيل هنا يقتضي أن يتناول ثلاث قضايا أساسية هي:[٢٠٣]

١- هيكلية هذه الإدارات وبنيتها وتحديد مهامها وصلاحياتها بحيث يعاد تكوينها على أسس علمية ومسلمات معروفة أبرزها خلو هذه التنظيمات والهيكليات من الازدواجيات وتنازع الصلاحيات إيجاباً كان أم سلباً وبالتالي هدر النفقات وضياع المسؤولية وسوء تحديد المهام وتقادم شروط التعيين .
٢- تحديث أساليب العمل، بحيث يعاد النظر في هذه الأساليب لجهة تبسيطها وجعلها أكثر مرونة وتحديد أصول أنجاز المعاملات لمنع وقوع الفساد فيها.
٣- الأهتمام بالعنصر البشري في هذه الإدارات بحيث يختار الأجدر والأنسب على قاعدة تكافؤ الفرص والمؤهلات والتنافس والعمل على إيجاد الحلول لمعالجة أي ظاهرة سلبية .

خامساً// الأستخدام الأمثل للموارد المتاحة

ان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كافة المجالات ومنها مجال الاستثمار يعمل على خلق موارد مالية تسرع من عملية التنمية البشرية، أي تزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع الضرورية وتزيد من التراكم الرأسمالي عن طريق استراتيجيات مدروسة مسبقاً مع الاهتمام بحق الأجيال القادمة في استخدام هذه الموارد وخاصة النفطية منها مع تلبية حاجة الأجيال الحالية[٢٠٤].

وتعد استراتيجية أو موازنة تنمية الأقاليم من الأمور المهمة وحديثة الاستخدام في العراق، إذ تهدف هذه الموازنة إلى تقليل التفاوت التنموي بين المحافظات ووحداتها الادارية وخاصة في مجال الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية وذلك من خلال

---

[٢٠٣] نادية شاكر حسين، مصدر سابق، ص١٠٧- ١٠٨ .

[٢٠٤] حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة ،العدد "٢٥"، ص١٨٤ .

تخصيص نسبة معينة من الموازنة الاستثمارية توضع تحت تصرف المحافظات ومجالسها لأجل توزيعها على الانشطة والقطاعات التي تراها الإدارات المحلية ضمن الأولويات التنموية وبما يعزز الادارة اللامركزية للتنمية في العراق[٢٠٥]، والإلمام الدقيق بإمكانات البلد الاساسية والفرص المتاحة والتحديات التي تعترض تحقيق التنمية، كما يجب ان تعكس تلك الرؤيا المزايا النسبية للبلد.[٢٠٦]

ويتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال استصلاح الأراضي الزراعية بتخصيص الموارد المالية اللازمة مع الإعتماد على أساليب الزراعة الحديثة والمتطورة، وكذلك يتطلب الأمر الاهتمام بالقطاع الصناعي وفق استراتيجية شاملة وزيادة معدل الإستثمار الصناعي وتشجيع الصناعات الخفيفة والحرفية الصغيرة بالاعتماد على الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة بما فيها القوى البشرية الماهرة والمدربة وهذا بدوره يؤدي الى ما يأتي:-[٢٠٧]

١- القضاء على ظاهرة البطالة لكونها صناعة كثيفة العمل .
٢- خفض معدلات التضخم والقضاء عليه نتيجة زيادة العرض السلعي .
٣- اللجوء إلى الصناعات الأكثر تطوراً والى الصناعات الثقيلة مستقبلاً .
٤- التشابك الصناعي والقطاعي وتعمق الروابط الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة الوفورات الخارجية مما تزيد من قيمة المضاعف.
٥- خفض معدلات الفقر وذلك بسبب استخدام الموارد المحلية وتشغيل ممن لا يمتلكون الخبرة والمهارة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة معدل الدخول للإفراد وزيادة الطلب على المنتجات المصنعة الاستهلاكية والتي تؤدي إلى خفض أسعار منتجاتها والتي سوف تحقق في النهاية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي .

---

[٢٠٥] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية لعام (٢٠١٣-٢٠١٧) في العراق ، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١٣ ، ص٤٠ .

[٢٠٦] محمد فرج الخطراوي، مشروع استراتيجية التنمية الصناعية في السعودية، ٢٠٠٢، ص٣ . معلومات متاحة على الموقع : www.mep.gov.sa

[٢٠٧] علي عبد محمد الراوي، الفقر والبطالة والسياسة الإستثمارية في العراق- تحديات ومهام وفرص، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد "٧"، ٢٠٠٣، ص٥٤- ٥٥ .

سادساً// التخطيط أساس التنمية البشرية

التخطيط هو عملية واعية ومقصودة تنطلق من امكانيات المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية، وعملية تخطيط التنمية في العراق تنطلق من مرحلة وصف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الاتجاهات العامة للستراتيجية التنموية من قبل الدولة، ولأننا بصدد عملية مكافحة الفساد التي ترادف مفهوم تعزيز التنمية البشرية، وهي المسألة الأكثر تعقيداً في بلد انتقل بشكل مفاجئ من نظام شمولي يسيطر بشكل شبه تام على اقتصاد البلد ، ويدير بقبضة حديدية عملية التنمية ، وفي يده كل الثروات الوطنية وإدارتها وتقديم كل الخدمات الأساسية للبلد ، ويقبض بقوة على قوت الشعب وتوفيره وتوزيعه، إضافة الى الأحداث التي تلت سقوط النظام من تخريب وتدمير جراء الحرب واعمال والسلب والنهب، وتوقف شبه تام للتنمية البشرية وتباطؤ كبير في عملية إعادة اعمار البلد .

وتقوم إدارة التنمية بمجموعة من الوظائف الأساسية التي تتمحور حول تحقيق الأهداف التنموية الشاملة عن طريق الاستخدام الأمثل للمدخلات المتاحة، إذ نشأت إدارة التنمية من اجل تلبية الطموحات والأهداف ومعالجة المشكلات التي ظهرت بعد استقلال كثير من الدول النامية. وهناك مجموعة من المبادئ والأسس التي يجب مراعاتها في عملية التخطيط[٢٠٨] :-

١- أن يكون التخطيط علمياً .

٢- أن يستفيد التخطيط من التقدم التكنولوجي في العالم .

٣- أن يكون التخطيط انسانياً، وهذا يعني ألا يكون شعار التنمية هو التضحية البعيدة المدى على حساب متطلبات الجمهور في الاستهلاك، أي التضحية بالأجيال الحاضرة في سبيل إقامة صناعة ثقيلة قوية مثلاً ، فإنسانيه التخطيط ترفض هذا المبدأ .

وتكمن مشكلة التنمية البشرية في العراق بأنها لم تأخذ حظها من التخطيط الاستراتيجي والأولوية في التطوير العلمي والمهني والثقافي، اذ تزداد تحديات التنمية البشرية في عصر أدت فيه التطورات التقنية المتلاحقة في عالمي الخدمات

---

[٢٠٨] مها سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها ، تطبيقات على الريف اللبناني ، ط١ ،(معهد الأنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨)، ص١٠٣. ١٠٤ .

والصناعة في جعل السياسات التربوية التقليدية والمتمثلة في تخرج افواج من المهنيين الفنيين والمهندسين الذين يلمون الماماً عاماً بالمناهج الفنية والهندسية الأساسية غير مناسبة ، الامر الذي وضع المؤسسات الخدمية والصناعية الناشئة في البلد امام تحديات اعادة التأهيل والتدريب، وهي عملية مكلفة اقتصادياً[٢٠٩].

على الرغم من أهمية الحلول والإصلاحات التي تم ذكرها، إلا انه لا يمكن تطبيقها ما لم تتوافر الإرادة السياسية التي تعد منطلقاً حاسماً لتطبيق استراتيجيات لتطوير التنمية وبما يعكس النية الصادقة ذات الجهود الجوهرية المستندة إلى إحداث تغيير حقيقي يسعى إلى مواجهة الفساد وتحجيمه .

---

[٢٠٩] فارس كريم وايمان عبد خضير، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي – دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ٢٠١٤، ص٣٠ .

الاستنتاجات

١. وجود مشكلة فساد مالي وأداري يعاني منها العراق من خلال حصوله على مراتب متدنية ضمن مؤشر مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية العالمية .

٢. إن تدني الرواتب والأجور الخاصة بالعاملين في أجهزة الدولة في كثير من المؤسسات الحكومية هي دعوة للفساد .

٣. يشكل انعدام الشفافية والمساءلة وتضارب مصالح القيادات الحكومية مع المصلحة العامة عاملاً مهماً من عوامل فشل سياسات التنمية البشرية ، وذلك لكونها تؤدي الى هدر في الاموال العامة لصالح تلك القيادات .

٤. الفساد المالي والاداري في العراق هو ثمرة فساد سياسي، وان من يملك السلطة يملك المال، ولذلك يسعى معظم المسؤولين الى استغلال مناصبهم لتحقيق منافع ومزايا تخالف القوانين والاعراف في المجتمع .

٥. إن مكافحة الفساد في القطاعات المختلفة من الاقتصاد والدوائر الحكومية ، لم ترقَ بعد الى طموحات الشارع العراقي ولا تتناسب مع حجم الإصلاحات المنشودة بعد عام ٢٠٠٣ .

٦. ضعف الأداء والدور الذي تمارسه الهيئات الرقابية من قبل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ودوائر المفتشين والمؤسسات الرقابية الاخرى في الوزارات في وضع حد للفساد المالي والاداري، ولو ادت تلك الهيئات دورها بمهنية وكفاءة عالية لاستطاعت من كشف الفساد و تحجيمه والحيلولة دون انتشاره .

٧. قضية مكافحة الفساد في العراق إلى جانب كونها قضية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، تظل مسألة سياسية بالدرجة الأولى ،إذ أن مكافحة الفساد تحتاج إلى قرار سياسي وإرادة سياسية قوية مبنية على تحقيق الصالح العام والحفاظ على موارد البلد من الاستنزاف عن طريق الفساد .

٨. أن ضعف مستوى المعيشة (الدخل) يؤدي الى عدم أمكانية اغلب العوائل في تحمل تكاليف التعليم مما ينعكس في انتشار الفقر والجهل والأمية في مختلف طبقات المجتمع العراقي .

٩. يمتلك العراق إمكانات عالية من الثروات ولكنها لم تستغل في عملية التنمية البشرية، مما أدى إلى سرقتها وتبذيرها بسبب الفساد المالي والاداري مما انعكس سلباً على تطور التنمية البشرية .

١٠. أن عدم الاستقرار السياسي والامني أثر سلباً على التنمية البشرية في العراق والى تفشي الفساد المالي والاداري ، اذ ادى الى هجرة العقول والاموال الوطنية الى الخارج خاصة ما بعد عام ٢٠٠٣ .

١١. وجود علاقة قوية بين مفهومي المشاركة والمسائلة ومفهوم الحكم الصالح، إذ لا يمكن الرقي بالمشاركة والمسائلة و تفعيل دورهما دون توظيف الحكم الرشيد، وهذه المفاهيم ما زالت تتخبط في مشاكل لا حصر لها من بينها غياب أطر واضحة و معايير يتم من خلالها تجسيد هذين المفهومين .

التوصيات

١. ضرورة توفير الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد من ظاهرة الفساد بأشكاله المختلفة، وان يكون للمواطن دور في

مكافحة الفساد المالي باعتبارها عقبة في طريق تقدم عملية التنمية بأصعدتها المختلفة .

٢. العمل على التحسين من ترتيب العراق على قائمة مؤشرات الفساد في العالم عن طريق التعامل المحترف والجاد مع اليات عمل منظمة الشفافية الدولية لبناء الثقة مرة ثانية بهيكل دولة العراق الحديث واعادته الى صفوف المجتمع الدولي ليحتل الموقع الذي يستحقه .

٣. تخفيف القيود البيروقراطية لتقلل الفساد واستلام الرشاوى من قبل الموظفين الحكوميين الذين يتسلحون بالقانون وقدرتهم على تعطيل المعاملات .

٤. أن يكون لعامل الكفاءة الاولوية في اختيار الموظف ، فضلاً عن التيقن من كفايته وقدرته على تحمل أعباء الوظيفة، وهذا ما ينعكس في تأدية واجبه بشكل إيجابي، والحرص على أجراء مقابلة له قبل تعينه والتعرف على حالته وسيرته الذاتية .

٥. زيادة فعالية المؤسسات الرقابية كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومفتشي الوزارات والمؤسسات الرقابية الاخرى ، واختيار العناصر الشجاعة والكفوءة والنزيهة لإدارتها ، بما يسهم بمحاربة الفساد قبل ان يستفحل ويصبح مرضا مستعصياً، يصعب القضاء عليه .

٦. وضع اجراءات قضائية بما يخص استرداد الاموال من المتهمين بقضايا اختلاس الاموال العامة وسرقتها وملاحقتهم قضائياً لأسترداد تلك الاموال .

٧. جعل تطوير التنمية البشرية ومكافحة الفساد وجهتين لعملة واحدة لذا يستوجب وضع برامج جادة لمعالجة قضايا الفساد وذلك من خلال سن القوانين والإجراءات المناسبة، فضلاً عن المتابعة المنشودة من قبل الجهات الرقابية، من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية .

٨. تفعيل دور وسائل الاعلام في مجال التنمية البشرية من خلال إلقاء الضوء على ما يتم من انجازات ناجحة تسهم في تحقيق التنمية البشرية بجميع مؤشراتها.

١٢. إعطاء الأولوية القصوى للتعليم، لأنه يعزز القدرة على تحسين وتطوير مختلف مناحي الحياة مثل الرقي بالخدمات الصحية والمساهمة في التنمية، وتطور المجتمع ودفع عجلة الاقتصاد .

١٣. حصر ثروات كبار المسؤولين وتحديد مصادرها من قبل الأجهزة الرقابية التي يفترض بها أن تتحقق من ذلك قبل تولي المسؤولية العامة لهم وفي أثنائها وبعدها.

١٤. انتقاء مؤشرات التنمية البشرية التي تتلاءم مع ظروف البلد وفي الوقت نفسه تكون لها القابلية للمقارنات الدولية، لتكون اكثر مصداقية لمعرفة درجة التطور

الـذي حصـل فـي المجتمـع، عـلاوة علـى معرفـة ترتيـب البلـد فـي دليـل التنميـة البشـرية ليتمكن البلد من معرفة ترتيبه العالمي ومدى التطور الحاصل في هذا الدليل .

١٥. علـى الحكومـة المركزيـة إعـادة النظـر بالتخصيصـات الماليـة لقطـاعي الصـحة والتعليم لأنها ما زالت متدنية بشكل كبير اذا ما قورنت مع دول العالم .

١٦. التـوجه نحـو التخطـيط المستـند علـى الموثوقيـة والبراهـين واللامركزيـة، ووضـع اسـتراتيجية شـاملة تبـدأ مـن محـو الاميـة الـى اعـلى المسـتويات فـي التعلـيم ، بالتعـاون مـع المنظمـات الدوليـة ذات الشـأن للإسـتفادة مـن خبراتهـا فـي مجـال تطويـر التنميـة البشرية .

القرآن الكريم :

- سورة الروم ، الآية ٤١ .
- سورة الأعراف ، الآية ٥٦ .

أولاً : المصادر العربية: -

أ- الكتب:

١. أبـو منصـور محمـد أبـن أحمـد الأزهـري ، تهـذيب اللغـة ، الجـزء الثـامن عشـر، (بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤) .

٢. احمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، نشر في كتاب مؤشر الفساد في الاقطار العربية- اشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية، ط١، بيروت، ٢٠١٠ .
٣. اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي ... الى اين ؟ ، ط١،(النجف، دار المواهب، ٢٠١١) .
٤. اسامة عبدالمجيد العانى ، المنظور الاسلامى للتنمية البشرية ، ط١ ،(أبو ظبى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٢ .
٥. اسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، ط١،(الأردن، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤) .
٦. السيد محمود الميالي وآخرون، الفساد الإداري والمالي "المفهوم والمظاهر، الأسباب والعلاج "، ط ١،(النجف الاشرف، مؤسسة الغدير الثقافية، ٢٠٠٩) .
٧. أمال شلاش، التنمية البشرية المستدامة ، المنظور العام ومنظور الخصوصية، بحث منشور في دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(بغداد ، منشورات دار الحكمة، ٢٠٠١) .
٨. ايمن احمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق،(بغداد، مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب الاردن والعراق للنشر)، ٢٠١٣، ص٧ .
٩. جاسم محمد الذهبي، التطور الإداري مفاهيم ونظريات - عمليات واستراتيجيات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١) ، ص٢٤.
١٠. حسن لطيف كاظم الزبيدي، عاطف لافي السعدون، الفساد وجذوره وثماره المرة في العراق، مجلة دراسية أقتصادية العدد(١٨)، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٦) .
١١. سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
١٢. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد المالي والاداري- دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية،(بغداد، دار الدكتور للعلوم، ٢٠٠٨) .
١٣. سحر عبدالرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية ، ط١ ،(الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ٢٠١٤) .
١٤. عادل جابر هاشم الجوفي، الفساد الاداري وتطبيقاته في العراق- دراسة مقارنة، ط٢ ،(العراق، دار الفكر للنشر، ٢٠٠٩) .
١٥. عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة، ط١،(بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨) .
١٦. عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ،(القاهرة، معهد البحوث والداراسات العربية، ١٩٧٠) .
١٧. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري " ماهيته، أسبابه، مظاهره "،(الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١) .
١٨. عماد الشيخ داود ، الشفافية ومراقبة الفساد ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط١ ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، ٢٠٠٤) .

١٩. عياد محمد علي باش، التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية، دليل الموظف النزيه نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري، ط٢، (بابل، مركز عشتار، ٢٠٠٧) .
٢٠. فادية جاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم- الآثار وسبل المعالجة ، ط١ ،(بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٣) .
٢١. فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ،(بغداد، مطبعة الامة، ١٩٩٠).
٢٢. كيمبرلي آن إليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد جمال امام، ط١، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠) .
٢٣. مالكولم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى،(الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٩) .
٢٤. محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "النظريات- الاستراتيجيات- التمويل"، (الإسكندرية، مطبعة الدار الجامعية، ٢٠٠٧) .
٢٥. محمد علي الزيني، الاقتصادي العراقي، ط٣ ،(لندن، ٢٠٠٩) .
٢٦. مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ،(العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١) .
٢٧. منى سالم وآخرون، ما بين الفساد والحكم الرشيد: نحو تحقيق العقد الاجتماعي والأهداف الإنمائية،(القاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠١٠) .
٢٨. مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها - تطبيقات على الريف اللبناني ، ط١ ،(معهد الأنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٨) .
٢٩. ميشيل تودارو ،التنمية الاقتصادية ، تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد ،(الرياض، دار المريخ، ٢٠٠٦) .
٣٠. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الفساد - دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة، ط١،(الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر، ٢٠١٣) .
٣١. هاشم الشمري، إيثار الفتلي، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط١ ،(عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١١) .

ب- البحوث والمقالات والدراسات :-

١. ابتهال محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع أشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد "٤٨" .
٢. إسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد دراسة حالة العراق(، مجلة جامعة تكريث للعلوم القانونية والسياسية، العدد"٦"، السنة الثانية .
٣. اسعد الانصاري و قصي حسن، اصلاح اتجاهات التعليم في العراق للمدة (١٩٦٩-١٩٧٠/٢٠١٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية العدد"٣٤"، المجلد التاسع ،٢٠١٣ .
٤. أسماعيل ياسين، أثر الفساد الاقتصادي في السلوك المهني والنمو الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، (كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية، المجلد الثامن، العدد الاول، ٢٠٠٦) .

٥. بديع جميل القدوة، الفساد - الآثار وسبل المكافحة، مجلة كلية الرافدين، بغداد، العدد "١٨"، ٢٠٠٦ .
٦. بلاسم جميل خلف، ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال في العراق - الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية، ٢٠١١ .
٧. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق تكلفته الاقتصادية والاجتماعية،(بغداد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥) .
٨. جعفر طالب احمد وعباس لفته كنيهر، الفساد الإداري في العراق وسبل معالجته - دراسة تحليلية اقتصادية اجتماعية احصائية تعكس الواقع المعاشي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع في جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢ .
٩. جورج القصيفي، التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون - التنمية البشرية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) .
١٠. حامد عبيد حداد، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٠ .
١١. حسن فارس عبود طبرة ، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية من وجهة نظر تدريسيي الجامعات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، ٢٠١٤ .
١٢. حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وآثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،(جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد، السنة التاسعة، العدد"٢٩") .
١٣. حسن لطيف، عاطف لافي، الفساد في العراق جذوره وثماره المرة، مجلة دراسات اقتصادية،(بغداد، دار الحكمة، العدد"١٨"،٢٠٠٦) .
١٤. حنان عبد الخضر هاشم ومها علاوي راضي، سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة ،العدد "٢٥" .
١٥. رياض مهدي عبد الكاظم، مستقبل التنمية البشرية المستدامة و حقوق الانسان في العراق ، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، العدد"٨"، ٢٠٠٩ .
١٦. زكي جبار كاظم الغزاوي، دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليتهُ في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية(تحليل في أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي لوزارة المالية والهيئة العامة للضرائب)، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية،(بغداد، ٢٠٠٨) .
١٧. زهرة حسن عليوي العامري، أثر الفساد المالي والإداري في الموازنة العامة، وقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية، ٢٠١٢ .
١٨. سالم توفيق النجيفي ، التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسات المستقبل ، مجلة دراسات اقتصادية عربية ، بغداد ،بيت الحكمة ، العدد "٤" ، السنة التاسعة ، ٢٠٠٦ .

١٩. سالم عبد الحسن رسن ، الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاديات السوق ، (مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد "٩" ، العدد "١ " ، ٢٠٠٧) .
٢٠. سعد علي حمود العنزي، فضيلة سلمان داود، الرقابة الاستراتيجية ودورها في الحد من الفساد الاداري، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الأدرة والاقتصاد/جامعة البصرة،٢٠١٣ .
٢١. سمر عادل حسين، الفساد الإداري : أسبابه ، اثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته)مع الإشارة الى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري(، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد"٧"، ٢٠١٤ .
٢٢. سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، الفساد المالي والاداري في العراق" مظاهره، أسبابه، وسائل علاجه"،(بغداد، هيئة التعليم التقني، معهد الادارة/ الرصافة، ٢٠٠٨) .
٢٣. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، (بغداد، من منشورات الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، ٢٠٠٨) .
٢٤. شاكر عبد الهادي، الفساد الإداري والمالي في العراق وآثاه الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة، ٢٠١٣ .
٢٥. شيماء رشيد، الفساد الإداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي، من وقائع المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، ٢٠٠٩ .
٢٦. صفاء جاسم محمد الدليمي، سياسة التنمية المستدامة مكانياً، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،جامعة القادسية، المجلد "١" ، العدد "٣"، ٢٠١٢).
٢٧. عباس الفياض، مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، لندن، ٢٠١٣ .
٢٨. عبد الجبار عبود الحلفي وسامي هاشم فالح الساعدي، الفساد في الحكومة رؤية تنموية، من وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٣ .
٢٩. عدنان سالم الاعرجي وآخرون، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق/ دراسة تطبيقية على جامعة الموصل ،(مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد"٤"، العدد"٨"، ٢٠١٢) .
٣٠. عدنان ياسين مصطفى، الفساد وحكم القانون الحاجة الى نهج تنموي تشاركي، جمهورية العراق، هيئة النزاهة .
٣١. علي العلاق، إعمال الملتقى الوطني الأول لمكافحة الفساد، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦ .
٣٢. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الاداري، المعهد العربي للتخطيط في الكويت،(العدد "٧٠"، السنة السابعة، ٢٠٠٨) .
٣٣. علي عبد محمد الراوي، الفقر والبطالة والسياسة الإستثمارية في العراق- تحديات ومهام وفرص، مركز الدراسات المستقبلية، بحوث مستقبلية، العدد"٧"،٢٠٠٣.
٣٤. علي وتوت، ظاهرة الفساد في العراق (ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال)، مجلة النبأ، العدد"٨٠"، ٢٠٠٦.

٣٥. عمر موفق وابراهيم حربي، الفساد الإداري والمالي في العراق التحديات والجهود المبذولة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد "٤٥"، ٢٠١٥ .

٣٦. غسان فيصل عبد، فاتن سعد نعمان، الفساد الاداري "اسبابه- آثاره- سبل معالجته" ،(مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد"١"، العدد"١"، ٢٠١١،) .

٣٧. فارس كريم وايمان عبد خضير، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ٢٠١٤.

٣٨. فاطمة ابراهيم خلف و اخرون، العلاقة بين الانفاق على الصحة و التعليم و النمو الاقتصادي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية ،العدد "٢٠"، ٢٠٠٩ .

٣٩. لهيب توما ميخا، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة الى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد"١٦"، ٢٠٠٨، ص١٢٩

٤٠. المجلس المشترك لمكافحة الفساد ،" الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤ .

٤١. محمد كريم عبد الله، الفساد الاقتصادي الأسباب والمعالجات، مجلة الملتقى(العدد الرابع)، مؤسسة افاق للدراسات والأبحاث العراقية، ٢٠٠٥، ص٩٣.

٤٢. مخيف جاسم حمد، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية- دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،(المجلد"٧"،العدد"٢٢"، ٢٠١١) .

٤٣. المنظمة العربية للتنمية الادارية، مكافحة الفساد في الوطن العربي، (القاهرة، ٢٠٠٩) .

٤٤. منير الحمش ، الاقتصاد السياسي "الفساد- الاصلاح- التنمية " ، (دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦).

٤٥. مؤشر الفساد في الاقطار العربية- إشكالية القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي اقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية،ط١،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠) .

٤٦. نادر فرجاني، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، (بيروت، المركز البناني للدراسات، ٢٠٠٥) .

٤٧. نادية حجاب ، تقرير التنمية البشرية - الأثر الوطني والدولي . بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(بغداد، منشورات دار الحكمة،٢٠٠١) .

٤٨. نادية شاكر حسين، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري "دراسة محاسبية تحليلية"، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد"٦" .

٤٩. هديل مهدي كاظم الشكري، الإطار التشريعي لجرائم الفساد- دراسة مقارنة لبعض قوانين الدول العربية، وقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية ،(بغداد، جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠١٢) .

٥٠. هيثم كريم صيوان، الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية، بغداد، هيئة النزاهة، ٢٠٠٨ .
٥١. ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، مجلة النبأ ، بغداد، العدد"٨٠"،٢٠٠٦ .

ج- النشرات والتقارير :

١. البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر-، ضمن مشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات : الآفاق و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٢ .
٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠١، الكويت .
٣. برنامج الامم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥ .
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، .
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠ .
٦. برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ .
٧. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ .
٨. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية ٢٠٠٣ .
٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدخل الى موضوع الفساد والتنمية، نيويورك، ٢٠٠٨ .
١٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ .
١١. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ .
١٢. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ .
١٣. التقرير الوطني لحال التنمية في العراق ٢٠٠٨ .
١٤. تقرير هيئة النزاهة٢٠١١،الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق.
١٥. جمهورية العراق ، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٠-٢٠١٤ .
١٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، قسم احصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، ٢٠١٥ .
١٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الدائرة القانونية، قسم تسجيل وتصنيف المقاولين العراقيين .
١٨. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،إحصاء التنمية البشرية ،العراق ،٢٠٠٥ .
١٩. دليل البرلماني في مواجهة الفساد ٢٠٠٦ .
٢٠. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٢ .
٢١. قانون مكافحة غسيل الاموال العراقي المرقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ .
٢٢. المادة (٢٧) اولاً من الدستور العراقي ٢٠٠٥.
٢٣. مكتب المفتش العام، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤ .
٢٤. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الفساد العالمي: التعليم، ٢٠١٣ . .

٢٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٤ .
٢٦. نشرة التقارير الدولية: وهي نشرة اسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم .
٢٧. هيئة النزاهة، العراق في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢ .
٢٨. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، ٢٠٠٨ .
٢٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية لعام (٢٠١٣-٢٠١٧) في العراق ، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١٣ .
٣٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٤، بغداد، ٢٠٠٩.

د- الرسائل و الاطاريح الجامعية :

١- إبراهيم أديب إبراهيم ، برامج التكييف الهيكلي وأثرها في التنمية الأقتصادية لدول نامية مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الأدارة والأقتصاد/جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ .
٢- احمد خليل حسن الحسيني، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير،(كلية الادارة والاقتصاد/جامعة القادسية، ٢٠٠٤) .
٣- اسلام بدوي محمود الداعور، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل/ كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨ .
٤- أيثار عبود كاظم الفتلي، الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير،(كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، ٢٠٠٩) .
٥- حيدر عبد الامير نعمة الغريباوي ، دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التنمية البشرية في العراق دراسة مقارنة لتجارب دول مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الأدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٢ .
٦- زينب محمود محمد البعاج، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣وموقف التشريع العراقي منها- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير،كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الكوفة، ٢٠١١ .
٧- سعدون مرخي عبد مروح المعموري ، فاعلية تنمية الموارد البشرية ضمن اطار التفاعل بين التنمية المستدامة والتنمية البيئية مع الأشارة الى تجربة الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والأقتصاد/ جامعة الأنبار ، ٢٠٠٦ .
٨- صباح رحيم مهدي الاسدي ، مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الأقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة ، ٢٠١٠ .
٩- صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية القانون / جامعة بغداد، ٢٠٠٨ .
١٠- طلال فائق مجبل الكمالي ، التنمية البشرية في القرآن الكريم(دراسة موضوعية) ، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الشريعة والعلوم الاسلامية ، مجلس كلية الفقه/جامعة الكوفة ، ٢٠١٣ .

١١- علي عبد الحسين حميدي العامري، دور القيادة الاستراتيجية والشفافية في محاربة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء ، ٢٠١٠ .
١٢- قيصر علي عبيد الفتلي، سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، ٢٠١١ .
١٣- لورنس يحيى صالح الكبيسي ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
١٤- محمد جاسم عواد، الفساد الاقتصادي في دول مختارة مع التركيز على العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة، ٢٠٠٩ .
١٥- هديل كاظم سعيد، تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري بالعراق دراسة اختبارية في وزارات عراقية مختارة، أطروحة دكتوراه،كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد، ٢٠٠٧ .

ذ- شبكة المعلومات الدولية :

١. بشرى الحمداني، فساد وزارة الصحة تخفيه الحرائق، شبكة اخبار العراق. متاح على الموقع:www.aliraqnews.com
٢. تحالف مؤسسات المجتمع المدني من اجل النزاهة خطوة متقدمة لنشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد. متاح على الموقع:www.sabahalsaadi.com
٣. التنمية البشرية المستدامة تصنع للبشر هدفا ووسيلة لعملية التنمية، ٢٠٠٣،متاح على الموقع الانترنت : www.jordander.net
٤. حسن لطيف كاظم، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور. متاح على الموقع: www.hasnlz.com
٥. زهير المالكي، هل يستحق العراق ان يكون في ذيل قائمة مؤشرات الفساد في العالم، ٢٠١٣. متاح على الموقع: www.kitabat.com
٦. سامي المظفر، التربية والتعليم في العراق تحديات الواقع والمستقبل، مركز الرافدين للدراسات والبحوث . متاح على الموقع : www.alrafedein.com
٧. الشفافية الدولية: الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و٢٣% من أبنائه يعيشون بفقر مدقع . متاح على الموقع : ww.almadapaper.net
٨. عادل اليابس، التنمية البشرية وتسكين الفقر والدولة الهشة في العراق بعد ٢٠٠٣، من وقائع مؤتمر التنمية والبيئة والاجيال المستقبلية، المركز العلمي العراقي، ٢٠١٢ متاح على الموقع : www.Kitabat.com
٩. عبد الأحد متي دنحا، الأمية في العراق اسبابها ومعالجتها ج٢ . متاح على الموقع : www.ishtartv.com

١٠. عبد الهادي صالح التويجري، المسلمون وثلاثية الفقر والجهل والمرض،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ص ٧. متاح على الموقع: www.asharqalarabi.org.uq
١١. عدنان الصالحي، الفساد وتهديد منظومة القيم الإنسانية، مقال منشور في شبكة الأنترنيت، متاح على الموقع : www.balagh.com
١٢. علي علاوي، اختلاس مليار دولار في وزارة الدفاع، ٢٠٠٥، ص ١. متاح على الرابط التالي: www.haqnews.net
١٣. فاطمة عبد جواد ،الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية الى مؤسسات الدولة العراقية وسبب معالجته ، بحث منشور الى الموقع الإلكتروني : http://tax.mof.gov.iq
١٤. فاطمة عبد جواد، الفساد الاداري والمالي واثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجته، ٢٠١٣. متاح على الرابط : tax..mof.gov.iq
١٥. كاظم عبد جاسم الزيدي، المعالجة القانونية للفساد في القانون العراقي. متاح على الموقع :www.kitabat.com
١٦. محبوب الحق ، مفاهيم التنمية البشرية ، برنامج الامم المتحدة ١٩٩٤ ، ص٢٢.
١٧. محمد جاسم عواد، أثر الفساد الاقتصادي على التعليم والصحة في العراق . متاح على الموقع: www.almadasupplements.net
١٨. محمد فرج الخطراوي، مشروع استراتيجية التنمية الصناعية في السعودية، ٢٠٠٢، ص٣ . معلومات متاحة على شبكة الانترنيت: www.mep.gov.sa
١٩. مفكرة الإسلام: الفساد في العراق - أرقام مذهلة وحقائق مفزعة. متاح على الموقع : www.islammemmo.cc
٢٠. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٤ : النمو النظيف في خطر. متاح على موقعها: www.transparency.org
٢١. نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات ، ٢٠٠٩. متاح على الموقع: www.progressiraq.com
٢٢. وكالة نون الخبرية ،كيف اضاع العراق تريليون دولار في صفقات الفساد خلال الحكومات بعد ٢٠٠٣، على الموقع: www.non14.net
٢٣. يوسف تيلجي، الكابينة الوزارية للدكتور حيدر العبادي- الواقع والتحديات/ج٢، ٢٠١٤. متاح على الموقع: www.kitabat.com

ثانياً: المصادر الأجنبية :-

1. Barbara Parker , Globalization and business practice : managing across boundaries. Sage publications , London , 1998 .
2. C. Gray and D.Kaufmann , Corruption and Economic Development , Finance and Development , March, 1998 .

3. Hallak, Jacques and Muriel Poisson , Corrupt Schools, corrupt universities: What can be done , UNESCO , Paris , 2007 .
4. Merriam Webster , Webster's Ninth New Collegiate Dictionary .
5. Peter Rooke , The UN Convention against Corruption In Transparency International , Global Corruption Report London and Sterling VA , Pluto press , Transparency International , 2004 .
6. published fro the united development program me , new York oxford , oxford university press 2003 .
7. Transparency International Organization , Transparency International Corruption Perceptions Index 2002 , Press officer Jana, Berlin , 2002, P6 . Web site : www.transparency.org
8. U N D P , Human Development Report 2002 , New York,2002 .
9. UNDP (2000) Human Development Report (2000) .
10. United Nations Development Programme , Iraq , corruption and integrity challenges In the public sector of Iraq , An evidence based study , 2012 .
11. United Nations , Development Program (1993) Human Development Report , New York ,1993 .
12. World Bank (1997), World development report , Washington D.C. Oxford University .

Abstract

Corruption is a wide phenomenon of proliferation and behavior contrary to all laws and regulations, and contradicts the values and principles of Islamic law, and is a form of State collapse and the loss of current and future generations rights as he represents one of the obstacles to economic development in general and human development, in particular through its impact on key indicators of human development (education, health, income) and this is what seems obvious in Iraq through a direct impact on these indicators and the impact of this phenomenon of a negative impact led to the disparity of income between the different segments of society and the spread of the phenomenon of illiteracy in the education and poor knowledge of the rate in reading and writing and the collapse of the health sector, which calls for control and concerted one-state institutions efforts and the need for cooperation among States to reduce them, and continuity is linked to the desire of man to get a physical or moral gains illegally and be clear heavily in developing, particularly in government institutions, communities, and that this phenomenon multiple types and manifestations of the outcome several reasons, including economic, political, social, and may be internal or external, leaving profound effects on the economies of the countries, particularly developing countries, the study was based on the premise that financial corruption traces negative on the process of human development and the fight against financial corruption process through the activation of the role of the relevant regulatory institutions and develop laws strictly limiting its spread for the advancement of human development and make it better and showed the importance of the study of financial corruption task and contemporary with an economic and

social impact of the issue is phenomenon of financial corruption in Iraq and its impact on disability and human development process and the resulting damage and loss of confidence in the state and lack of respect for laws.

The researcher

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education

and Scientific Research
University of AL-Qadisiya
College of Administration and Economics
Department Of Economics

The Impact of Corruption on Human Development Indicators in Iraq Period (2004- 2014)

A Thesis submitted By :

Ibraheem Khaleel Sultan ALqaseer

To The Council of the College of Administration and Economics , University Of Al-Qadissyia , impartial Fulfillment of the Requirements for Master Degree in Economic sciences

Supervised By

Professor Dr : Salem Abdul Hasen Recan

2017 A.C ——————————— 1438 A.H